إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مَدى مُساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية

(دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة)

أقر أن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الاشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and not has been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب: علاء جواد الباز
التوقيع:
التاريخ: 8/2/2015

Student's name: Alaa Jawad Albaz
Signature:
Date: 8/2/2015

الجامعة الاسلامية- غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

مَدى مُساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية

(دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة)

إعداد الباحث
علاء جواد الباز

إشراف
الدكتور/ ماهر موسى درغام

قُدّم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

2015م-1436هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم ج س غ/35/..... Ref
التاريخ 2015/01/24 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **علاء جواد محمد الباز** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 04 ربيع الآخر 1436 هـ، الموافق 2015/01/24م الساعة الحادية عشرة صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ماهر موسى حامد درغام	مشرفاً ورئيساً	.....
أ.د. حمدي شحدة زعرب	مناقشاً داخلياً	.....
د. عمر عيد الجعيدي	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

شئون البحث العلمي والدراسات العليا
Research & Graduate Affairs

"إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ"

(القرآن الكريم، سورة فاطر: الآية 28)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــداء

أُهدي بحثي هذا...
إلى وطني الغالي "فلسطين".. وطن الشـهداء.

إلى مَن ربَّياني صغيراً، وتحملا في ذلك كل العناء
وبالإحسان وصّى بهما ربُّ السماء
والدي ووالدتي الأعزّاء.

إلى فلذات كبدي "تالا ولانا"، وزوجتي الغالية "آلاء".

إلى أُخوتي الأحباب "محمد وأحمد"، ولأحن أخوات "فداء وولاء".

إلى عمي وحماتي أعزُّ الأقرباء.

إلى عائلتي وأهلي وجميع الأصدقاء.

حُقَّ عليّ أنا علاء..
بأن أهديكم هذا الإهداء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله، والصلاة والسلام على أفضل خلق الله، سيدنا محمد رسول الله، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، ومن والاه.

بداية أشكر الله عز وجل على نعمه علينا، القائل في كتابه الكريم، "وَإِن تَعُدُّوا نِعمَةَ الله لَا تُحصُوهَا، إِنَّ اللهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ" (القرآن الكريم، سورة النحل، الآية: 18)، ومن نعمه أن من علي بالفضل والتوفيق بأن منحني العلم والمعرفة والجهد والتدبير لكي أصل إلى هذه المرحلة وأُتم هذا العمل المتواضع، ومن لا يشكر الله لا يشكر الناس، فالحمد والشكر لله رب العالمين.

ويسّرّني بأن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير **للدكتور الفاضل/ ماهر موسى دِرغام**، لتفضله بقبول الإشراف على بحثي هذا، وللجهد والتوجيهات القيمة التي أثراني بمعرفتها من خلاله طيلة فترة إعداد البحث.

كما وأتشرف بشكر اللجنة المناقشة المُوَقَّرة ممثلةً **بالأستاذ الدكتور الفاضل/ حمدي شحدة زعرب، مناقشاً داخلياً، والدكتور الفاضل/ عمر عيد الجعيدي، مناقشاً خارجياً**، على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث، الذي أخذ من وقتهم الثمين نصيبَ قراءتهم وتعديلاتهم الثمينة و إبداء ملاحظاتهم القيمة، التي لها الأثر الكبير في إثرائه.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاز هذا الجهد المتواضع، سواءً بالتشجيع أو المساندة أو المساعدة، وأخص بالذكر عمي العزيز **الدكتور/ عماد محمد الباز** "رئيس قسم المحاسبة بجامعة الأزهر"، لوقوفه بجانبي وإعطائي النصائح العلمية والفنية طيلة فترة إعدادي للبحث.

وأشكر مركز ألفا للتحليل الإحصائي، بقيادة **الأستاذ الدكتور سمير صافي** لما بذله من جهد في تحليل استبانة البحث.

وختاماً أدعو الله أن يوفقني ويغفر زلتي، فما كان من صواب فمن الله وتوفيقه، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان الرجيم.

والحمد لله رب العالمين،،،

الباحث

علاء جواد البـاز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المُلَخَّص

يُبين البحث أهمية استخدام الإجراءات التحليلية ومدى مساهمتها في تقليص الفجوة الموجودة بين مراجعي الحسابات الخارجيين ومستخدمي القوائم المالية، ولتحقيق أهداف البحث فقد استخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، وتم أخذ عينة عشوائية بلغت 43 مكتباً لمراجعة الحسابات في قطاع غزة وتوزيع عدد 95 استبانة، ليتم استرداد 81 استبانة صالحة للتحليل، حيث تم استخدام برنامج (SPSS) لتحليلها، وتم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاستبانة، واستخدام المتوسطات الحسابية في عملية التحليل.

وخرج البحث بمجموعة من النتائج كان أهمها أن هناك دوراً واضحاً لاستخدام كلٍّ من الإجراءات التحليلية (الوصفية، الكمية البسيطة، والكمية المتقدمة) في تقليص فجوة التوقعات، وأن قدرة وكفاءة المراجع الخارجي تعمل على تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة، الأمر الذي يُساعد في تقليص فجوة التوقعات.

بينما خلّص البحث مجموعة توصيات كان أبرزها أن يتم عمل دورات تدريبية وورشات عمل من قبل الجهات المختصة لمراجعي الحسابات في قطاع غزة، وأن يتم توعية مستخدمي القوائم المالية بدور مراجع الحسابات الخارجي تجاه منشأته وواجباته، وعمل اجتماعات دورية لمراجعي الحسابات أنفسهم، ولمراجعي الحسابات مع عينة من مستخدمي القوائم المالية لتوضيح مشكلاتهم بشكل أكثر وضوحاً.

الكلمات المفتاحية:

(مراجع الحسابات الخارجي، الإجراءات التحليلية، مستخدمو البيانات المالية، فجوة التوقعات)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

"Abstract"

This study shows the importance of using analytical procedures and the extent of its contribution of reducing the gap between the external auditors and users of financial statements. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive analytical method style, so he took a random samples of 43 audit offices in Gaza Strip, and distributed 95 questionnaire, 81 correct questionnaire out of 95 were returned and used for analyzing. The researcher used The SPSS program for the questionnaire analysis, also he used the Cronbach's Alpha Coefficient to estimate the reliability of the questionnaire, besides using arithmetic means for the analysis.

The study set some results and the most important result is that there is a clear role for using analytical procedures (descriptive, quantitative simple, advanced and quantity) to reduce the gap of expectations, moreover, the capacity and efficiency of the external auditor is working to reduce the risk of discovery to a minimum in the review process by doing analytical procedures developed, and helps reduce the expectations gap.

Finally, the study concentrated on a set of recommendations, and the most notably advice is to call for workshops and training courses done by experts of competent authorities of the auditors in the Gaza Strip, and raise awareness of the external auditor to their establishment and duties, otherwise, call for regular meetings of the auditors themselves a, and the auditors with sample of Finance users to clarify their problems more clearly.

Key words:
(External Auditor, Analytical procedures, Users of financial statements, & Expectations gap).

www.manaraa.com

الفـــهـــــــرس

م	البيان	رقم الصفحة
»	آية قرآنية	ب
»	الإهـــــداء	ج
»	الشكر والتقدير	د
»	الملخص باللغة العربية	ه
»	الملخص باللغة الإنجليزية	و
»	الفهرس	ز
»	فهرس الجداول	ط
»	فهرس الأشكال	ي
	الفصل الأول: الإطار العام للبحث	**1**
1.1	المقدمة	2
2.1	مشكلة البحث	3
3.1	أهداف البحث	4
4.1	أهمية البحث	4
5.1	متغيرات البحث	5
6.1	أُنموذج البحث	5
7.1	فرضيات البحث	5
8.1	منهجية البحث	6
9.1	مُجتمع البحث وعينته	6
10.1	الدراسات السابقة	7
	الفصل الثاني: الإجراءات التحليلية	**29**
1.2	التطور التاريخي للإجراءات التحليلية	30
2.2	مفهوم وتعريف الإجراءات التحليلية	31
3.2	مزايا الإجراءات التحليلية	33
4.2	طبيعة وغرض الإجراءات التحليلية	35
5.2	أهمية وأهداف الإجراءات التحليلية	36
6.2	أنواع الإجراءات التحليلية	39
7.2	أساليب الإجراءات التحليلية	40
8.2	مراحل وخطوات تطبيق الإجراءات التحليلية	54
	الفصل الثالث: فجوة التوقعات	**63**
1.3	**فجوة التوقعات وسُبُل تقليصها**	64
1.1.3	المقدمة	64
2.1.3	مفهوم وتعريف فجوة التوقعات	66
3.1.3	سِمات فجوة التوقعات	69

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	البيان	رقم الصفحة
4.1.3	أسباب ظهور فجوة التوقعات	70
5.1.3	أنواع فجوة التوقعات	75
6.1.3	سُبُل تقليص فجوة التوقعات	79
2.3	**الإجراءات التحليلية ومساهمتها في تقليص فجوة التوقعات**	**86**
1.2.3	الإجراءات التحليلية الوصفية وفجوة التوقعات	87
2.2.3	الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة وفجوة التوقعات	88
3.2.3	الإجراءات التحليلية الكمية المُتَقدمة وفجوة التوقعات	89
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات		**91**
1.4	المقدمة	92
2.4	منهج البحث	92
3.4	مجتمع البحث	93
4.4	عينة البحث	93
5.4	أداة البحث	93
6.4	خطوات بناء الاستبانة	94
7.4	صدق الاستبانة	95
8.4	ثبات الاستبانة	99
9.4	الأساليب الإحصائية المستخدمة	100
الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث		**102**
1.5	المقدمة	103
2.5	الوصف الإحصائي لعينة البحث وفق المعلومات الشخصية	103
3.5	اختبار فرضيات البحث	106
الفصل السادس: النتائج والتوصيات		**122**
1.6	نتائج البحث	123
2.6	توصيات البحث	123
3.6	الدراسات المستقبلية	124
«	المراجع	125
«	الملاحق	136

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـهـــرس الجداول

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
(2-1)	أهداف وتوقيت الإجراءات التحليلية	62
(4-1)	درجات مقياس ليكرت الخماسي	94
(4-2)	معامل الارتباط بين كل فقرة مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات" والدرجة الكلية للمجال	96
(4-3)	معامل الارتباط بين كل فقرة مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات" والدرجة الكلية للمجال	97
(4-4)	معامل الارتباط بين كل فقرة مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة في تقليص فجوة التوقعات" والدرجة الكلية للمجال	98
(4-5)	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	99
(4-6)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	100
(4-7)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	101
(5-1)	توزيع عينة البحث حسب الجنس	103
(5-2)	توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي	104
(5-3)	توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي	104
(5-4)	توزيع عينة البحث حسب الشهادة المهنية	105
(5-5)	توزيع عينة البحث حسب المسمى الوظيفي	105
(5-6)	توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة في مجال مراجعة الحسابات	106
(5-7)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبيان	107
(5-8)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية غير الكمية (الوصفية) في تقليص فجوة التوقعات"	109

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
(5-9)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات"	112
(5-10)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة في تقليص فجوة التوقعات"	115
(5-11)	نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين" -الجنس-	118
(5-12)	نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين" -المؤهل العلمي-	119
(5-13)	نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين" -المسمى الوظيفي-	120
(5-14)	نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين" -عدد سنوات الخبرة-	121

فـهـــرس الأشكـــال

رقم الشكل	البيان	رقم الصفحة
(2-1)	أدوات التخطيط المالي	52
(3-1)	أنواع فجوة التوقعات	76
(3-2)	هيكل فجوة توقعات أداء المراجعة	78
(3-3)	مكونات فجوة التوقعات	79

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطـار العـام للبحـث

1.1 المقدمة.

2.1 مشكلة البحث.

3.1 أهمية البحث.

4.1 أهداف البحث.

5.1 متغيرات البحث.

6.1 أُنموذج البحث.

7.1 فرضيات البحث.

8.1 منهجية البحث.

9.1 مُجتمع البحث وعينته.

10.1 الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.1 المُقدمة:

فجوة التوقعات تعتبر من المشاكل التي تواجه كل من مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات الخارجيين، حيث إن مراجع الحسابات يقدم تقريره لمستخدمي القوائم المالية، فإذا كان هناك عدم دراية أو فهم من قبل مستخدمي القوائم المالية لما ورد في التقرير، وأن المراجع يفترض بأن تقريره مفهوماً مائة بالمائة، فهنا تبدأ المشكلة وتظهر فجوة التوقعات، وسيوضح البحث ما إذا كان للإجراءات التحليلية دوراً في حل هذه المشكلة أم لا، حيث إن الإجراءات التحليلية تعتبر من الأساليب الجوهرية المتطورة، وواضحة التفسير لمستخدمي القوائم المالية.

ويعتبر الوصول إلى الرأي السليم حول عدالة تمثيل القوائم المالية من طرف مراجع الحسابات يتطلب منه بذل العناية المهنية اللازمة وكثير من الأعمال والإجراءات مثل التخطيط لعملية المراجعة واختبار نظام الرقابة الداخلية واختبار عينات المراجعة، ونظراً لأنه لا يوجد نشاط مراجعة خالياً من المخاطر، فإن الوصول إلى ذلك الرأي لا يخلو أيضاً من المخاطر التي أصبحت أمراً واقعاً يُهدد المراجع في كافة مراحل عمله، وتؤثر على سلامة التقارير المالية التي يُقر المراجع بعدالتها أو عدم عدالتها، ويُحاول المراجعون العمل على تخفيض تلك المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن من خلال استخدام أساليب ووسائل مراجعة مناسبة، ومن هذه الأساليب أسلوب الإجراءات التحليلية التي تساعد المراجع في الوصول إلى المستوى المطلوب من عملية المراجعة، وبما يُعزّز جودة عملية المراجعة، والثقة بمهنة المراجعة عموماً (أبوميالة، وزباينة، 2012: 282).

ويقول (المطارنة، 2009: 297) بأن تقرير المراجع عادةً يُوَجَّه إلى المساهمين أو إلى مجلس الإدارة التي يتم مراجعة بياناتها المالية، وذلك بشكل مناسب حسب متطلبات ظروف التكليف بالمراجعة والأنظمة المحلية.

ويُوجد سوء فهم من قبل مستخدمي القوائم المالية لأهداف وظيفة المراجعة، ومدلولات المصطلحات المستخدمة في تقارير المراجعة، ومسئوليات المراجع واستقلاليته، وهذا هو السبب الرئيس وراء ظهور ما يسمى بفجوة التوقعات؛ ولقد أدركت مهنة المراجعة أنه لا يمكن التغاضي عن هذه الفجوة، إذ بدأت تُلقي بظلالها السلبية على المهنة والمهنيين، مما قد يؤدي إلى أن تفقد المهنة أهميتها ودورها الاجتماعي، لذلك حاولت المهنة وبشتى الوسائل الحد من هذه الفجوة فعمدت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى تعليم المجتمع وتثقيفه بطبيعة وظيفة المراجعة ودورها استناداً إلى الافتراض الضمني أن سبب هذه الفجوة هو جهل المجتمع، وسوء فهمه لمهنة المراجعة، وقامت أيضاً بإصدار معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني من أجل تحسين كفاءة أداة المراجعين، وتعزيز استقلاليتهم، وذلك على اعتبار أن المراجعين يتحملون أيضاً جزءاً من أسباب هذه الفجوة (السعد، 2008: 353).

2.1 مشكلة البحث:

تعتبر الإجراءات التحليلية أحد الاختبارات الجوهرية واستخدامها ضروري لضمان وجود معلومات محاسبية موثوقة، بحيث يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية في حل بعض مشاكل المراجعة التي تواجههم؛ ومن ضمن تلك المشكلات مشكلة الفجوة القائمة بين عمل مراجع الحسابات وإجراءات المراجعة وفقاً للمعايير المهنية من جهة وبين ما يتوقعه مستخدمو القوائم المالية من نتائج يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم من جهة اخرى، والتي تسمى بـ "فجوة التوقعات"، لذا فإن هذا البحث يسعى إلى إظهار هذا الجانب المهم من مهمة المراجعة وهو "الإجراءات التحليلية" بما يتضمنه من تحديد للاتجاهات والمقارنات واستخدام النسب المالية والتي تسعى إلى إخراج النتائج الحقيقية والمعبرة بكل شفافية عن حقيقة المركز المالي للمنشأة موضوع المراجعة، ومن ثم تقليص فجوة التوقعات وإزالتها وترسيخ الثقة بالنتائج التي يحصل عليها مراجع الحسابات من قبل مستخدمي القوائم المالية على اختلاف أنواعهم.

وهناك تساؤلات تثير الجدل حول ما إذا كانت الإجراءات التحليلية تساهم مساهمة فعالة في تقليص فجوة التوقعات في بيئة عمل المراجعة الفلسطينية أم لا، لذلك يسعى البحث للإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

<u>ما مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية؟</u>

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير الأساليب التحليلية الوصفية وجمع المعلومات الأولية عن المنشأة في عملية المراجعة على تقليص فجوة التوقعات؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. ما مدى تأثير أسلوب تحليل النسب المالية في عملية المراجعة على تقليص فجوة التوقعات؟
3. ما مدى تأثير أسلوب تحليل الاتجاه في عملية المراجعة على تقليص فجوة التوقعات؟
4. ما مدى تأثير أسلوب تحليل انحرافات الموازنة في عملية المراجعة على تقليص فجوة التوقعات؟
5. ما مدى تأثير أسلوب تحليل الانحدار البسيط والانحدار المتعدد في عملية المراجعة على تقليص فجوة التوقعات؟

3.1 أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أهمية الإجراءات التحليلية، وما ينتج من إيجابيات عديدة على مهنة المراجعة من خلال الاستخدام الأمثل لها.
2. بيان مدى مساهمة الأساليب غير الكمية (الوصفية) على تقليص فجوة التوقعات.
3. بيان مدى مساهمة الأساليب الكمية البسيطة على تقليص فجوة التوقعات.
4. بيان مدى مساهمة الأساليب الكمية المتقدمة على تقليص فجوة التوقعات.

4.1 أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث في بيان أهمية إجراء من إجراءات المراجعة وهو الإجراءات التحليلية، وبيان أهمية النتائج المترتبة عن استخدام الإجراءات التحليلية، حيث إنها أصبحت من أبرز الإجراءات الحديثة والمستخدمة لفحص البيانات والقوائم المالية ومراجعتها، ويسعى تطبيق الإجراءات التحليلية بشكل نموذجي إلى حل العديد من المشكلات الموجودة وتطويرها، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على مستخدمي القوائم المالية وقرارات أصحاب المشاريع والمساهمين المستفيدين من البيانات المالية، ويبين مدى ارتباط استخدام الإجراءات التحليلية من قبل مراجعي الحسابات وعلاقة ذلك بتقليص فجوة التوقعات، الأمر الذي يقوي علاقة المراجعين بمستخدمي القوائم المالية، حيث إن قيام المراجع باستخدام الإجراءات التحليلية في برامج المراجعة يؤدي إلى تقليل خطر المراجعة واكتشاف الغش في الوقت المناسب، والتعبير برأيه حول عدالة وصحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيانات الموجودة في القوائم المالية، وهذا له دورٌ هامٌّ في تقوية المراجع في عمله وتأديته لواجباته بشكل أكبر بسبب توفر الأدلة المناسبة بين يديه بعد استخدامه للإجراءات التحليلية.

5.1 متغيرات البحث:

لقد تم تقسيم المتغيرات إلى تابع ومستقل كما هو موضح بالشكل التالي، حيث إن **المتغير التابع يتمثل في تقليص فجوة التوقعات**، والمتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع هي:

- استخدام الإجراءات التحليلية غير الكمية (الوصفية).
- استخدام الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة.
- استخدام الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة.

4.1 أُنموذج البحث:

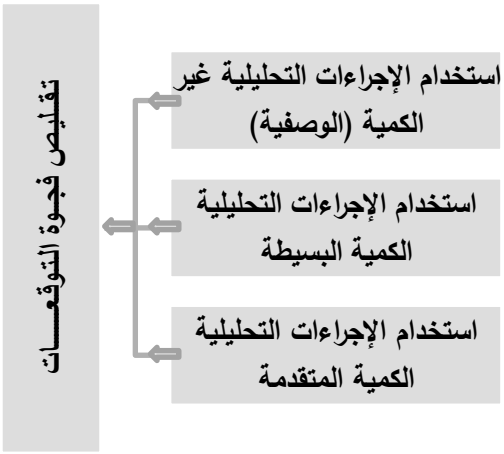

7.1 فرضيات البحث:

تُبين دراسة (الربضي، 2013: 136) بأن هناك دور واضح للمراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية والمئوية وتحليلات الاتجاه في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي في الأردن.

وبناء عليه يسعى البحث للتأكد من أن الإجراءات التحليلية بكافة أساليبها تساعد في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية، وبالتالي يفترض البحث الفرضيات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفرضية الأولى:

يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) بين استخدام الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) بين استخدام الإجراءات التحليلية غير الكمية (الوصفية) في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.
2. يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) بين استخدام الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.
3. يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05) بين استخدام الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.

- الفرضية الثانية:

تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة البحث في مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية للمتغيرات الشخصية (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادة المهنية، المُسمّى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة).

8.1 منهجية البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، كما تم الحصول على المعلومات الثانوية عن طريق الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والأبحاث المنشورة في الدوريات المتخصصة، وتم جمع المعلومات الأولية من خلال الاستبانة التي أُعدت لهذا الغرض، واستُخدم برنامج Statistical Package for the Social Sciences(SPSS) لتحليلها.

9.1 مُجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة في قطاع غزة، حيث يبلغ عدد مكاتب المراجعة ما يُقارب 66 مكتباً، حسب البيانات المُسجّلة لدى نقابة المحاسبين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمراجعين الفلسطينية في قطاع غزة، حيث تم أخذ عينة عشوائية بلغت 43 مكتباً، وتم توزيع استبانة على الأقل لكل مكتب، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة 95 استبانة، تم استرداد 85 استبانة، وتم استبعاد 4 استبانات غير صحيحة للتحليل، ليصبح العدد النهائي للاستبانات الصالحة للتحليل 81 استبانة أي بنسبة مئوية (85.3%) وهي نسبة جيدة جداً ومعقولة قياساً بالأبحاث المماثلة.

10.1 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العـربية:

1. دراسة (الربضي، 2013) بعنوان: "دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني (دراسة ميدانية)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تقليص فجوة التوقعات المعقولية والأداء في بيئة التدقيق الأردنية، والتعرف على مدى اعتماد المحاسبين القانونيين الأردنيين على الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المكون من (566) محاسباً قانونياً، حيث تم توزيع (200) استبانة عليهم، وتم استرداد (156) استبانة بنسبة استجابة (78%)، وقد تم تحليل الاستبانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية المناسبة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً واضحاً للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضييق فجوة المعقولية في بيئة التدقيق الأردنية، وأن هناك دوراً واضحاً باستخدام النسب المالية في تضييق فجوة المعقولية في بيئة التدقيق الأردنية، وأن هناك دوراً واضحاً للمراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضييق فجوة المعقولية.

وقد خلّصت الدراسة بمجموعة توصيات كان أهمها العمل على توعية المجتمع المالي بواجبات المحاسب القانوني من خلال الندوات والمحاضرات، وضرورة الاستمرار وتكثيف الاجتماعات المنعقدة بين المحاسبين القانونيين المسجلين في جمعية المحاسبين القانونيين أنفسهم، وتعميق مفهوم المراجعة التحليلية في بيئة التدقيق الأردنية وأهميتها في تحقيق مستوى عالٍ من المصداقية والموثوقية في القوائم المالية لدى المستثمرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. دراسة (الفرح، 2013) بعنوان: "العوامل المؤثرة على تقليص فجوة التوقعات في المراجعة: وجهات نظر مراجعي الحسابات الخارجيين والمستثمرين في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تساعد على تقليص فجوة التوقعات في المراجعة من وجهة نظر كل من مراجعي الحسابات والمستثمرين في الأردن، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة ومن ثم توزيعها على عينة من مراجعي الحسابات الخارجيين والمساهمين؛ ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي، واختبار (ت) للعينة الواحدة والعينات المستقلة.

توصلت الدراسة إلى أن تثقيف مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مراجعي الحسابات وتطوير معايير المراجعة لتواكب متطلبات المجتمعات ورفع الأداء وتعزيز كفاءة ومهارة مراجعي الحسابات وتعزيز استقلاليتهم تلعب دوراً كبيراً في تقليص فجوة التوقعات من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجين والمستثمرين. هذا وتوصلت الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات والمساهمين حيال إسهام عملية تثقيف المساهمين وحيال إسهام عملية تعزيز أداء مراجعي الحسابات في تقليص فجوة التوقعات.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة مُهمّة من التوصيات التي تساهم في تقليص فجوة التوقعات في المراجعة وهي أنه يجب على جمعية مراجعي الحسابات الأردنية والجهات المهنية الأخرى المنظمة لمهنة المراجعة في الأردن أن تقوم بعملية توعية وتثقيف لجميع مستخدمي القوائم المالية حول دور ومسؤوليات وواجبات مراجعي الحسابات، ويجب أن تبين مساقات مراجعة الحسابات في الجامعات الأردنية بشكل واضح وجلي مهام ومسؤوليات مراجعي الحسابات، وأنه يجب على الجهات المُصدّرة لمعايير المراجعة العمل على التطوير المستمر لمعايير المراجعة بما يتلاءم وحاجات المجتمع، وأنه يجب على جميع مكاتب المراجعة الأردنية العمل على تعزيز استقلالية المراجعين.

3. دراسة (ترزي، 2013)، بعنوان: "أثر تعديلات معيار المراجعة الدولي رقم (700) الخاص بتقرير مراجع الحسابات على تقليص فجوة التوقعات- دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات ومُعدي القوائم المالية والأكاديميين في قطاع غزة- فلسطين".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التعديلات التي أُجريت على معيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير مراجع الحسابات في تحسين توصيل نتيجة عملية المراجعة إلى مستخدمي التقرير، وإلى مدى مساهمة هذه التعديلات المتعلقة بمسؤوليات الإدارة ومسؤوليات وواجبات المراجع وطبيعة ونطاق ومحددات عملية المراجعة في تقليص فجوة التوقعات، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، ولجمع البيانات تم تصميم استبانة وتوزيعها على فئات عينة الدراسة، وقدم تم التحليل ببرنامج (SPSS).

وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن التعديلات التي أُجريت على تقرير مراجع الحسابات ساهمت في الإشارة بوضوح إلى مسؤوليات الإدارة ومسؤوليات وواجبات المراجع وطبيعة ونطاق ومحددات عملية المراجعة، وبالتالي في تقليص فجوة التوقعات من وجهة نظر الفئات التي شملتها الدراسة، كما أدت إلى تحسين توصيل نتيجة عملية المراجعة إلى مستخدمي التقرير.

وخلّصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة المحافظة على تقرير المراجع وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدل مما قد يساعد على إقبال مستخدمي البيانات المالية على قراءته، وضرورة سن قوانين وأنظمة من قبل المشرع الفلسطيني تتطلب تبني تقرير مراجع الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدل، والأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر مستخدمي البيانات المالية في مختلف البلدان التي تنتسب للاتحاد الدولي للمحاسبين حول هذه التعديلات.

4. دراسة (سقا، 2013)، بعنوان: "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم الإجراءات التحليلية الواجب إتباعها من قبل المراجعين في مراجعة المخزون، ورفع كفاءة المراجعين في فهم كيفية الإفادة من المراجعة التحليلية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم إجراء دراسة تطبيقية على شركة أكبيطرة محدودة المسؤولية وتحليل بياناتها المتعلقة بالمخزون.

وأظهرت الدراسة نتائج مفادها تدني مستوى استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة من قبل المراجعين السوريين، وأن هناك تفاوتاً في استخدام تلك الإجراءات، وذلك على الرغم من استخدامها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مراحل المراجعة جميعها، وأن المراجعين السوريين لا يدركون بوضوح أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تنفيذ عملية المراجعة التي يقومون بها، واتضح أيضاً ضعف إدراكهم للمتطلبات الأساسية لمعيار المراجعة الدولي "520" الخاص بإجراءات المراجعة التحليلية.

وخلّصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي أنه يجب الاعتماد على الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة لما وفرته هذه الإجراءات من مؤشرات ساعدت المراجع على تقليل الوقت والجهد اللازمين لإتمام عمله بأقل تكلفة ممكنة، والوصول إلى هدفه المُلخّص بالحصول على تأكيد معقول بأن قيمة مخزون المنشأة تعرض بعدالة النواحي الجوهرية جميعها بفاعلية، وإجراء الدورات التدريبية للمراجعين السوريين حول كيفية الإفادة من هذه الإجراءات في عملية المراجعة.

5. دراسة (موسى، 2013) بعنوان: "إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع".

تناولت هذه الدراسة موضوع العلاقة بين إجراءات المراجعة التحليلية والحكم الشخصي للمراجع، ونظراً لأهمية المواءمة بينهما حيث إن ضعف الترابط بينهما يؤدي إلى صدور تقرير من قبل المراجع لا يعبر عن الواقع الحقيقي والصحيح للمنشأة محل المراجعة وبالتالي يؤدي إلى صدور قرارات غير سليمة من قبل مستخدمي هذه التقارير، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء عن دور إجراءات المراجعة التحليلية في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التزام المراجع بمعايير المراجعة المتعارف عليها وبذل العناية المهنية اللازمة والاجتهاد أثناء الفحص وضرورة استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والمالية في عملية المراجعة لتساعده في ترشيد حكمه الشخصي.

وقد خلّصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها ضرورة استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجع لترشيد حكمه الشخصي عند تقييم الأدلة وضرورة قيام المنظمات والجامعات بإجراء الندوات والدورات التدريبية لشرح أهمية استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والمالية في عملية المراجعة ودورها في ترشيد الحكم الشخصي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. دراسة (أبوشرخ، 2012) بعنوان: "أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات، ولتحقيق ذلك تم التعرض إلى المقومات الأساسية التي تنطوي عليها عمليات القيام بالإجراءات التحليلية من خلال الأدوات والوسائل اللازمة في هذا الخصوص، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتم إعداد استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة بعدد (71) مبحوثاً.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها بأن توافر المعرفة المهنية كان لها دوراً بارزاً في تمكين المراجع من استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة والتعرف على الأساليب الواجب القيام بها وصولاً إلى تحقيق الأداء السليم واكتشاف الانحرافات، وأن مكاتب المراجعة تستخدم توقعات المراجع لأغراض توفير تأكيدات معقولة حول دقة البيانات المالية وتحديد البنود التي تتطلب المزيد من الفحص لتحديد مواطن الضعف وزيادة الاختبارات فيها وتقييم قدرة المشروع على الاستمرارية.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة العمل على توفير دعائم تطبيق الإجراءات التحليلية وتعزيز وتوعية المراجعين بمفهوم ومقومات تطبيق تلك الإجراءات كأداة رقابية وكمؤشر يوفر التكلفة والجهد والوقت المبذول، وضرورة قيام الجمعيات المهنية الفلسطينية بالعمل على تطوير الأداء المهني للمراجعين وفقاً لما قضت به معايير المراجعة الدولية، والتأكيد على ضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية في الكشف عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

7. دراسة (أبوميالة، وزباينة، 2012) بعنوان: "دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 520".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 520 من وجهة نظر مراجعي الحسابات، ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت استبانة خاصة ضمت (35) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وقد وزعت على عينة عشوائية من مراجعي الحسابات المزاولين للمهنة في الضفة الغربية وعددهم (83) مدققاً، واستخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (t-test) للعينات المستقلة، ومعدلة الثبات "كرونباخ ألفا"، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإنسانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأشارت نتائج الدراسة إلى فهم مراجع الحسابات لمجال عمل المنشأة والنشاط الذي تمارسه، وأن تقويمه لقدرة المنشأة على الاستمرارية، وعدم وجود فروقات جوهرية عند تطبيق الإجراءات التحليلية، وقيامه بالإشارة إلى الانحرافات المحتملة يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة.

وخلصت الدراسة إلى توصيات عدة أهمها، أولاً: على مراجع الحسابات تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة.

ثانياً: ضرورة قيام مراجع الحسابات بالبحث والحصول على تفسيرات مناسبة وأدلة معززة وملائمة، وذلك عندما تكشف الإجراءات التحليلية وجود تقلبات مهمة، أو إظهارها لعلاقات متضاربة مع المعلومات وثيقة الصلة، أو كشفها لانحرافات عن المبالغ المتنبأ بها. ثالثاً: على مراجع الحسابات تطبيق الإجراءات التحليلية عند تنفيذ عملية المراجعة، وذلك عندما يقوم بتكوين قراره فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المراجع بطبيعة العمل.

8. دراسة (الفضل، 2012) بعنوان: "فجوة التوقعات ومدى تأثيرها ببعض المتغيرات الشخصية: دراسة ميدانية في العراق".

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مجموعة من المتغيرات الشخصية المتمثلة بالخبرة ومركز التحكم والتفكير التحليلي على فجوة التوقعات وذلك على عينة مؤلفة من المراجعين والمستثمرين يبلغ عدد كل فئة منها أربعين مفردة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات كان أهمها أن عملية المراجعة تعتمد على الحكم الشخصي مثلما ترتكز على معايير المراجعة، وعليه فإن وجود فجوة التوقعات يُعد أمراً محتوماً ووجودها في بيئة التطبيق هو وجود حقيقي وليس وهم. وأن متغير الخبرة العلمية والمهنية لكل من المراجعين ومستخدمي مخرجات عملية المراجعة من المتغيرات الشخصية الهامة ذات التأثير الواضح في حجم فجوة التوقعات.

وقد خلصت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها أن قيام الجهات المشرفة على تنظيم المهنة تبني دوراً أكثر فاعلية فيما يتعلق بتثقيف المجتمع بطبيعة عملية المراجعة ودور المراجع وواجباته ، وتوصي بدراسة تأثير عوامل تتعلق بالاستقرار الوظيفي للمراجع والاشراف والرقابة على المراجع، وجودة هيكل التنظيم لدى مكاتب المراجعة على أداء عملية المراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. دراسة (دراغمة، وعقل، 2011) بعنوان: "أثر التوقعات غير المعقولة لمستخدمي البيانات المالية على فجوة توقعات المراجعة في فلسطين".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد بنية فجوة التوقعات غير المعقولة في فلسطين حول مسئوليات مراجع الحسابات، وأهداف المراجعة والمنفعة منه، والمهنة بشكل عام من خلال استقصاء آراء مستخدمي البيانات المالية في فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة، تم توزيع 300 استبانة على عينة من مستخدمي البيانات المالية، وبلغ عدد الاستبانات المسلمة والمستوفاة الشروط 232 استبانة، وقد استخدم الإحصاء الوصفي والاختبارات اللامعلمية (Kruskal- Wallis).

وكان من أهم نتائج الدراسة أن فجوة التوقعات غير المعقولة موجودة في فلسطين حول مسؤوليات مراجع الحسابات، ومنافع وأهداف المراجعة، وبعض القضايا المتعلقة بالمهنة بشكل عام، ووجد بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط آراء المستجوبين فيما يتعلق ببيئة فجوة التوقعات غير المعقولة.

وخلّصت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات تمثلت في ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بإضافة جزء في مساقات الإدارة والاقتصاد التي تدرس في المدارس الفلسطينية حول مراجعة الحسابات بهدف تثقيف المجتمع حول المهنة، وتُوصي الدراسة المُشرّع الفلسطيني على ضرورة سن قوانين وأنظمة تتطلب تبني تقرير المراجع المطول لأنه يوضح واجبات ومسؤوليات المراجع بشكل أفضل.

10.دراسة (الطويل، والباز، 2011) بعنوان: "دور المراجعة التحليلية في رفع كفاءة عملية المراجعة".

حيث هدفت الدراسة توضيح مفهوم وأهمية وأساليب وتوقيت وأهداف ومعوقات المراجعة التحليلية، ومدى الاعتماد على نتائجها في عملية المراجعة.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإجراءات التحليلية تمثل أحد نوعي اختبارات التحقق اللازمة للحصول على أدلة وقرائن الإثبات في عملية المراجعة، وأن الإجراءات التحليلية تستخدم مجموعة كبيرة من الأساليب، وأنه على الرغم من أهمية الإجراءات التحليلية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رفع كفاءة أداء عملية المراجعة غير أن هناك بعض من المشكلات التي تحد من قدرة المراجعين على استخدامها.

وقد اقترحت الدراسة بعض السبل التي قد تسهم في حل تلك المشكلات عن طريق ضرورة احتفاظ المراجعين ببرامج حاسوب جاهزة لتسهيل تحليل بيانات العملاء، والوصول إلى النتائج المطلوبة، وأن تقوم جهة معنية كنقابة المحاسبين والمراجعين بإعداد برامج تنشيطية ودورات علمية بشكل دوري لمزاولي مهنة مراجعة الحسابات، وضرورة قيام الأكاديميين والمتخصصين في مجال المراجعة بإجراء دراسات تطبيقية على استخدام بعض الأساليب التحليلية لبيان مدى فعالية تلك الأساليب في تحقيق أغراض المراجعة.

11.دراسة (العبدلي، 2011) بعنوان: "أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل المراجعة من قبل المراقبين الماليين –دراسة ميدانية في وزارة المالية في دولة الكويت–".

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراقبين الماليين في مراحل المراجعة، وذلك من وجهة نظر مراقبي وزارة المالية في دولة الكويت، وقد تم التعامل مع نوعين من البيانات وهما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، والتي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة خطية..

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن استخدام المراقبين الماليين للإجراءات التحليلية عند تحديد وتشخيص المشكلات المحتملة يؤثر في كفاءة وفعالية المراجعة والرقابة في وزارة المالية في دولة الكويت، وأن تقيد المراقبين الماليين في وزارة المالية في دولة الكويت بتوقيت القيام بالإجراءات التحليلية قبل أو بعد أو أثناء فترة المراجعة يؤثر في كفاءة وفاعلية المراجعة والرقابة في وزارة المالية في دولة الكويت.

وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات منها: التأكيد على الاستمرار باستخدام الإجراءات التحليلية للقيام بعمليات المراجعة كونها تسهم في إضافة أدلة إثبات لتكوين رأي المراجع عند القيام بعملية المراجعة، وضرورة إيجاد برامج توعية للمراقبين في وزارة المالية حول أهمية استخدام الإجراءات كونها تسهم في توفير القوائم المالية والتقارير المحاسبية القادرة على توفير المعلومات التي تتعلق في عملية المراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12.دراسة (المطيري، 2011) بعنوان: "مدى التزام مكاتب المراجعة في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار المراجعة الدولي رقم (520)".

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام مراجعي الحسابات في دولة الكويت بتطبيق المعيار 520 الخاص بالإجراءات التحليلية، كما هدفت إلى التعرف علا أبرز النسب المالية المستخدمة في الإجراءات التحليلية من قبل المراجعين في الكويت، وعلى أبرز معوقات استخدام الإجراءات التحليلية في الكويت، وقد تم اعتماد أسلوب الاستبانة على عينة مراجعي الحسابات في الكويت.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء معبئي الاستبانات حول موضوع الدراسة تعزى لبعض المتغيرات الشخصية ومن أهمها المركز الوظيفي والخبرة والعمر وحمل شهادات مهنية أجنبية وارتباط مكتب المراجعة الكويتي مع مكتب أجنبي.

وأوصت الدراسة بتعميم استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة في دولة الكويت وبزيادة تدريب وتثقيف مراجعي الحسابات بأهميتها وكيفية استخدامها، والعمل على رفع مستوى الإدراك للإجراءات التحليلية خلال كافة مراحل المراجعة لدى مكاتب المراجعة في دولة الكويت، ورفع مستويات مهارات اللغة الإنجليزية ومهارات الحاسوب للمراجعين في مكاتب المراجعة.

13.دراسة (الدوري، 2009) بعنوان: "دور معايير المراجعة في تقليص فجوة التوقع".

تخلص هذه الدراسة إلى أن وجود فجوة بين ما يتوقع المستفيدون أداءه من قبل المراجعين وبين ما هو واقع حال أهداف المراجعة المعلنة وقدرات هؤلاء المراجعين وواجباتهم ومسئولياتهم وحدود عملهم هو حقيقة واقعة لا يمكن تجاوزها بل ينبغي مواجهتها ومحاولة إيجاد الحلول لها بصفتها واحدة من أبرز المشكلات التي تواجه مهنة المراجعة.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن واقع مهنة المراجعة يشير عبر الزمن المنصرم إلى الوجود المتزايد لفجوة حقيقية وواقعية بين توقعات المستفيدين من مهنة المراجعة وبين واقع هذه المهنة، وأن معايير المراجعة تساهم إلى حد كبير في تعريف مستخدمي القوائم المالية بمسئوليات مراجع الحسابات، وأن تلك المعايير توضح مخاطر المراجعة ومحددات وصعوبات العملية المراجعة لمستخدمي القوائم المالية.

وأوصت الدراسة بزيادة الوعي والإدراك العام بمشكلة فجوة التوقعات في المراجعة، والاستمرار في عمل الدراسات والبحوث في سبل تطوير وتحديث وتعديل معايير وأدلة المراجعة الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمحلية، وضرورة عمل استطلاعات رأي مستمرة من فترة لأخرى عل جمهور المستفيدين من مهنة المراجعة.

14.دراسة (خليل، 2009) بعنوان: "مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين –دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين–".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقات التأثيرية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين على فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في بيئة مهنة مراجعة الحسابات في فلسطين، وذلك بدراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات والمستثمرين الفلسطينيين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات من مصادره الأولية والثانوية، وقد تم توزيع استبانة على 109 من مراجعي الحسابات والمدراء والمحللين في شركات الوساطة في فلسطين وقد تم قبول 86 استبانة، وتحليلهم ببرنامج (SPSS) .

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحقق قدراً ملائماً من الثقة والطمأنينة للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية ومدى اعتمادهم على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقاً لمبادئ وآليات حوكمة الشركات وهو ما يعني تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في فلسطين، وأن مبدأ الإفصاح والشفافية ومبدأ مسئوليات مجلس الإدارة من أهم المبادئ التي تؤثر على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات، بما ينسجم مع المعايير والقواعد العالمية، وبما يتضمن تقديم تقارير مالية ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبة ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها، والعمل على تطوير عدد من التشريعات ذات الصلة بحوكمة الشركات مثل قانون الشركات، قانون سوق المال، قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، والقوانين الأخرى ذات الصلة بما يتوافق مع مبادئ حوكمة الشركات.

15.دراسة (دحبور، 2009) بعنوان: "مجالات مساهمة الإفصاح الإعلامي في تقرير المعدل لتضييق فجوة التوقعات –دراسة تطبيقية على: المراجعين الخارجيين، مدراء البنوك، وموظفي دوائر ضريبة الدخل في قطاع غزة–".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى التعرف على ضرورة قيام المراجع الخارجي بالإفصاح الكامل في تقريره المعدل وكيفية تحسين مستوى جودة تقرير المراجع الخارجي عن البيانات المالية المنشورة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على 150 من المراجعين الخارجيين ومدراء البنوك وموظفي دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة، وتم قبول 138 استبانة وتحليلها ببرنامج (SPSS).

وكان من أهم نتائج الدراسة أنها بينت وجود اهتمام بدرجة متوسطة لدى مراجع الحسابات الخارجي لمسئولياته تجاه المنشأة محل المراجعة بخصوص أثر استمرارية المنشأة واكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية والأخطاء الجوهرية التي تؤثر على الحسابات واكتشاف نواحي القصور والضعف في أنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة على الإفصاح الإعلامي في تقريره.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها، أنه يجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يزيد من اهتمامه وإدراكه تجاه مسئولياته عن تقويم قدرة المنشأة على الاستمرار واكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية والارتباطات غير القانونية واكتشاف جوانب القصور والضعف في نظام الرقابة الداخلية وأن يقوم بالإفصاح الإعلامي الكافي في تقيره، وأنه يجب وضع وصياغة تفسيرات واضحة بخصوص نوع الرأي بالتقرير الذي يجب على مراجع الحسابات الخارجي إصداره في حالة استجابة إدارة المنشأة للإفصاح الذي يراه المراجع ضرورياً.

16.دراسة (قريط، 2009) بعنوان: "مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية".

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين السوريين، ومعرفة المراحل التي يستخدمون فيها تلك الإجراءات خلال مراحل المراجعة المختلفة، وكذلك التعرف على مدى أهمية إجراءات المراجعة التحليلية بالنسبة للمراجعين السوريين، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة تم توزيعها على عينة من المراجعين السوريين تتكون من 200 مراجعاً، وتم استرداد 164 استبانة، تم تحليلها ببرنامج (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى تدني مستوى استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة من قبل المراجعين السوريين، وأن هناك تفاوتاً في استخدام تلك الإجراءات وذلك على الرغم من استخدامها في جميع مراحل المراجعة، وأن المراجعين السوريين لا يدركون بوضوح أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تنفيذ عملية المراجعة التي يقومون بها، وكذلك لديهم مستوى منخفض من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إدراك المتطلبات الأساسية لمعيار المراجعة الدولي رقم (520) الخاص بإجراءات المراجعة التحليلية.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات بناءً على النتائج السابقة، ومن أهمها إقامة الدورات التدريبية وورش العمل والندوات الخاصة بإجراءات المراجعة التحليلية لمراجعي الحسابات في سورية، وضرورة قيام الجامعات والمعاهد السورية المتخصصة بتدريس المعايير الدولية للمراجعة لطلابها، وخصوصاً معيار المراجعة رقم (520) الخاص بإجراءات المراجعة التحليلية.

17.دراسة (التميمي، 2009) بعنوان: "فجوة التوقعات ومسؤوليات المراجعين من وجهة نظر المستثمرين –دراسة ميدانية في البيئة العراقية–".

حيث هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم وطبيعة فجوة التوقعات الموجودة بين مراجعي الحسابات وبين المستثمرين كأحد الأطراف المستخدمة للقوائم المالية في العراق، إضافة إلى التعرف على العوامل والأسباب المؤثرة في وجود هذه الفجوة، وتعتمد الدراسة على أسلوبين لتحقيق أهدافها، وهما (أسلوب الدراسة المكتبية، وأسلوب الدراسة الميدانية).

وقد بينت الدراسة أن مستخدمي القوائم المالية ومن بينهم المستثمرين يتوقعون من مراجع الحسابات بأن يقدم لهم النصائح والإرشادات فيما يتعلق باحتمال الفشل والتعثر المالي للشركة من خلال قيامه بعملية المراجعة وفقاً للمعايير المحلية والدولية، أنه يمكن تضييق فجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين من خلال تصميم وتخطيط عملية المراجعة بشكل سليم واختبار نظام الرقابة الداخلية.

وقد أوصت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أهمها بأنه يجب على مراجع الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار عند إصدار القوائم المالية جميع الأطراف المعتمدة على تقريره في عملية اتخاذ القرارات، وضرورة توعين المستثمرين الأفراد بطبيعة عملية المراجعة ومحدداتها، والعمل على دراسة أكثر تعمقاً لأساس تكوين لأساس تكوين فجوة التوقعات وطبيعة ممارسات عملية المراجعة والتأكد من مدى قدرتها على مواجهة التوقعات.

18.دراسة (السعد، 2008) بعنوان: "فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية –دراسة ميدانية–".

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وجود فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية وتحديد أسبابها، وذلك من وجهة نظر مراجعي الحسابات والمديرين الماليين لدى الشركات المساهمة العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتقديم التوصيات الضرورية لجسر هذه الفجوة، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة وزعت على عينة المراجعين والمديرين الماليين، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent T-test في عملية التحليل.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروقات بسيطة بين متوسط إجابات المراجعين والمديرين الماليين فيما يتعلق بمسئوليات مراجع الحسابات والأنشطة التي قد تعرض استقلالية المراجع للضرر في حال ممارسته لها، وأظهرت النتائج أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات مراجعي الحسابات والمديرين الماليين حول مدلولات التقرير النظيف (غير المتحفظ).

وتوصي الدراسة بضرورة أ تتحمل جمعية مراجعي الحسابات مسئولية تثقيف المجتمع بطبيعة مهنة المراجعة وأهدافها، وتوضيح نطاق مسئوليات المراجعين ودورهم ومتابعة تطبيق الأنظمة والمعايير المهنية، ومتابعة تطبيق الأنظمة والمعايير المهنية من قبل جمعية مراجعي الحسابات، وفرض العقوبات على المخالفين.

19.دراسة (الكبيسي، 2008) بعنوان: "تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لمراجعة القوائم المالية لشركات المساهمة العامة –دراسة ميدانية في مكاتب وشركات المراجعة في الأردن–".

تناولت الدراسة الإجراءات التحليلية للشركات المساهمة العامة في الأردن كدراسة ميدانية لأهمية القطاع في الاقتصاد الوطني من جهة ولاهتمام الأردن بمهنة المراجعة والمعايير الدولية ذات العلاقة من جهة أخرى لتقييم فاعلية تلك الإجراءات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة وتحكيمها، واستخدام معادلة كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات الاستبانة.

وقد توصلت الدراسة مجموعة نتائج كان أهمها أن الإجراءات التحليلية تتميز بدور فعال في تخطيط توقيت نطاق عملية المراجعة، وأنها تعتمد بدرجة كبيرة على متانة نظام الرقابة الداخلية، وأن متوسط الفاعلية للإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن لا زال يتراوح بين المتوسط والجيد، وفي كل جوانبه من حيث التخطيط لتوقيت ونطاق عملية المراجعة وفي الكشف عن المخاطر المالية التي تحيط بالمنشأة.

وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بتطوير مهارات وقدرات مراجعي الحسابات حيث تبين أن هناك حاجة لمزيد من المراجعين المتخصصين للقيام بالإجراءات التحليلية اللازمة، وضرورة العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تطوير مستوى الالتزام بالمعايير الدولية، والاستفادة من خبرات الشركات العالمية في مجال الاختبارات التحليلية وبكل الوسائل الممكنة، بالإضافة إلى العمل على تشجيع إعداد المزيد من البحوث الميدانية في هذا المجال لمتابعة تطور فاعلية وكفاءة واقتصادية الإجراءات التحليلية موضوع الدراسة.

20.دراسة (نصار، وبهرامي، 2008) بعنوان: "أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل المراجعة يباشرها مراجع الديوان ومدى الاعتماد عليها من واقع المراجعة العام لديوان المحاسبة".

تتناول هذه الدراسة أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل المراجعة التي يباشرها مراجع الديوان ومدى اعتماده عليها من واقع المراجعة العام لديوان المحاسبة، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدت في جمع البيانات على عدة مناهج وهي (المنهج الوثائقي، المنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي).

وأوضحت نتائج الدراسة بأن القصور في استخدام الإجراءات التحليلية يرجع من قبل شاغلي الوظائف الرقابية في ديوان المحاسبة، وأن تطبيق الإجراءات التحليلية تساعد المراجع على تحديد مواطن الضعف والأرصدة الغير عادية عند مقارنة وتحليل البيانات المالية والغير المالية، وبينت أيضاً بأن الإجراءات التحليلية تساهم في تحقيق كفاءة وفعالية عملية المراجعة وذلك لأنها تساعد المراجع في تحديد الأخطاء والمشكلات المحتملة مما يترتب عليه تقليل مخاطر الاكتشاف.

بينما كانت التوصيات بإعداد البرامج التدريبية الخاصة بالإجراءات التحليلية للتعريف بأهميتها وكيفية تطبيقها في المراحل المختلفة من عملية المراجعة، ولضمان تطبيقها بشكل فعال، وتوعية الجهات الخاضعة لرقابة الديوان عن طريق عمل لقاءات وزيارات لإعطاء هذه الجهات مفهوماً أكثر وضوحاً، وأيضاً حث المراجعين على ضرورة المشاركة في العمل الرقابي لتبادل الخبرات وذلك بهدف حصول المراجعين ذوي الخبرة القليلة على خبرة أكبر في مجال المراجعة وذلك بأقل وقت ممكن.

21.دراسة (أحمد، 2007) بعنوان: "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضييقها –دراسة تحليلية لآراء: مراجعي الحسابات، مدراء البنوك، موظفي ضريبة الدخل، في قطاع غزة فلسطين–".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قامت الدراسة بدراسة فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وسبل تضييق هذه الفجوة وذلك بدراسة تحليلية لآراء كل من مراجعي الحسابات ومدراء البنوك وموظفي ضريبة الدخل في قطاع غزة –فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات من مصادرها الثانوية والأولية، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات وتحليلها.

ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة وجود فجوة توقعات بين المجتمع المالي والمراجع الخارجي تعود إلى جهل المراجع الخارجي لكثير من الأمور المتعلقة بطبيعة عمله، ووجود توقعات غير معقولة للمجتمع المالي تعود لعدم إدراكه لطبيعة عمل المراجع الخارجي بالنسبة لكشف الغش والخطأ والتصرفات غير القانونية والإفصاح عنها.

وأهم ما أوصت به الدراسة أن تمارس المنظمات المهنية دوراً طليعياً في تثقيف المجتمع المالي، وأن تقوم بوضع المعايير الخاصة بخفض فجوة التوقعات، ومراقبة جودة عمل المراجع الخارجي، واطلاع ممارسي مهنة المراجعة على كل جديد بخصوص مهنة المراجعة، وإيجاد القوانين والتشريعات التي تعمل على دعم استقلالية المراجع، وأن يعمل المراجع جاهداً للمحافظة على استقلاليته ورفع الكفاءة المهنية لديه.

22.دراسة (أبوسمهدانة، 2006) بعنوان: "مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة –دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة –فلسطين".

هدفت الدراسة إلى تقديم الاقتراحات اللازمة لتشجيع مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة على استخدام المراجعة التحليلية عند فحص القوائم المالية لما لها من فوائد في مساعدتهم في تخفيض مخاطر عملية المراجعة إلى أدنى حد مقبول، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة وزعت على 85 مكتباً لمراجعة الحسابات في قطاع غزة، وتم استرداد 80 استبانة وتحليلها ببرنامج (SPSS).

وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج، منها أن المجتمع المالي المكون من المستفيدين من خدمات المراجعة يجمعون على أن توافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة وتوافر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخبرة الفنية لدى المراجع يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة وأن النسب المالية عن طريق المراجعة التحليلية تقيس مدى فعالية المنشأة في استخدام مواردها المالية.

وقد أوصت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة اهتمام الجمعيات المهنية على تشجيع مراجعي الحسابات على استخدام الأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية وذلك لتطوير مهنة المراجعة في قطاع غزة ومنها في فلسطين، وضرورة قيام مكاتب المراجعة بالتحليل المالي للشركات التي تقوم بمراجعة حساباتها حتى تكون على دراية كاملة بوضعها المالي.

23.دراسة (جربوع، 2004) بعنوان: "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة".

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي أدت إلى وجود فجوزة التوقعات في عملية المراجعة، كما تهدف إلى وضع حلول لتضييق هذه الفجوة بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات من خلال التزامهم بتطبيق المعايير المهنية لمراجعة الحسابات وقواعد السلوك المهني والالتزام بتنفيذ القوانين والأنظمة عند مراجعة القوائم المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي لجمع البيانات.

وقد بينت الدراسة مجموعة من النتائج تبين العوامل التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات واتساعها والتي تمثلت في عد التحديد الواضح لدور المراجع في المجتمع ومسئولياته، والشك في استقلال المراجع وحياده في ممارسة مهنة المراجعة، ونقص الكفاءة المهنية، وقصور نظام الرقابة الذاتية، وانخفاض جودة الأداء في المراجعة، وقصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع.

وأوصت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أهمها، تدعيم استقلال وحياد المراجع الخارجي في ممارسة مهنته، وتدعيم دور المنظمات المهنية وهيمنتها على مهنة المحاسبة والمراجعة، ودراسة توقعات المستفيدين من المراجعة وتلبية تلك التوقعات، وزيادة فاعلية الاتصال والإعلام عن دور المراجع ومسئولياته في المجتمع، والسير في كل الاتجاهات الأربعة السابقة لتقليص هذه الفجوة.

24.دراسة (حلس، وجربوع، 2002) بعنوان: "المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونية بدولة فلسطين".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدف الدراسة بأنه يتوجب على مراجع الحسابات أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تصميمه لبرنامج المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي النسب المئوية المعروفة.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كان أهمها أن مراجعي الحسابات العاملين في مكاتب والمراجعة العاملة في فلسطين يلجأون إلى استخدام عدد من الوسائل والأساليب عند قيامهم بمراجعة حسابات عملائهم كاستخدام أساليب التحليل المالي في المراجعة، وأسلوب العينة الإحصائية، واستخدام الكمبيوتر في عملية المراجعة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة الإسراع في تقنين مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين من خلال اصدار القوانين والتشريعات اللازمة، وبضرورة قيام الجمعيات المهنية الفلسطينية الخاصة بالمحاسبة والمراجعة والإشراف على تطبيق هذه المعايير ومحاسبة من يسيء إلى مهنة المحاسبة ويخل بواجباته كمراجع للحسابات.

25.دراسة (صالح، 2002) بعنوان: "تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين –دراسة نظرية تطبيقية: حالة مصر".

تناولت هذه الدراسة مشكلة فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، وذلك من خلال تقييم كل من المراجعين والمستثمرين لطبيعة وأهداف المراجعة، عن طريق المقارنة المباشرة بين فهم كل منهما للمصطلحات المستخدمة في تقرير المراجع، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة وزعت على المراجعين والمستثمرين، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع العينة، باستخدام برنامج (SPSS)، والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وتوزيع (ت)لاختبار عينتين مستقلتين.

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة اتفاق المراجعين والمستثمرين على أهمية مصطلحات ومدلول التقرير النظيف، إلا أنهم لا يتفقون على ما يجب أن يفعله المراجع أو يقوم بالحكم عليه قبل إصداره لهذا التقرير، وأن توقعات المستثمرين تفوق ما يقوم به المراجعين في تلك العناصر.

وتوصي الدراسة بضرورة قيام المنظمات المهنية بدورها في هذا المجال، وذلك بتحديد وتوضيح واجبات ومسئوليات المراجع وتدعيم استقلال المراجعين من خلال إصدار الإرشادات والمعايير، فضلاً عن زيادة وعي وثقافة المجتمع بطبيعة وأهداف المراجعة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات العلمية لمزاولي المهنة والأطراف المعنية وتفعيل سبل الاتصال بينهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Otalor, and Okafor, 2013) بعنوان: "ضرورة تقليص فجوة توقعات المراجعة وتعزيز البيانات المالية للشركات" "IMPERATIVES OF BRIDGING THE AUDIT EXPECTATION GAP AND ENHANCING THE CREDIBILITY OF CORPORATE FINANCIAL INFORMATION"

سعت الدراسة للتأكد ما إذا كان تقليص فجوة التوقعات في المراجعة يؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور ومستخدمي القوائم المالية أم لا في نيجيريا، وقد تم استخدام الاستبانات للوصول إلى النتائج المرجوة.

حيث بينت الدراسة مجموعة نتائج وهي أن هناك ارتفاع فعلي في فجوة توقعات المراجعة، ويوجد ارتفاع سلبي على مصداقية التقارير المالية للشركات، وبناءً على تلك النتائج فقد أوصت الدراسة بأن نطاق مسئوليات مراجعي الحسابات ينبغي توسيعه في عملية المراجعة، كما يجب على الشركات إنشاء منتديات واجتماعات منتظمة بين الإدارة ومراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، مما في ذلك الفائدة بتعزيز الثقة في التقارير المالية وتعزيز أداء مراجعي الحسابات.

2. دراسة (Okafor, and Otalor, 2013) بعنوان: "تقليص فجوة التوقعات في المراجعة: دور مهنة مراجعة الحسابات" "Narrowing the Expectation Gap in Auditing: The Role of the Auditing Profession"

هي دراسة تهدف إلى دراسة وجهات نظر طلاب وأساتذة المحاسبة في عدد من الجامعات النيجيرية، للتعرف على دور مراجعة الحسابات في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في نيجيريا، وقد تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج المطلوبة عن طريق عمل استبانات وتوزيعها على عينة الدراسة، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

وقد تبين للباحثين العديد من النتائج كان أبرزها بأن هناك قلة معرفة بمسئوليات ومهام مراجع الحسابات من قبل عينة الدراسة، الأمر الذي يبين للباحثين بوجود علاقة بين توقعات مراجعي الحسابات وفجوة التوقعات، حيث إن كلما قل فهم مراجع الحسابات بمهامه وواجباته قل توقعه الجيد، وبالتالي يصبح هناك فجوة توقعات موجودة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك توصي الدراسة بضرورة زيادة المعرفة لمراجعي الحسابات في نيجيريا بمهامهم ومسئولياتهم وواجباتهم، وتدريبهم على استخدام أفضل أساليب المراجعة للوصول إلى توقع أمثل وتقليل فجوة التوقعات.

3. دراسة (Imoniana, et. al., 2012) بعنوان: "إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة الحسابات: دراسة استكشافية" "THE ANALYTICAL REVIEW PROCEDURES IN AUDIT: AN EXPLORATORY STUDY"

تبين هذه الدراسة العلاقة بين هدف المراجعة واختبار الإجراءات الموضوعية المستخدمة لضمان رضا المراجع، وتدعم هذه الدراسة نظام الدراسة الاستكشافية، حيث اعتمدت على أخذ عينة غير احتمالية مكونة من 28 مراجعاً، من حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس وماجستير) من طلبة الجامعة البرازيلية، للحفاظ على الكفاءة والمهارة المتوقعة من قبل العينة المستجيبة، حيث تقيدت الدراسة باختيار أفراد العينة الذين لهم خبرة لا تقل عن سنة واحدة من الخبرة في مجال المراجعة وأنهم خدموا في إحدى شركات المراجعة الكبرى.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها، أن رضا مراجع الحسابات يرتكز على الحسابات النسبية، أو على مجموعة من الحسابات ليتم مراجعتها، ومع ذلك فإنها تعطي الأهمية النسبية لحكم المخاطر أو وجود أخطاء لكل حساب على حدى، وبالتالي فإن مراجعي الحسابات يقدموا الأفضلية للإجراءات الموضوعية القادرة على جمع معلومات إضافية من طرف ثالث لتأكيد أرصدة الحسابات.

4. دراسة (Montgomery, 2008) بعنوان: "إجراءات جديدة لمراجعي الحسابات لاكتشاف الغش" "Auditors New Procedures for Detecting Fraud"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طريقة توسيع إجراءات المراجعة وتطويرها وذلك لمنع الاحتيال في البيانات المالية المُعدّة إلكترونياً والخروج بأساليب جديدة، وذلك بغض النظر عن تجربة المراجعين السابقين والاعتقادات لديهم حول أمانة ونزاهة الإدارة وبيان البرامج الأكثر في كشف الاحتيال في البيانات المالية، في الشركات الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى الطلب من المراجع القيام بتطوير النظام الرقابي بقدر الخطر من الاحتيال، ومطالبة المراجع بأسلوب أكثر شمول في عملية الفحص، والتركيز على الأخطار الناتجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن عدم السيطرة الكافية للرقابة الداخلية، إضافة إلى أنه يطلب من المراجع في تغيير إجراءات المراجعة والوقت المحدد لهذه العملية.

وفي مجال الإفادة من هذه الدراسة فقد بحثت في طريق توسيع إجراءات المراجعة وتطويرها، وبيان إجراءات المراجعة الخاصة بتحديد وتشخيص المشكلات وتوقيت الإجراءات التحليلية وبيان القصور في استخدام الإجراءات التحليلية وصعوبة الحصول على البيانات.

5. دراسة (Haniffa, and hudaib, 2007) بعنوان: "تحديد فجوة توقعات المراجعة ضمن السياق الثقافي: حالة المملكة العربية السعودية" "Locating audit expectation gap within a cultural context: The case of Saudi Arabia"

قوم هذه الدراسة بدراسة فجوة التوقعات في مراجعة الحسابات على مكاتب المراجعة الموجودة في المملكة العربية السعودية، بهدف اختبار تلك الفجوة وسبب وجودها، ومعرفة مدى قدرة أداء مراجع الحسابات الخارجي السعودي في تقليصها أو زيادتها من خلال معرفته بدوره وعمله المطلوب منه خلال فترة المراجعة.

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج كان أبرزها، بأن سبب ظهور فجوة التوقعات يرجع إلى البيئة المحيطة بالمنشأة التي تخضع لعملية المراجعة، وأن هناك عوامل أربعة تساعد على ظهور تلك الفجوة، حيث بينت الدراسة العوامل الأربعة بسياسة الترخيص، وإجراءات التعيين، والقيم الاجتماعية السائدة، والهيكل القانوني والسياسي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية لهم أفكار وتوقعات تختلف عن معايير المراجعة والقوانين التشريعية في أور مهامهم وأدوارهم في مراجعة الحسابات، الأمر الذي يوضح بوجود خلل في عمل مراجع الحسابات في المملكة العربية السعودية.

6. دراسة (Chowdhury, et. al., 2005) بعنوان: "فجوة التوقعات في مراجعة القطاع العام في بنغلادش" "The Public Sector Audit Expectations Gap in Bangladesh"

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد فجوة توقعات بين مراقبي ومراجعي حسابات القطاع العام ولجنة البرلمان في بنغلادش، التي تفحص تقارير المراجعة ووكالات التمويل الدولية، وناقشت الدراسة كلاً من المسئولية والاستقلال والأهمية النسبية وعدالة الأدلة وأداء مراجعة الحسابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى نتائج تُفيد بوجود اختلافات مُهمّة في تصورات مراجعي الحسابات في القطاع العام وكل من لجنة البرلمان التي تفحص تقارير المراجعة ووكالات التمويل الدولية في كل من المسؤولية والاستقلال والكفاءة وأدلة الإثبات وجودة الأداء، وقد تبين بأن هناك وجود فجوة توقعات بين مراجعي حسابات القطاع العام ولجنة البرلمان التي تفحص تقارير المراجعة وهذا يُدلل على عدم وجود برامج تدريبية إلزامية.

وقد خلّصت الدراسة توصياتها بأنه يجب على مراجعي الحسابات في القطاع الحكومي أن يتلقوا الكثير من التدريب للتعرف على حاجات مستعملي التقارير لجسر فجوة التوقعات والتعاون بين جميع الأطراف من أجل رفع مستوى المسؤولية في القطاع العام.

7. دراسة (Law, and Willett, 2004) بعنوان: "قدرة الإجراءات التحليلية على الإشارة لوجود أخطاء في العمليات التجارية" "The Ability of Analytical Procedures to Signal Transaction Errors".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية الإجراءات التحليلية في المراجعة، واستخدام الحاسوب في مقدرتها على اكتشاف الأخطاء والانحرافات، وتمت الدراسة من خلال استخدام مجموعتين من البيانات أحدهما مجموعة معيارية يتم المقارنة والاستدلال بنتائجها في الكشف عن الأخطاء والتحريفات والأخرى مجموعة وصفية، واستخدم في الدراسة النموذج التجريبي وذلك من خلال نموذج محاكاة محوسب يمثل المجموعة المعيارية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن استخدام التقييمات المعيارية يؤدي إلى تحسن الأداء، والعكس في حال كانت البيانات المعيارية عشوائية، وأن النماذج المعيارية الموضوعة على أسس علمية تصلح للبحث في بيانات مالية مستقبلية أكثر تعقيداً، وأن تطبيق أسلوب النماذج وأسلوب تناول الأخطاء المحتملة بشكل أوسع سيؤدي إلى نتائج مفيدة في وقت مبكر.

وأوصت الدراسة بعدم الاعتماد على الإجراءات التحليلية فقط دون اختبارات أخرى معززة للكشف عن الأخطاء والانحرافات، كما وأوصت باستخدام نماذج المحاكاة والأساليب الإحصائية الحديثة ونظرية التكلفة الاقتصادية عند إنشاء أي نشاط محاسبي حيث إن الأرقام المُتولدة من العمليات الاعتيادية الضمنية تحتمل المزيد من الأخطاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ما يُميّز هذا البحث عن الأبحاث الأخرى:

يتميز هذا البحث عن الأبحاث والدراسات السابقة في أنه يجمع العلاقة بين الإجراءات التحليلية والتي يجب أن يهتم بها مراجع الحسابات وباستخدامها في مهنة المراجعة وبين فجوة التوقعات الموجودة لدى مستخدمي القوائم المالية، لإيجاد الدور الفاعل الذي تلعبه الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات، حيث بُحث في موضوع فجوة التوقعات والإجراءات التحليلية كثيراً من قبل المدرسين والكتاب والباحثين، وتناولت العديد من الدراسات مواضيعاً عن فجوة التوقعات وأيضاً عن الإجراءات التحليلية، لكن دون الربط بينهما وبيان تأثير الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات، هذا بالإضافة إلى أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أُجري عليها البحث تتصف بخصوصية خاصة بها نظراً للتعقيدات السياسية والاقتصادية المفروضة عليها من الخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإجراءات التحليلية

1.2 التطور التاريخي للإجراءات التحليلية.

2.2 مفهوم وتعريف الإجراءات التحليلية.

3.2 مزايا الإجراءات التحليلية.

4.2 طبيعة وغرض الإجراءات التحليلية.

5.2 أهمية وأهداف الإجراءات التحليلية.

6.2 أنواع الإجراءات التحليلية.

7.2 أساليب الإجراءات التحليلية.

8.2 مراحل وخطوات تطبيق الإجراءات التحليلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2 التطور التاريخي للإجراءات التحليلية:

لا تُعتبر الإجراءات التحليلية وليدة اليوم وليست بالجديدة ولكن الجديد فيها هو التطور في أساليبها ومفهومها، حيث كان يُطلق عليها قديماً بالمراجعة الانتقادية أي إلقاء نظرة خاطفة وسريعة على المستندات والسجلات، والمراجعة الانتقادية المعمول بها سابقاً عادة ما يقوم بها المراجع خلال المرحلة النهائية لعملية المراجعة، ويقوم بها على عينة حكيمة يختارها المراجع بناءً على حكمته وخبرته الشخصية بهدف تخفيض مخاطر المراجعة بقدر الإمكان وعليه فإن المراجعة الانتقادية تعتبر مكمّلة للمراجعة الاختبارية؛ ثمّ تطورت أساليب الإجراءات التحليلية وأصبح المراجع يقوم بإجراء بعض المقارنات من خلال استخدام النسب المالية البسيطة مثل نسب الربحية والنشاط وكذلك من خلال استخدام أساليب التحليل الأفقي للقوائم المالية، لاكتشاف بعض الفروق الجوهرية والتي على أساسها يقوم بتوسيع مجال فحصه، ثم تطورت هذه الأساليب وأصبح المراجع مطالباً بإبداء الرأي حتى على مدى قدرة المنشأة على الاستمرار، الأمر الذي أدّى به إلى تطوير أساليب الإجراءات التحليلية وأصبحت بعض أساليبها تُستخدم كمرشد للحكم والتقدير الشخصي بالإضافة إلى أنها تُوفّر أدلة موضوعة؛ ومن أجل ذلك أصبحت تستخدم أساليب كمية أكثر تعقيداً بل بعضها يحتاج إلى وسائل إلكترونية من أجل الوصول إلى نتيجة ما، مثل أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وكذلك تحليل السلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى المتقدمة، ونتج عن هذا التطور أن النظرة الخاطفة والفاحصة والانتقادية غير مُجدية وغير كافية، الأمر الذي حتم على المراجع استخدام جميع أساليب الإجراءات التحليلية البسيطة والمتوسطة والمتقدمة، وفي جميع مراحل المراجعة ابتداءً من مرحلة التخطيط لعملية المراجع إلى مرحلة التنفيذ ثم المرحلة النهائية لعملية المراجعة (موسى، 2013: 312-313).

لقد زادت المهام والواجبات المُلقاة على عاتق المراجع في الوقت الحالي، حيث إن المنشآت كانت سابقاً صغيرة الحجم، وفي معظمها ذات طابع فردي، في حين أصبحت اليوم بأحجام كبيرة وبأشكال قانونية متعددة، حيث ظهرت الشركات المساهمة والشركات متعددة الجنسية، الأمر الذي أدى إلى زيادة العلاقات المتداخلة بين الحسابات وتعقدها، ولكي يواكب المراجع هذا التطور الحادث في مجال الأعمال، عليه أن يطور من أساليبه وإجراءاته المستخدمة في عملية المراجعة؛ لذلك بدأ المراجعون في استخدام المراجعة التحليلية نظراً لأهميتها في رفع كفاءة أداء عملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجعة وباعتبارها من أبرز الأساليب الحديثة لمراجعة وفحص البيانات المالية التي ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة (الطويل، والباز، 2011: 2).

وقد اهتمت المُنظمات المهنية بهذا الموضوع وطالبت بضرورة استخدامه عن أداء عملية المراجعة، نظراً لقدرته الكبيرة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وكذلك لانخفاض تكاليفه، حيث أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في سنة 1972 المعيار رقم 54 والذي تضمن ضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط لعملية المراجعة، وأيضاً كمصدر للحصول على المعلومات، وفي سنة 1978 أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعيار رقم 23 بعنوان إجراءات المراجعة التحليلية في التعرف على كافّة المشكلات المتوقعة والتي يمكن إخضاعها لاختبارات المراجعة، وتتضمن التوصية كذلك تعديل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي بمقتضاه يتم الحصول على أدلة الإثبات من خلال مجموعة من إجراءات المراجعة وهي (موسى، 2013: 313-314):

1. اختبارات التفاصيل للعمليات والأرصدة.
2. إجراءات المراجعة التحليلية للمعلومات المالية.

وفي عام 1988 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين نشرة ومعايير المراجعة رقم 56 بعنوان الإجراءات التحليلية والتي ألغت العمل بالنشرة رقم 23 لعام 1978(مهني، 2012: 2).

وفي سنة 1998 أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC" المعيار رقم 520 والذي يتضمن ضرورة تطبيق المراجع للإجراءات التحليلية في جميع مراحل المراجعة، وذلك لأنه تساعده على التخطيط لعملية المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وكذلك تخفيض مخاطر الاكتشاف (موسى، 2013: 314).

2.2 مفهوم وتعريف الإجراءات التحليلية:

تُعرّف الإجراءات التحليلية بأنها "الاختبارات الأساسية التي يلجأ إليها المراجع وذلك عن طريق دراسة وتقييم العلاقات بين البيانات المالية ومقارنة هذه العلاقات للبحث عن وجود انحرافات، ثم وضع فرضيات تُفسر هذه الانحرافات واختيار الإجراءات المناسبة للتحقق من هذه الفرضيات وذلك حسب خبرة المراجع وحسّه المهني في المراجعة" (نصار، وبهرامي، 2008: 9).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرّفها (Imoniana, et. al., 2012: 285) على أنها "عبارة عن أساليب أو تقنيات يستخدمها مراجع الحسابات لتقييم وجمع البيانات، والمواد المختصة، والأدلة الكافية".

ولقد تم تعريف الإجراءات التحليلية في معيار المراجعة رقم 56 على أنها: "تقييم المعلومات المالية يتم من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية وبعضها البعض وبينها وبين البيانات غير المالية. ويتم من خلالها مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات المراجع" (أرينز، ولوبك، 2002: 254).

كما عرّفها معيار المراجعة الدولي رقم (520) في الفقرة 3 منه بأنها تعني "تحليل النسب والمؤشرات المُهمّة، وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون مُتعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المُتنبّأ بها، كما تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة" (المطيري، 2011: 15).

وقد عُرّفت الإجراءات التحليلية بأنها "عبارة عن مطابقة الأرصدة الواردة بالقوائم المالية مع أرصدة توقعها المراجع في ضوء خبرته المهنية والأحوال الاقتصادية السائدة، وهذا يُوفّر للمراجع إثبات بخصوص معقولية الأرصدة بالقوائم المالية، وتُوفّر للمراجع إثبات في مجالات كانت نتائج اختبارات المراجعة فيها غير مرضية" (أبوسمهدانة، 2006: 27).

كما عُرّفت بأنها: "عملية فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات المنشأة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه المنشأة ونشاطها" (أبوشرخ، 2012: 14).

وعُرّفت أيضاً بأنها "اختبارات أو إجراءات تهدف إلى التحقق من مدى معقولية القيمة الدفترية لأحد بنود القوائم المالية في ضوء القيمة التي يُقدّرها المراجع لذلك البند، حيث إذا تباعدت القيمتين دل ذلك على وجود تقلّبات تستلزم فحصاً إضافياً للتحقق من أسبابها والتأكد من أنها أخطاءٌ أو تلاعُبٌ في القوائم المالية" (أبوسمهدانة، 2006: 27).

وقد عرّفها (مهني، 2012: 1) بأنها "تلك الإجراءات التي يتقمّص المراجع من خلالها دور المحلل الآلي ويقوم بمراجعة بعض البنود مثل الأجور والإيرادات في الأعوام السابقة والسنة محل المراجعة وإعداد سلسلة زمنية تُبين اتجاه هذه البنود (تحليل أفقي) وكذلك القيام بالتحليل الرأسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل تحليل الأوزان النسبية لبعض البنود، كما يُوجد هناك ما يسمى بالأوزان المعيارية ومقارنتها بالأوزان الحالية ومعرفة هل هناك انحرافات مُهمّة ومؤثرة في هذا البند من عدمه".

وهناك تعريف للإجراءات التحليلية يقول بأنها "مجموعة الإجراءات الإضافية التي يقوم بها مراجع الحسابات للحصول على درجة ثقة من خلال توفير أدلة إثبات مكملة للأدلة التي حصل عليها المراجع من الإجراءات الأخرى". وعُرّفت الإجراءات التحليلية أيضاً على أنها "عبارة عن دراسة تهدف إلى تحليل الاتجاهات والمؤشرات الجوهرية التي تهتم بتقريب فحص التقلبات والبنود غير العادية" (موسى، 2013: 314).

وبالنظر والتمعُّن في هذه التعريفات السابقة يمكن للباحث ملاحظة أن الإجراءات التحليلية تهدف إلى مساعدة المراجع في إبداء الرأي المستند على أدلة قوية ومساعدته على ترشيد حكمه وتقديره الشخصي على بعض الأمور التي لم يصل فيها إلى درجة إقناع عالية، ويجد الباحث أن تعريف المعيار الدولي (520) للإجراءات التحليلية يُركّز على كل من طرق وأهداف المراجعة التحليلية، لذلك يمكن القول بأن هذا التعريف يعتبر أكثر شمولية من باقي التعريفات.

3.2 مزايا الإجراءات التحليلية:

يُفيد استخدام الإجراءات التحليلية في تحقيق أهداف المراجعة وذلك من خلال المزايا الآتية (مهدي، 2001: 6):

- تحليل البيانات المالية الختامية يمكن الوقوف على العديد من المظاهر التي تقود إلى اكتشاف خلل في البيانات.
- يمد التحليل المالي مراقب الحسابات بمزيد من المعلومات والبيانات عن نشاط الجهات الخاضعة للمراجعة في ضوء ما ينتهي إليه نشاطها الفعلي الأمر الذي يهيئ له الفرصة للقيام بمقارنة هذه البيانات والنتائج مع التقديرات المرسومة.
- تُتيح النسب والمؤشرات التي تُقدّمها الإجراءات التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المركز المالي للجهة الخاضعة للرقابة ولمراقب الحسابات تقويم مدى توازن الثقل النسبي لمصادر الموارد المختلفة في تمويل أوجه الاستخدام ومن ثم مدى انسجام ذلك مع أغراض تلك الجهة وأهدافها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مراقبة الخطط والبرامج ومستوى كفاءتها في ضوء نتائج ومؤشرات التنفيذ ودراسة أسباب الانحرافات التي تكشف عن قصور وضعف التخطيط مما يُساعد على تصحيح مسارات التخطيط وإزالة المعوقات.
- تقييم كفاءة الإدارة التنفيذية في أي مستوى إداري من مستوياتها.

وقد بيّن (جربوع، 2002: 227) بأن الإجراءات التحليلية في المراجعة مفيدة لتحقيق العديد من الأغراض أهمها:

- مساعدة المراجع في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.
- المراجعة التحليلية ذات تأثير وفعالية كإجراءات جوهرية عند استعمالها في الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف.
- تعتبر المراجعة التحليلية أداة مهمة لإعطاء المراجع نظرة شاملة للبيانات المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة.

ويُحدد (قريط، 2009: 436) الفوائد المترتبة على استخدام المراجعة التحليلية فيما يلي:

1) المساعدة في التقليل من الوقت اللازم لعملية المراجعة.
2) الحد من مقدار الجهد المبذول في عملية المراجعة.
3) تخفيض حجم عينة المراجعة.
4) تخفيض اختبارات المراجعة الأخرى.
5) اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية.
6) اكتشاف أخطاء الأرصدة والحذف.
7) اكتشاف البنود غير العادية.
8) اكتشاف البنود غير المتوقعة.
9) زيادة فعالية المراجعة بشكل عام.
10) التنبُّؤ ببعض أرصدة الحسابات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7.2 طبيعة وغرض الإجراءات التحليلية:

1.4.2 طبيعة الإجراءات التحليلية:

إن الإجراءات التحليلية تتضمن عمل مقارنات للمعلومات المالية للوحدة الاقتصادية وتشمل أيضاً دراسة أو بحث العلاقات بين (مهدي، 2001: 6):

- عناصر البيانات المالية التي يمكن توقعها والتي تتطابق مع النمط المُتنبّأ به والمبني على خبرة الوحدات الاقتصادية المختلفة مثل نسبة هامش الربح.
- المعلومات المالية وغير المالية الملائمة مثل تكاليف الرواتب إلى عدد العمال.

ويتبين بأن الإجراءات التحليلية هي دراسة وتحليل وتقييم للمعلومات المالية وتشمل الإجراءات التحليلية كذلك دراسة للعلاقات المُقنّعة بين كل من البيانات المالية وغير المالية وبحث التغيرات التي لا تتفق مع المعلومات المعيارية الملائمة التي يتم التنبؤ بها، وبذلك فإن المراجعة التحليلية تختص بدراسة ومقارنة وتحليل المعلومات المالية للمنشأة المالية وتشمل العناصر التالية (جمعة، 2009: 257):

- المعلومات المقارنة للفترات السابقة.
- النتائج المتوقعة مثل الميزانيات التقديرية أو التكهنات أو توقعات المراجع كتقدير الاستهلاك.
- المعلومات المتماثلة للجهة القطاعية كمقارنة نسبة مبيعات المنشأة إلى حساباتها تحت التحصيل مع المعدلات السائدة في القطاع أو مشاريع أخرى في نفس القطاع ذات الأحجام المتقاربة.
- دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبّأ به المبني عليه خبرة المنشأة كالنسب المئوية لهامش إجمالي الربح.
- دراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية ذات العلاقة كتكلفة المرتبات مع عدد الموظفين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.4.2 غرض الإجراءات التحليلية:

تُستخدم الإجراءات التحليلية للأغراض الآتية (أبوسمهدانة، 2006: 29):

1. تخطيط المراجعة بهدف المساعدة في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى نطاق إجراء المراجعة.
2. كإجراءات تحقق جوهرية عندما يكون استعمالها ذا تأثير وفاعلية أكثر من الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف لتأكيدات خاصة للقوائم المالية.
3. كنظرة شاملة للقوائم المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة.

وحدّد (أرينز، ولوبك، 2002: 254) أغراض الإجراءات التحليلية بما يلي:

1. تفهم مجال عمل العميل والنشاط الذي يمارسه.
2. تقدير قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار.
3. الإشارة إلى تحريفات ممكنة في القوائم المالية.
4. تخفيض الاختبارات التفصيلية.

ويُحدّد (SAS No. 122, AU-C Section 520) أغراض الإجراءات التحليلية بما يلي:

1. كإجراءات لتقييم الخطر والتوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها.
2. كإجراءات للتحقيق وذلك عندما يكون استخدامه أكثر فعالية أو كفاءة من استخدام التفاصيل في تخفيض خطر التحريف المهم والمؤثّر على مستوى التأكيد إلى مستوى منخفض مقبول.
3. كفحص شامل للقوائم المالية في مرحلة الفحص الختامية للمراجعة.

5.2 أهمية وأهداف الإجراءات التحليلية:

تعتبر الإجراءات التحليلية إحدى الوسائل التي قد يلجأ إليها المراجع للتعرف على مواطن الضعف والقوة في المنشأة محل المراجعة، وهي تساعده على تحسين جودة عملية المراجعة، ويستطيع المراجع من خلالها تقييم أداء مساعديه والكشف عن أوجه القصور في أعمالهم، والبحث عن أسبابها ومعالجتها؛ ويتوقف القيام بها على التقدير والحكم الشخصي للمراجع بعد فحصه نظام الرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة، وعلى مدى أهمية العنصر المراد فحصه، وبناءً على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاجته إلى أدلة إثبات إضافية تساعده على تخفيض مخاطر الاكتشاف التي قد تواجهه نتيجة اعتماده على عينة عند إبداء الرأي (موسى، 2013: 318).

وتبرز أهمية الإجراءات التحليلية من خلال ما يلي (الكبيسي، 2008: 8):

- تمكين مراجع الحسابات من تحديد اتجاهات عملية المراجعة عن تصميمه للبرنامج، وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية الواردة في القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي والإحصائي.
- تمكين مراجع الحسابات من تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين وهيئات حكومية وحتى الجهات الإدارية للمنشأة وغيرها، وذلك بسبب:

أ- عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية التقليدية.

ب- عدم كفاية نظام التقارير المعدة من قبل إدارة المنشأة.

ت- فشل الرقابة الداخلية بالقيام بإجراءات تحليلية بسبب تبعيتها لإدارة المنشأة.

ث- التعقيد في عملية إدارة المشروعات لاتّساعها ولشيوع حالة المنافسة.

وقد ذكرت دراسة (أبوشرخ، 2012: 18) بأن مراجع الحسابات مُطالب من المجتمع المالي المؤلف من مستخدمي القوائم المالية بضرورة القيام بالإجراءات التحليلية في المراجعة وذلك لعدة أسباب أهمها:

- تبعية إدارة المراجعة الداخلية لإدارة المشروع.
- يتم تكليف المراجعين الداخليين بتقييم الكفاءة للمستويات الإدارية الدنيا والوسطى دون أن يشمل ذلك الإدارة العليا.
- تدنّي التأهيل العلمي والعملي لدى المراجعين الداخليين مقارنة بمراجعي الحسابات الخارجيين.

وللمراجعة التحليلية أهمية كذلك لأصحاب المشروع فهي تساعدهم على معرفة قدرة المنشأة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر ومن ثم معالجة القصور وتجنّب الخطر وتساعدهم كذلك على تقييم أداء الإدارة (موسى، 2013: 318).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويذكر (جمعة، 2009: 458) بأن أهمية المراجعة التحليلية قد زادت تعقيداً بالنسبة لإدارة المشروع بازدياد مهامها، وذلك لعدة عوامل أهمها:

- اتساع حجم المشروعات.
- ازدياد المنافسة بين المشروعات.
- رفع مستوى الكفاءة والفعالية في المشروع.

وللمراجعة التحليلية أهمية كبيرة للمهنة ككل فهي تؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة وبالتالي زيادة ثقة الطرف الثالث فيها (موسى، 2013: 318).

وتدل المراجعة التحليلية على أماكن القصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج المراجعة بشكل مناسب، حيث لا يُفضل المراجعون الأخذ بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية وتقييم الكفاءة والفعالية للأداء، وذلك للأسباب التالية (جمعة، 2009: 458):

- **تكلفة المراجعة:** إن قيام مراجع الحسابات بالمراجعة التحليلية ومن ثم تقييم الكفاءة والفعالية في المشروع يحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير، مما ينعكس على تكلفة عملية المراجعة ويجعلها غير اقتصادية.
- **التأهيل العلمي:** إن قيام مراجع الحسابات بتقييم الكفاءة والفعالية يحتاج إلى إحاطة واسعة بقضايا غير محاسبية، بالإضافة إلى ضرورة استيعابه للعمليات الإنتاجية إلى الحد الذي يمكن المراجع من تقييم الكفاءة والفعالية، وهذا يعتمد إلى حد كبير على التخصيص بقطاعات إنتاجية معينة.
- **مشكلة المعايير المقبولة:** إنّ أهم الصعوبات التي تواجه المراجع لدى قيامه بتقييم الكفاءة هي مسألة المعايير التي تُقاس الكفاءة على أساسها، ومما لا شك فيه أنّ تقييم الكفاءة والفعالية يقتصر على المؤشرات المالية المبنية على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، بل تتعداها إلى مؤشرات كمية وقيمة أخرى.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث بأن الإجراءات التحليلية تساعد في توضيح الكثير من الأمور الغامضة والموجودة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، ويظهر ذلك جليّاً في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حال فشل الإدارة في ضبط الإجراءات الرقابية الداخلية، وعدم كفاية نظام التقارير والإفصاح في القوائم المالية، مما يؤدي إلى ظهور فجوات تحتاج إلى علاج.

6.2 أنواع الإجراءات التحليلية:

يتمثل الجانب الأهم في استخدام الإجراءات التحليلية في اختيار النوع الأكثر ملاءمة منها، ويوجد خمس أنواع رئيسية من الإجراءات التحليلية وهم (أرينز، ولوبك، 2002: 257-261):

1. مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه:

وتتمثل أهم منافع المقارنة مع النشاط في أنها تساعد على تفهّم أعمال العميل وفي أنها تقدم مؤشراً على احتمال وجود الفشل المالي؛ ويتمثل العيب الرئيس في استخدام نسب النشاط في المراجعة في الفرق بين طبيعة المعلومات المالية للعميل وتلك المعلومات التي يشكل منها إجماليات النشاط.

2. مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترات السابقة:

وتتنوع صور الإجراءات التحليلية التي يتم فيها مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها في فترة أو فترات سابقة وفيما يلي بعض الأمثلة المتعارف عليها:

- مقارنة رصيد السنة الحالية مع ما يقابله في السنة السابقة.
- مقارنة تفاصيل إجمالي رصيد مع ما يقابلها في السنة القادمة.
- حساب النسب المئوية والنسب المالية للعلاقات ومقارنتها مع السنوات السابقة.

3. مقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل:

حيث تقوم معظم الشركات بإعداد موازنات بنتائج التشغيل والنتائج المالية، وتمثل بعض الموازنات توقعات العميل عن الفترة المحاسبية، وقد يشير إجراء فحص معظم الجوانب المُهمّة التي يوجد بها فروق بين الموازنة والنتائج الفعلية إلى احتمال وقوع تحريفات، وأيضاً إذا لم توجد فروق فيمكن أن يشير إلى عدم وجود احتمال بوقوع تحريفات؛ ويوجد أمران يجب الاهتمام بهما في حالة مقارنة بيانات العميل مع الموازنات:

أولاً: يجب أن يقيم المراجع مدى واقعية الموازنة.

ثانياً: يوجد إمكانية لقيام أفراد العميل بتعديل المعلومات المالية الحالية حتى تتوافق مع الموازنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. مقارنة بيانات العميل مع توقعات المراجع:

يمكن مقارنة بيانات العميل مع المراجع عندما يقوم المراجع بعمليات حسابية للتوصل إلى قيم متوقعة لأرصدة القوائم المالية، وتمثل توقعات المراجع القيمة التي يجب أن تكون عليها أرصدة الحسابات في ضوء علاقة كل رصيد مع الأرصدة الأخرى في الميزانية أو قائمة الدخل أو من خلال تصور قيمة الرصيد بناءً على بعض الاتجاهات التاريخية.

5. مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية:

ويتمثل الأمر الأساسي في استخدام البيانات غير المالية في مدى دقّة هذه البيانات، حيث لا يكون ملائماً استخدام العمليات الحسابية التي يتم من خلالها تقدير إيراد فندق على سبيل المثال كدليل للمراجعة ما لم يكن المراجع مقتنعاً بسلامة عدد الحجرات ومعدل الحجرة ومعدل الإشغال في الفندق؛ وسيكون الأمر أكثر صعوبة للمراجع عند دقة تقييم معدل الإشغال عن عنصري البيانات الأخرى.

وهذا النوع يستخدم للتأكد من أرصدة بعض الحسابات، أو لتقدير بعض الأرصدة مثل تكلفة الإنتاج للنفط، والتي تتمثل بـ (تكلفة إنتاج البرميل x كمية الإنتاج)، حيث إنه لا يمكن للمراجع أن يعتمد على هذا النوع من الإجراءات التحليلية، إلا إذا كان متأكداً من دقّة البيانات غير المالية (العبدلي، 2011: 40).

7.2 أساليب الإجراءات التحليلية:

يجب على المراجع أن يحصل على أدلة كافية ومناسبة تمكنه من التوصل إلى نتائج معقولة يعتمد عليها في إبداء رأيه حول القوائم المالية، ويمكن الحصول على هذه القرائن من خلال مجموعتين من إجراءات المراجعة وهما (الطويل، والباز، 2011: 2):

1. إجراءات الالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية: وهي اختبارات مصممة للحصول على ضمان معقول بالالتزام الفعلي بإجراءات الضبط الداخلي التي سيتم الاعتماد عليها في عملية المراجعة.
2. الإجراءات الجوهرية (الأساسية): وهي اختبارات يتم تصميمها للحصول على قناعة معقولة باكتمال ودقة وصحة البيانات التي يقدمها النظام المحاسبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويُبيّن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "SAS" في نشرة ومعايير المراجعة رقم 56 لسنة 1988 الدليل الذي يمكن الحصول عليه المراجع من خلال نوعين من الإجراءات وهما :(AICPA, SAS NO.56: 315)

أ- المراجعة التفصيلية والتي تشمل العمليات والأرصدة: وتهدف إلى التحقق من وجود دليل موضوعي يؤيد صحة القيمة الدفترية لأحد البنود أو مكونات هذه القيمة.

ب- الإجراءات التحليلية للمعلومات المالية: وهذه تهدف إلى التحقق من معقولية القيمة الدفترية لأحد بنود القوائم المالية في ضوء القيمة التي يقدرها المراجع لهذا البند، ويقصد بها قيام المراجع باستخدام بعض الأساليب العلمية والمهنية الحديثة في تحليل الاتجاهات والتغيرات، ومن هذه الأساليب، النسب المالية ونماذج التنبؤ بالمركز المالي والأساليب الرياضية والأساليب الإحصائية، مثل أسلوب الانحدار والسلاسل الزمنية وتقييم الخبرة.

وتشمل الإجراءات التحليلية في المراجعة مجموعة من الأساليب أهمها: إجراء المقارنات بين بيانات العميل وبيانات الصناعة المشابهة وبياناته في فترات سابقة ومع توقعات المراجع وبين بياناته المالية وتوقعاته غير المالية، تحليل النسب، تحليل الاتجاهات، تحليل التغاير، تحليل الانحدار، ويتم استخدام أي منها أو مزيج من عدة أساليب منها بناءً على طبيعة العمل ومدى توافر البيانات وحكم المراجع، كما يستخدم المراجع أيضاً بيانات من النظام المحاسبي وأيضاً من خارجه مثل عدد العاملين وعدد الوحدات المنتجة ومعلومات الموازنة (أبوشرخ، 2013: 27).

ويُوضح المعيار الدولي رقم 520 في الفقرات 15.14.13 أنه على المراجع الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة خلال أدائه لكل من إجراءات مدى الالتزام وإجراءات التحقق التي تمكنه من الوصول إلى النتائج التي يبدي على أساسها رأيه عن القوائم المالية؛ حيث يقصد بإجراءات مدى الالتزام أنها "الاختبارات التي يمكن بواسطتها التأكد من مدى مطابقة أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعة للواقع العملي"، أما إجراءات التحقق فيقصد بها أنها "المراجعة التفصيلية للعمليات والأرصدة"، أما الإجراءات التحليلية يقصد بها أنها "استخدام النسب والعلاقات والاتجاهات بما في ذلك فحص البنود والتغيرات غير العادية" (موسى، 2013: 332).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع مراعاة المراجع لتصرفاته حيث يجب أن تتفق مع السمعة الجيدة للمهنة، وأن يبتعد عن أي سلوك يسيء إلى هذه السمعة، ويتطلب الالتزام بالابتعاد عن أي سلوك يسيء إلى سمعة المهنة، وعلى عضو الاتحاد أن يراعي لدى تطبيقه متطلبات السلوك المهني، ومسئوليات المراجع المهنية تجاه عملائه والأطراف الثالثة، والأعضاء الآخرين الذين يعملون بمهنة المحاسبة، وموظفيه، ومن يعمل لديهم والجمهور (حجازي، 2010: 17).

وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لتنفيذ هذه الإجراءات باستخدام المقاييس النقدية أو الكمية أو النسبية وذلك من خلال المعلومات المالية للمنشأة، وقد تم تصنيف هذه الإجراءات إلى **ثلاث مستويات** وهي (الكبيسي، 2008: 8):

1.7.2 المستوى الأول: الإجراءات التحليلية غير الكمية (الوصفية):

وفقاً لهذه الإجراءات يستخدم المراجع نظرته الفاحصة المبنية على خبرته الشخصية للحكم على مدى معقولية أدلة الإثبات التي حصل عليها، وتشمل هذه الإجراءات:

- الاستفسار: وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة الموجّهة إلى شخص لديه معلومات حول طبيعة عمل المنشأة، وتشمل النواحي المالية والمحاسبية والمراجعة.
- التوقعات من نتائج المراجعة السابقة: كالأخطاء التي اكتشفت في عملية المراجعة السابقة ومقابلة المراجع السابق وذلك لتحديد المواقع التي يمكن أن تسبب صعوبات وعراقيل لعملية المراجعة الحالية.
- مراجعة المعلومات الخارجية (غير الكمية): كالاطلاع على الكتب العلمية وأدلة المحاسبة والمراجعة الدولية، وعلى القوانين والتشريعات الحكومية، وأية تشريعات أخرى لها تأثير على عمل المنشأة والتقارير السنوية، وما صدر من السوق المالي عن المنشأة موضوع المراجعة والمنشآت المماثلة لها.
- مراجعة المعلومات الداخلية (غير الكمية): كمراجعة النظام الداخلي للمنشأة، وعقد التأسيس، وكذلك مراجعة محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع اجتماع الهيئة العامة والاطلاع على ملفات الموظفين، وملفات المراسلات بالإضافة إلى سجلات الإنتاج، والتعرف على السياسات المتبعة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسويق المنتجات وتوزيعها، وعلى العقود المهمة والتي يكون لها تأثير على عملية المراجعة مثل اتفاقيات القروض والعقود طويلة الأجل.

ومن المعلومات التي ينبغي على المراجع معرفتها على سبيل المثال (الطويل، والباز، 2011: 4):

- مدى المنافسة في الصناعة التي يعمل بها العميل.
- ما إمكانية احتمال دخول منافسين جدد أو انسحاب منافسين قدامى؟ وما تأثير ذلك على العرض من المنتج الرئيس لمنشأة العميل؟
- ما مدى استقرار الطلب على المنتج الرئيس للعميل في المستقبل القريب؟
- ما احتمال وجود منتجات بديلة من شأنها أن تؤدي إلى هبوط الطلب على المنتج الرئيس لمنشأة العميل؟

ويرى الباحث بأنه ومن المستندات المهمة التي يجب على المراجع مراجعتها والاطلاع عليها في إجراء مراجعة المعلومات الداخلية (غير الكمية) هي الخطط التشغيلية والخطط الاستراتيجية والخطط التنفيذية للمنشأة محل المراجعة، بالإضافة إلى المعلومات السابقة التي تم ذكرها.

2.7.2 المستوى الثاني: الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة:

تتمثل الفلسفة الرئيسة وراء استخدام هذه الإجراءات في المراجعة في وجود علاقات بين البيانات بنمط معين واستمرارها على هذا النمط في المستقبل ما دامت الظروف المحيطة لم تتغير، ويمتاز هذا النوع من الإجراءات باعتماد المعلومات الكمية ومعالجتها بطريقة سهلة لتغطي دلائل في عملية مراجعة الحسابات، وأهم هذه الإجراءات ما يلي (الكبيسي، 2008: 9):

1. التحليل المالي:

وهو عبارة عن الرابط بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية، كنسب السيولة والملاءمة والربحية وغيرها، ويساعد هذا الأسلوب في اكتشاف بنود غير عادية تستوجب البحث والاستفسار.

وتتنوع أساليب التحليل المالي الممكن استخدامها من قبل المراجع، فعليه أن يختار الأسلوب الذي يساعده في التعرف على نشاط المنشأة محل المراجعة، ومعرفة الصعوبات والمخاطر التي قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعترضها في المستقبل؛ وتتمثل أساليب التحليل المالي في التحليل الأفقي والتحليل الرأسي والتحليل باستخدام النسب المالية.

- التحليل الأفقي: حيث يساعد المراجع على تكوين فكرة صحيحة عن واقع المنشأة واتجاهاتها المستقبلية، ويتم استخدامه من خلال عدة سنوات سابقة، واختيار إحدى السنوات كسنة أساس (موسى، 2013: 333).

وبيّنت دراسة (حلّس، وجربوع، 2002: 214) التحليل الأفقي بأنه يعني دراسة النسب المئوية المالية لشركة معينة على عدد من السنوات وذلك لاكتشاف أي أخطاء غير عادية أو أي انحرافات كبيرة في بنود قائمة المركز المالي ونتائج الأعمال، وهذا النوع من التحليل يلائم غرض مراجع الحسابات أكثر من غرض المحلل المالي من خارج المنشأة، فإذا اكتشف المراجع أي انحراف في بعض النسب المئوية أدرك أن الحسابات المكونة منها توجد بها أخطاء يجب مراجعتها والوصول إلى أسباب هذا الخطأ.

- التحليل الرأسي: وهو تحديد الأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية، وكذلك الوزن النسبي لكل مجموعة متجانسة إلى إجمالي العناصر، وعادة ما يستخدم المراجع هذا الأسلوب في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة وذلك لمعرفة وتحديد الخطر الملازم والأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية (موسى، 2013: 333).

ويعني أيضاً دراسة نسب المنشأة المالية في سنة معينة مع نسب شركات أخرى متماثلة تعمل في نفس المجال لنفس السنة، ولهذا فإن المحلل المالي من خارج المنشأة يولي هذا النوع من التحليل أهمية خاصة أكثر من النوع الأول لأنه يعكس مدى نجاح المنشأة أم عدم نجاحها بالمقارنة مع شركات أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال (حلّس، وجربوع، 2002: 214).

- التحليل باستخدام النسب المالية:

يعد تحليل النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم، ويمكن تعريف النسبة المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، أي دراسة العلاقة بين عنصر أو عدة عناصر وعنصر آخر أو عدة عناصر (منير، وآخرون، 2005: 52).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتفيد المراجع في معرفة التغيرات المُهمّة، وهي لا تعتبر ذات جدوى إلا بعد مقارنتها مع نسب أخرى قد تكون تاريخية من داخل المنشأة، أو نسب من خارج المنشأة تتعلق بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة محل المراجعة (موسى، 2013: 334).

ويمكن تقسيم النسب المالية إلى خمس مجموعات رئيسة (حلس، وجربوع، 2002: 214-222):

أولاً: النسب المئوية للربحية:

وتعبّر نسب الربحية عن مدى كفاءة الإدارة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، وتقيس قدرة المنشأة على توليد أرباح نتيجة الأنشطة المختلفة التي يقوم بها، وتفيد هذه النسب فئات عديدة أهمها المستثمرين والدائنين، وتشتمل على نسبة الربح إلى المبيعات، ونسبة الربح إلى الاستثمار (أبوشرخ، 2012: 30).

وتعتبر الربحية هي المحصلة النهائية لعدد كبير من السياسات والقرارات، وتعطي الأجوبة الأخيرة عن مدى فعالية إدارة المنشأة في استخدام مواردها (حلّس، وجربوع ، 2002: 214):

أ: نسب الربحية إلى المبيعات:

هامش الربح الإجمالي= الربح قبل الضريبة: صافي المبيعات.

هامش الربح الصافي= الربح بعد الضريبة: صافي المبيعات.

ب: نسب الربحية المتعلقة بالاستثمار:

العائد على مجموع الأصول= صافي الدخل بعد الضريبة: مجموع الأصول.

العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل بعد الضريبة: حقوق الملكية.

العائد على رأس المال المستخدم= صافي الدخل بعد الضريبة: رأس المال المستخدم.

ثانياً: نسب السيولة (أبو شرخ، 2012: 29):

نسبة التداول= الأصول المتداولة: الخصوم المتداولة.

نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة-المخزون السلعي): الخصوم المتداولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفاصل الزمني الدفاعي الأساسي= الأصول الدفاعية الإجمالية: مصروفات التشغيل النقدية اليومية المتوقعة.

الأصول الدفاعية= النقدية (في الصندوق والبنك)+ الأوراق المالية+ أوراق القبض. ويطلق عليها دفاعية لأنها سهلة التحويل إلى نقدية وتدافع عن المشروع في مقابلة احتياجات التشغيل النقدية اليومية.

ثالثاً: نسب تتعلق بالمديونية (حلس، وجربوع: 2002: 214):

نسبة الديون الإجمالية للأصول= مجموع الالتزامات: مجموع الأصول.

نسبة الديون إلى حقوق الملكية= مجموع الالتزامات: حقوق الملكية.

معدل اكتساب الفوائد= الربح قبل الضريبة+ الفوائد: الفوائد.

معدل تغطية الأعباء الثابتة= صافي الدخل قبل الضريبة+ الفوائد+ الإيجار: الفوائد+ الإيجار.

معدل تغطية التدفقات النقدية الخارجة= التدفقات النقدية الداخلة: التدفقات النقدية الخارجة.

حيث إن التدفقات النقدية الخارجة عبارة عن (الفوائد+ الإيجار+ توزيعات أرباح الأسهم+ المبالغ المدفوعة لسداد الالتزامات)؛ وتكون المنشأة في حالة إعسار مالي متى كانت هذه النسبة تساوي الواحد الصحيح أو أقل، وذلك لأن التدفقات الداخلة ستكون مساوية للتدفقات الخارجة أو أقل منها.

رابعاً: نسب النشاط (أبو سمهدانة، 2006: 62):

أ: معدل دوران المخزون= صافي المبيعات: المخزون.

معدل دوران المخزون= تكلفة البضاعة المباعة: متوسط المخزون السلعي.

متوسط مدة التخزين= 360 يوم: معدل دوران المخزون.

ب: معدل دوران المدينين= المبيعات الآجلة: المدينون.

متوسط المدينون= (مدينون أول مدة+ مدينون آخر مدة): 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج: متوسط مدة التحصيل: وتقيس هذه المدة دوران المدينون، أي تحديد الوقت الذي تستغرقه دورة واحدة للمدينين، ودورة المدينين هي الدورة التي تبدأ من تسجيل الديون وتحصيلها ثم تسجيل ديون أخرى جديدة، وينم استخراجها بإحدى الطريقتين التاليتين:

- (الطريقة الأولى) استخراج مبيعات اليوم الواحد الآجلة:

مبيعات اليوم الواحد= المبيعات الآجلة: 360 يوماً.

ثم بعد ذلك نقوم بقسمة المدينين على مبيعات اليوم الواحد لنحصل على متوسط مدة التحصيل حسب الآتي:

متوسط مدة التحصيل= المدينون: مبيعات اليوم الواحد.

- (الطريقة الثانية) نقوم بحساب معدل دوران المدينين ثم نقسم عدد أيام السنة على هذا المعدل حسب الآتي:
- متوسط مدة التحصيل= 360: معدل دوران المدينين.

د: معدل دوران الأصول الثابتة: حيث يقيس هذا المعدل عدد مرات استخدام المنشأة لأصولها الثابتة في عملياتها الانتاجية، ويتم استخراج هذا المعدل حسب الآتي:

معدل دوران الأصول الثابتة= صافي المبيعات: صافي الأصول الثابتة.

حيث إن:

صافي المبيعات= (المبيعات– مردودات المبيعات– مسموحات المبيعات).

وصافي الأصول الثابتة= (الأصول الثابتة– مخصصات استهلاكها).

هـ: صافي دوران مجموع الأصول: ويقيس هذا المعدل عدد مرات استخدام أصول المنشأة في إنتاج المبيعات، ويتم استخراجه حسب الآتي:

معدل دوران مجموع الأصول= صافي المبيعات: مجموع الأصول.

خامساً: نسب النمو(حلس، وجربوع: 2002: 215):

نمو صافي المبيعات= صافي المبيعات للسنة الأخيرة: صافي المبيعات لسنة المقارنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نمو صافي الدخل= صافي الدخل للسنة الأخيرة: صافي الدخل لسنة المقارنة.

نمو ربح السهم= صافي ربح السهم للسنة الأخيرة: صافي ربح السهم لسنة المقارنة.

نمو توزيع الأرباح للسهم= توزيع أرباح السهم للسنة الأخيرة: توزيع أرباح السهم لسنة المقارنة.

سادساً: نسب التقييم (الغصين، 2004: 52):

نسبة سعر السهم إلى أرباحه= متوسط سعر السهم: ربح السهم.

نسبة سعر السهم إلى قيمته الدفترية= متوسط سعر السهم: قيمة السهم الدفترية.

معدل توزيع الأرباح= ربحية السهم الموزعة: سعر السهم

نسبة التوزيعات المدفوعة= إجمالي الأرباح الموزّعة: صافي الدخل.

ويمكن حساب نسبة التوزيعات المدفوعة من وجهة نظر الأسهم العادية كالآتي:

نسبة التوزيعات المدفوعة= نصيب السهم العادي من التوزيعات: ربحية السهم.

ويرى الباحث بأن هذه النسب المالية المستخدمة تساعد المراجع في توضيح كافة المعلومات الخاصة بالمنشأة محل المراجعة وبالمركز المالي الخاص بها، وأيضاً يسهل على مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين والمستفيدين من تقارير المراجع فهم تلك البيانات ومعرفة وضع المنشأة الخاصة بهم، وإن تطبيق أسلوب الإجراءات التحليلية وبصفة خاصة التحليل المالي يساعد على تقريب وجهات نظر المراجع ومستخدمي القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة، وتعتبر مهمة في اكتشاف الأمور غير العادية، مما يساعد ذلك في الوصول إلى تنبؤات ناجحة، الأمر الذي يساهم في تقليص فجوة التوقعات الموجودة بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية.

2. تحليل الاتجاه:

ويعني "حساب مجموعة من الأرقام القياسية لعدد من السنوات السابقة مقارنة بسنة الأساس، وبيان مقدار الزيادة أو النقص في بند معين وبيان أسباب الزيادة أو النقص غير العادي في ميل الاتجاه، ويهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على سياسات الإدارة المختلفة بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إلى التغيرات الناتجة خلال سنوات المقارنة" (الكبيسي، 2008: 9).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر أسلوب تحليل الاتجاه من أكثر الأساليب شيوعاً بين المراجعين، ويستخدم بهدف التعرف على التغيرات التي حدثت على أرصدة الحسابات خلال الفترة محل المراجعة من خلال مقارنتها بأرصدة حسابات الفترات السابقة، ومعرفة الانحرافات وتحديد اتجاهاتها وتفسير هذه التغيرات ومعرفة الأسباب (موسى، 2013: 335).

وعرّفه (العبدلي، 2011: 31) بأنه "عبارة عن تحليل التغيرات في رصيد بند أو عنصر معين خلال فترة محاسبية سابقة، ويتركّز التحليل بوجه عام على مقارنة بين أرصدة السنة السابقة بأرصدة السنة الحالية".

3. تحليل انحراف الموازنة:

وهو القيام بالمقارنة بين النتائج الفعلية والموازنات التخطيطية لمعرفة الانحرافات إن وُجدت والاستفسارات عن أسبابها، وعلى المراجع الاهتمام بالانحرافات الجوهرية منها (غير معروف الأسباب) لأنها قد تسير إلى وجود أخطاء أو مخالفات معينة في المعلومات المالية (الكبيسي، 2008: 9).

3.7.2 المستوى الثالث: الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة:

كان من نتيجة التعرف على المشكلات التي تنشأ عن استخدام أسلوب المعاينة غير الإحصائي والاهتمام بها أن اضطرت مهنة مراجعة الحسابات إلى أن تأخذ في الاعتبار طرق بديلة لتحديد حجم العينة التي ينبغي أن تخضع للفحص والمراجعة، وكانت بداية نجاح المعاينة الاحتمالية عندما طبقت في التطبيقات الصناعية، وفي سنة 1955م قامت لجنة إجراءات مراجعة الحسابات التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين بدراسة هذا الموضوع، وبعد تلك الدراسة ازداد الاهتمام بهذا الموضوع، وفي فبراير 1962م شكل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين لجنة لدراسة الموضع باسم لجنة المعايير الإحصائية، وقد كان نتيجة هذه اللجنة في تقريرها الأول أن الطرق الإحصائية هي بمثابة طرق ملائمة لبعض اختبارات المراجعة، وقد نشرت هذه اللجنة تقريرها الثاني في يوليو 1964م موضحةً به بعض الاستفسارات الناتجة عن تطبيق المعاينة الإحصائية في مجال مراجعة الحسابات (نظمي، والعزب، 2012: 13-14).

وتظهر أهمية الإجراءات التحليلية المتقدمة بدرجة كبيرة جداً في بناء المعادلات الرياضية والإحصائية عن طريق استخدام البيانات السابقة والاعتماد عليها في التنبؤ بالأرصدة المستقبلية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تتميز هذه الإجراءات بالموضوعية ودقة حسابات القيم المتنبّأ بها، ومدى قبول تلك البيانات (Montgomery, 2008: 136).

وتشمل هذه الأساليب ما يلي:

1.تحليل الانحدار Regression Analysis:

يُعد تحليل الانحدار أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً في الإجراءات التحليلية، ويتم استخدام هذا التحليل في تقييم مدى منطقية الرصيد المسجل بالدفاتر من خلال علاقة هذا الرصيد مع معلومات أخرى مناسبة (أرينز، ولوبك، 2002: 263).

ويستخدم تحليل الانحدار لبيان نوع العلاقة بين متغير مستقل أو أكثر، ومتغير تابع، وفي المراجعة يستخدم هذا الأسلوب في تحديد واضح لتوقعات المراجعين، مع إيجاد مقياس للثقة والدقّة؛ وينقسم تحليل الانحدار إلى قسمين (الكبيسي، 2008: 10):

أ: تحليل الانحدار البسيط Analysis of Simple Regression:

يستخدم هذا التحليل لإيجاد علاقة بين حساب معين وحساب آخر، ومحاولة التنبّؤ برصيد أحد الحسابين من خلال رصيد الحساب الآخر باستخدام تلك العلاقة، ويعتمد الانحدار البسيط على أساس تحديد العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع حسب المعادلة التالية:

$$Y= a+ bx$$

حيث: Y: المتغير التابع المراد التنبّؤ بقيمته.

X: المتغير المستقل.

A: قيمة ثابتة.

B: تمثل معدل التغير.

ب: تحليل الانحدار المُتعدّد Analysis of Multiple Regression:

وهو عبارة عن إيجاد علاقة بين عدّة حسابات من جهة (متغيرات مستقلة) وحساب آخر (متغير تابع) للاستدلال بالمتغيرات المستقلة في إيجاد قيمة المتغير التابع للتحقق من صحة الحساب أو التنبؤ برصيده، ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$Y= a+ b1x1+ b2x2+\ldots\ldots+ bnxn$$

حيث: Y: المتغير التابع المراد التنبّؤ بقيمته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

X: المتغير المستقل.

A: قيمة ثابتة.

B: تمثل معدل التغير.

N: عدد المتغيرات المستقلة.

فمثلاً يمكن اعتبار تكلفة الإنتاج المتغير التابع، واعتبار العناصر المكونة لها متغيرات مستقلة مثل المواد والأجور والمصاريف غير المباشرة، ومن خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات لعدة سنوات ماضية، يمكن تحديد معاملات الانحدار ثم استخدام المعادلات السابقة في تحديد تكلفة الإنتاج المتوقعة للسنة الحالية.

وتبين دراسة (الجاعوني، 2008: 239) بأنه يمكن تمثيل العلاقة الدالية بالعلاقة الرياضية $y= f(X)$ وهذا يعني أن تغير قيم المتغير التابع يعتمد على تباين المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك لعدم إمكانية تضمين النموذج جميع المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، إما بسبب عدم توافر البيانات عن بعض المتغيرات من جهة، أو لعدم أهمية بعضها الآخر من جهة أخرى، ومن هنا كان لا بد من تضمين النموذج فضلاً عن المتغيرات المستقلة (X i) حدّاً يمثل متغير الخطأ العشوائي Re siduals $Ui=(y-\hat{y})$ والذي يقيس الجزء من التغير في المتغير التابع والذي سببه المتغيرات المستقلة غير المدرجة في نموذج الانحدار، ويمكن تفسير إضافة المتغير العشوائي (Ui) إلى النموذج بالأسباب التالية:

- عدم احتواء النموذج على جميع المتغيرات المستقلة المؤثرة في الظاهرة.
- عشوائية الاستجابات الأساسية.

2. نموذج التخطيط المالي Model of Financial Planning:

يتم من خلال هذا النموذج البدء باختيار أحد بنود القوائم المالية باعتبارها المتغير الرئيس (المستقل) حيث يستخدم التنبؤ ببقية البنود، وبعد انتهاء كافة التنبؤات يتم إعداد قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية ومقارنتها مع القوائم المالية الفعلية لتحديد مدى معقولية الظاهرة في هذه القوائم، ويأخذ أي بند الشكل العام للانحدار، كالتالي (الكبيسي، 2008: 10):

$$Y_I= a+ bx_I +M_I$$

حيث: $_I$ = الفترة المراد التنبؤ بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

M= تمثل الخطأ العشوائي الناتج عن التنبؤ، وهو الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة المتنبأ بها.

ويهدف التخطيط المالي إلى(http: www.kau.edu.sa:Files:0000692:Subjects:):

- تحديد الاحتياجات التمويلية.
- تأمين الأموال اللازمة بشكل متوازن من مصادر التمويل.

وتتبين أدوات التخطيط المالي حسب الشكل رقم (1-2):

الشكل رقم (1-2)

أدوات التخطيط المالي

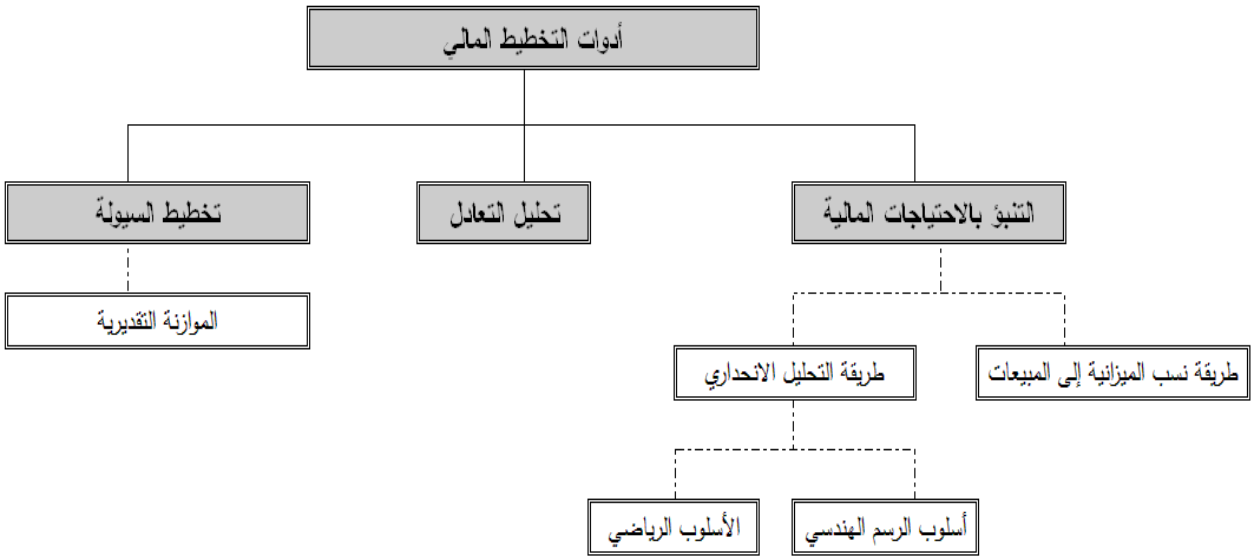

26/10/2014/http:www.kau.edu.sa:Files:0000692:Subjects

3. نموذج التدفق النقدي Model of Cash Flow:

اقترح الجندي (1987) نموذجاً للتنبؤ بالقيم الحقيقية لبنود القوائم المالية، ويعتبر النموذج المقترح للتنبؤ امتداداً لنموذج التخطيط المالي، حيث يعتمد على متغير رئيس كأساس للتنبؤ، ويستخدم أسلوب الانحدار القائم على طريقة المربعات الصغرى، لتحديد معاملات الانحدار التي تربط قيمة البند المراد التنبؤ به (المتغير التابع)، وقيمة البند المستخدم في التنبؤ (المتغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستقل)، ويختلف النموذج المقترح عن نموذج التخطيط المالي في أن المتغير الرئيس للنموذج هو التدفقات النقدية (المتحصلات والمدفوعات النقدية)، وليس قيمة المبيعات الشهرية، كذلك لا يسعى نموذج التدفق النقدي إلى التنبؤ بعناصر القوائم المالية جميعها. بل يتم التنبؤ بالقيم الحقيقية للبنود المرتبطة بالنشاط العادي للمنشأة، أما القيم الحقيقية لعناصر المصروفات والإيرادات غير العادية، والأصول الثابتة والقروض طويلة الأجل، فلن يتم التنبؤ بها، لذلك لن تعد قوائم مالية تقديرية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقاً لهذا النموذج (الطويل، والباز، 2011: 6).

4. تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis:

السلاسل الزمنية عبارة عن مجموعة من البيانات المتعلقة بفترات زمنية معينة، عادة على فترات متساوية ومن ثم تحليل البيانات لتحديد مكونات سلوك السلاسل الزمنية، مثل الاتجاه بفترات طويلة الأجل، التغيرات الموسمية، والتغيرات العشوائية، وهناك نموذج شائع الاستخدام هو نموذج الضرب، وفقاً للمعادلة التالية (الكبيسي، 2008: 10):

$$Y = T \times C \times S \times I$$

حيث: T تمثل التحركات طويلة الأجل (الاتجاه العام).

C تمثل التحركات أو التغيرات الدورية.

S تمثل التحركات أو التغيرات الموسمية.

I تمثل التحركات العشوائية.

ويعتبر الهدف الأساسي من دراسة السلاسل الزمنية هو استخدامها في عملية التنبؤ، ومن خلال تحليل السلسلة الزمنية إلى عناصرها الأربعة، يمكن التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية المستقبلية، والسلسلة الزمنية قائمة على افتراض أن المتغيرات الاقتصادية للسلاسل الزمنية تسلك نفس النمط الذي كانت تسلكه في الماضي، وهذا الأمر يعتبر المعوق الوحيد في السلاسل الزمنية، فقد لا تسلك المتغيرات الاقتصادية نفس النمط السابق، لذلك يجب على المراجع عند استخدام هذا الأسلوب التعامل مع المعلومات المتاحة بحذر كبير، وأن يستخدم خبرته الشخصية عند إجراء عملية التنبؤ (الطويل، والباز، 2011: 7).

وهنا يتضح للباحث بأن السلاسل الزمنية تمكن المراجع من اخضاع عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية للدراسة، ويمكن أيضاً للمراجع معرفة قيم بعض الحسابات من خلال العلاقات المرتبطة فيما بينهم ووضع المعادلات التي تبين مدى التقارب أو التباعد بين القيم، فمثلاً يمكن معرفة تكلفة المشتريات من خلال قيمة المبيعات، وهذا يُعطي قوة إضافية للمراجع باكتشاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخطاء وتلاعبات ممكن حدوثها في حسابات قائمه الدخل والمركز المالي، مما يكون لذلك فائدة واضحة لمستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مراجعي الحسابات.

8.2 مراحل وخطوات تطبيق الإجراءات التحليلية:

1.8.2 مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية:

يمكن أداء الإجراءات التحليلية في ثلاثة مراحل من عملية المراجعة، حيث يجب إجراء بعض هذه الإجراءات في مرحلة التخطيط لمساعدة المراجع على تحديد طبيعة ومدى وتوقيت العمل الذي سيتم تنفيذه، ويساعد ذلك المراجع على التعرف على الأمور المُهمّة التي تتطلب عناية خاصة خلال أداء المراجعة؛ فمثلاً: قد يؤدي حساب معدل دوران المخزون قبل اختبار أسعار المخزون إلى توجيه عناية خاصة عند تنفيذ هذه الاختبارات. ويتم أداء الإجراءات التحليلية عادةً خلال مرحلة الاختبار مع باقي إجراءات المراجعة الأخرى؛ ومثلاً: يمكن مقارنة الجزء المدفوع مقدماً من كل بوليصة تأمين مع قيمة نفس البوليصة عن العام السابق كجزء من اختبار التأمين المدفوع مقدماً. ويجب أداء الإجراءات التحليلية خلال مرحلة الانتهاء من المراجعة، ويكون ذلك مفيداً في النقطة التي يتم عندها إجراء الفحص النهائي للتحريفات الكبيرة أو المشكلات المالية ومساعدة المراجع على التوصل لنظرة موضوعية أخيرة على القوائم المالية التي تم مراجعتها (أرينز، ولوبك، 2002: 256).

وبينت دراسة (أبوشرخ، 2012: 24) بأنه يتم تطبيق الإجراءات التحليلية في المراجعة في كل مرحلة من عملية المراجعة، وقد بينت المراجعة الدولية المراحل التي يمكن أن يستخدم فيها المراجع أدوات المراجعة التحليلية ومدى إلزامية كل مرحلة وأهدافها مع مراعاة أن يتم في كل مرحلة منها إجراء مقارنة بين النتائج التي يحصل عليها المراجع وتوقعاته، وبالتالي يمكن أداء الإجراءات التحليلية من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة:

إن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية عند التخطيط لعملية المراجعة تمكن المراجع من المعرفة الشاملة لأنشطة المنشأة محل المراجعة والبيئة التي يعمل بها والنظام المحاسبي المتبع وطبيعة الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية المرتبطة بموضوع المراجعة بهدف تحديد وتقدير المخاطر المختلفة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية واستخلاص النتائج المرتبطة بالعلاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين الأرصدة المختلفة للمقارنة بين الفترة الحالية والفترات السابقة، وكذلك المقارنة بين توقعات الإدارة المعيارية والفعلية ومقارنة بيانات الإدارة وتوقعات المراجعة ومقارنة بيانات المنشأة محل المراجعة مع بيانات المنشآت الأخرى التي تعمل في نفس النشاط ثم مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام البيانات غير المالية (موسى، 2013: 328).

ويقوم المراجع بتطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة لمساعدته على تحديد طبيعة وتوقيت أعمال المراجعة التي سينفذها، ويهدف تطبيق الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة إلى (نصار، وبهرامي، 2008: 14):

- تفهم مجال الجهة محل المراجعة والنشاط الذي تزاوله.
- تقدير قدرة الجهة محل المراجعة على الاستمرار.
- اكتشاف الأخطاء الممكنة في القوائم المالية للجهة المراد المراجعة عليها والإشارة إليها.
- تقليل الاختبارات التفصيلية للأرصدة التي لم يلاحظ فيها فروقات جوهرية.

وتعتبر الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة إلزامية، وتهدف إلى الآتي (الذنيبات، 2011: 216):

- تمكين المراجع من فهم نشاط العميل وتقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية.
- معرفة ما إذا كانت الأرقام الأولية متطابقة مع توقعات المراجع بناءً على دراسة النشاط للعميل والبيئة المحيطة.
- تحديد نقاط الضعف المحتملة فيما يتعلق بالعمليات أو النواحي المالية بشكل عام.
- توجيه موارد المراجعة إلى الأمور الأكثر أهمية.

المرحلة الثانية: استخدام الإجراءات التحليلية أثناء عملية المراجعة:

يقوم المراجع بتطبيق الإجراءات التحليلية عادة أثناء عملية المراجعة أو أثناء مرحلة الفحص والاختبار، حيث تكون الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة أكثر كفاءة وفاعلية وأكثر اقتصاداً للوقت إذا ما قورنت باختبارات التفصيل (نصار، وبهرامي، 2008: 16).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تلزم معايير المراجعة الدولية المراجع بالقيام بالإجراءات التحليلية في مرحلة الفحص والاختبار، وذلك لإفساح المجال للحكم المهني للمراجع باختبار مدى مناسبة استخدامها للمنشأة محل المراجعة، ومن أهم أهداف الإجراءات التحليلية في المراجعة في هذه المرحلة، تزويد المراجع بمستوى من الثقة، بالإضافة إلى درجة الثقة في فعالية نظام الرقابة الداخلية ونتائج الاختبارات التفصيلية، مما يمكن المراجع من الاقتناع بأن أخطار المراجعة في أدنى حد لها، وبالتالي تخفيض حجم الاختبارات الجوهرية (أبوشرخ، 2012: 25).

وقد أشارت الفقرة 12 من المعيار الدولي رقم 520 إلى أنه في حالة نية المراجع القيام بإجراءات تحليلية كإجراءات جوهرية فإنه سوف يحتاج لمراعاة عدة عوامل ومنها (موسى، 2013: 329-330):

أ-الهدف من إجراءات المراجعة التحليلية ومدى إمكانية الاعتماد على نتائجها.

ب-طبيعة المنشأة ومدى إمكانية تجزئة المعلومات.

ت-توفر المعلومات المالية وغير المالية مثل الموازنات التقديرية وعدد الوحدات المنتجة والمباعة.

ث-موثوقية المعلومات المتوفرة.

ويستخدم المراجع الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة من مراحل المراجعة لدراسة ومقارنة بعض البنود المدرجة في القوائم المالية للتأكد من صحتها، ومن الأمثلة على ذلك (نصار، وبهرامي، 2008: 16):

- يقوم المراجع بحساب الأجور المباشرة على أساس ساعات العمل، فاختبار عدد العاملين وعدد ساعات العمل ومعدل الأجور يظهر قيمة الأجر عن فترة معينة، ويمكن للمراجع أن يقارنها مع القيمة المحتسبة للأجور والمسجلة في الدفاتر.
- مقارنة القيم المسجلة دفترياً للاستهلاك مع قيمة الاستهلاك الذي يحسبه المراجع بتطبيق معدلات الاستهلاك المستخدمة على تكلفة الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك في بداية الفترة مضافاً إليها أو مخصوماً منها الإضافات والاستبعادات التي حدثت على تلك الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يقوم المراجع بمقارنة النفقات الثابتة المضافة مع تلك النفقات عن السنوات السابقة، بالإضافة إلى مقارنة المقدر منها للسنة الحالية مع القيمة الفعلية المسجلة في الدفاتر.
- يقوم المراجع بحسب خبرته بتقدير المتغيرات التابعة بدقة معقولة إذا عرفت قيمة المتغير المستقل وذلك من خلال استخدامه لتحليل الانحدار.

ويتضح للباحث بأن الإجراءات التحليلية ومن خلال استخدام المقارنات في هذه المرحلة، تساهم بشكل فعّال في إتمام عملية المراجعة، مما يؤدي إلى زيادة في الأدلة وأيضاً زيادة في فاعلية المراجعة نفسها، وتخفيض نطاق الفحص الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة المراجعة.

المرحلة الثالثة: استخدام الإجراءات التحليلية في نهاية عملية المراجعة:

حيث يطبق المراجع الإجراءات التحليلية عند الاقتراب من نهاية عملية المراجعة من أجل تكوين قراره العام فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المراجع بطبيعة العمل، وأن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها جرّاء تطبيقه للإجراءات في المراجعة يراد بها تعزيز الاستنتاجات المتكونة خلال مرحلة الفحص والاختبارات من عملية المراجعة، وبالتالي الوصول إلى نتيجة عامة بمعقولية البيانات المالية، ومن ناحية أخرى فإنها تكون بمثابة مؤشر عن العمليات المالية التي تتطلب إجراءات إضافية (جربوع، 2002: 229).

وتتمثل الإجراءات التحليلية في المرحلة الأخيرة من عمل المراجعة في قراءة القوائم المالية والملاحظات والبيانات الملحقة بها وذلك بغرض (نصار، وبهرامي، 2008: 17):

1) بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي قام بجمعها والتي تخص الأرصدة التي اعتبرها غير العادية في مرحلة تخطيطه لعملية المراجعة.

2) التوصل إلى أرصدة الحسابات أو العلاقات غير العادية، والمخالفات في القوائم المالية التي لم يسبق له تحديدها.

3) الحكم على سلامة القوائم المالية ككل وكفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط الجهة وما أظهرته من نتائج خلال الفترة المالية محل المراجعة، وحقيقة مركزها المالية في نهاية الفترة والتأكد من إمكانية الجهة على الاستمرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويستخدم المراجع أدوات مختلفة من أدوات الإجراءات التحليلية للتوصل إلى الأهداف السابقة، وهذه الأدوات هي:

- مقارنة الأرصدة المدرجة في القوائم المالية بالأرقام المناظرة لها في القوائم المالية للجهة محل المراجعة والتي تخص السنة السابقة.
- تحليل النسب.
- تحليل الاتجاه.
- تحويل الأرقام إلى نسب مئوية، حيث ينسب المراجع قيمة كل أصل من أصول الميزانية على سبيل المثال إلى قيمة إجمالي الأصول، وكذلك بالنسبة للخصوم ولبنود قائمة الدخل ..وهكذا.

ويرى الباحث بأن الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة هي عبارة عن مراجعة نهائية شاملة للقوائم المالية للتأكد بشكل نهائي ما إذا كانت جميع البيانات المالية مطابقة ومناسبة لمعرفة المراجع بطبيعة عمل المنشأة أم لا، وأيضاً تعتبر مراجعة نهائية للمشاكل المالية أو الأخطاء الجوهرية.

2.8.2 خطوات الإجراءات التحليلية:

أولاً: الإعداد والتمهيد للإجراءات التحليلية:

وتتطلب هذه الخطوة قيام المراجع بالإجراءات التالية (أبوسمهدانة، 2006: 29):

- دراسة الأحوال الاقتصادية وأحوال الصناعة التي تعمل المنشأة في إطارها وذلك للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة.
- دراسة وفحص السياسات والممارسات الإدارية المطبقة بالمنشأة للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة.
- الحصول على فهم كاف لطبيعة المشروع وطبيعة عمل العميل والمبادئ المستخدمة في هذا النوع من الصناعة أو النشاط (Becker CPA review, 2009: A2-23).
- تحديد ملاءمة الإجراءات التحليلية الجوهرية المحددة لعمليات تأكيد معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المقيمة للخطأ الجوهري واختبارات التفاصيل (سقا، 2013: 443).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقييم الرقابة الداخلية للوصول إلى تقدير خطر الرقابة والخطر الملازم وخطر الاكتشاف المتمثل بالمعادلة التالية (سقا، 2013: 443):

$$AR = IR \times CR \times DR$$

حيث: AR= مخاطر المراجعة Auditing Risk.

IR= المخاطر المتأصلة Inherent Risk.

CR= مخاطر الرقابة Control Risk.

DR= مخاطر الاكتشاف Detecting Risk.

ثانياً: تحليل البيانات لاكتشاف الأرصدة غير العادية بها:

وفقاً للمعيار الدولي رقم 520 الذي حدد بالفقرة الخامسة منه أن على المراجع التأكد من مدى موثوقية البيانات التي سوف يعتمد عليها، ففي حال كانت البيانات التي اعتمد عليها غير دقيقة فهذا سوف يؤدي حتماً إلى نتائج غير دقيقة، أي أنّ نتائج الإجراءات التحليلية ستعطي مؤشرات ذات دلالات غير صحيحة، وبناءً عليه يجب على المراجع التأكد من مدى موثوقية البيانات التي يعتمد عليها في عمله (سقا، 2013: 444).

ويستعين المراجع بعدة أساليب لتحليل البيانات موضوع المراجعة وذلك لاكتشاف الأرصدة غير العادية بها (الأرصدة التي حدثت بها تقلبات غير متوقعة أو التي لم يحدث بها تقلبات كان المتوقع ظهورها)، وتوفر هذه الأساليب إثباتاً للمراجع يتلخص في الآتي (أبوسمهدانة، 2006: 29):

1. مدى معقولية أرصدة القوائم المالية.
2. مدى اتساق العلاقات بين أرصدة القوائم المالية والمعلومات الأخرى.
3. مدى المخاطر التي تتعرض أو قد تتعرض لها المنشأة مستقبلاً.

ثالثاً: دراسة الأرصدة غير العادية لتحديد التقلبات التي يجب إخضاعها للمراجعة:

إذ ستحدد الأرصدة الشاذة من خلال خبرة مراجع الحسابات؛ وذلك بقيام المراجع بطلب ميزان المراجعة والمتضمن (رصيد أول المدة، والحركات خلال المدة من بداية المدة وحتى نهاية المدة "مدين، دائن"، ورصيد آخر المدة)، وذلك بهدف تحديد الأرصدة التي حدثت بها تقلبات غير متوقعة أو التي لم يحدث بها تقلبات كان المتوقع ظهورها مثلاً (في حساب مجمع استهلاك الأثاث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوقع حصول تغيّر بين رصيد أول المدة وآخر المدة، ولكن هذا التغيّر لم يحدث مع العلم أن الأصل ما زال موجوداً قيد الاستخدام ولم ينته عمره الإنتاجي (سقا، 2013: 444).

ويجب الأخذ في الاعتبار عند فحص تلك التقلبات الجوانب التالية (أبوسمهدانة، 2006: 30):

1. مؤشرات الأهمية النسبية.
2. توقعات المراجع بخصوص العناصر التالية:
   - نسبة التغير المتوقعة لأرصدة الحسابات.
   - أثر التقلبات في الحسابات على الحسابات الأخرى التي يوجد بينها علاقة ارتباط.
   - أثر الظروف المحيطة بالمشروع على أرصدة الحسابات.
   - الخبرة المسبقة لمراجع الحسابات.

رابعاً: فحص التقلبات غير العادية:

حيث إنه يجب على المراجع أن يقوم بتحديد ما إذا كان السبب وراء هذه الانحرافات ناتجاً عن ظروف عشوائية مثل حالات الكساد أو التضخم، أم أنه ناتجٌ عن تحريف متعمد بقصد الغش والتلاعب، أو أنه ناتجٌ بسبب خطأ غير مقصود، وبناءً عليه يستطيع المراجع أن يحدد الأرصدة التي يجب إخضاعها إلى فحص تفصيلي (حسينو، 2008: 49).

وعند تقويم الإثبات الناتج من الإجراءات التحليلية فإنه يمكن الاسترشاد بالاعتبارات التالية (أبوسمهدانة، 2006: 30):

1. دقة الأساليب الفنية المطبقة.
2. طبيعة وكفاءة اختبارات المراجعة الأخرى والتي تتكون من:
   - اختبارات مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعة.
   - اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإذا كانت اختبارات المراجعة الأخرى على درجة عالية من الكفاءة ولم تكشف عن وجود أخطاء غير عادية فإنه يمكن الحكم على الإثبات المتحصل عليه من أساليب الإجراءات التحليلية بأنه معقول والعكس صحيح.

خامساً: توثيق إجراءات المراجعة التحليلية:

يقوم المراجع بعد الانتهاء من عملية المراجعة التحليلية بتوثيق عملية المراجعة وأوراق عمله التي استخدمها، حيث يقوم المراجع بتضمين الصفحة الأولى من ورقة العمل للإجراءات التي سيستخدمها في المراجعة مع تحديد الشخص المعد لهذه الورقة وتاريخ إعداده لها، والشخص الذي راجعها مع تحديد تاريخ مراجعته لها، وكذلك الأهداف الواجب التأكد منها خلال هذا الفحص ومع النتائج التي تم التوصل إليها، أمّا في الصفحة الثانية فيقوم بالعمل على إجراء التحليلات المناسبة للأرصدة، والانحرافات غير الاعتيادية المحددة مسبقاً مع عدم إغفال وضع شرح كاف وواضح للمعادلات المستخدمة والنتائج التي تم التوصل إليها مع تفسير الأرقام والنسب التي ستنتج عن هذا التحليل، كما يجب على المراجع أن يقوم بربط هذه الصفحة بالأدلة التي اعتمد عليها، وأما الصفحة الأخرى فتترك للملاحظات التي تنتج في أثناء القيام بعملية الفحص، ويجب أن تُرقم في النهاية الصفحات لكل ورقة عمل (سقا، 2013: 445).

يجب على المراجع أن يوضح في أوراق المراجعة الخطة التي تم وضعها للقيام بإجراءات المراجعة التحليلية وما تم الحصول عليه من نتائج، وذلك لإمكانية التعرف على طبيعة وحدود موضوعية ما تم من إجراءات، ويجب أن تشمل أوراق المراجعة على الآتي (أبوسمهدانة، 2006: 30):

1. إجراءات الفحص التحليلي.
2. المعلومات التي يرتكز عليها الفحص التحليلي.
3. المعادلات أو النسب المستخدمة في الفحص التحليلي.
4. التقلبات غير العادية للبنود محل المراجعة مع توضيح التفسير لهذه التقلبات والأدلة التي تدعم هذا التفسير.
5. النتائج التي تم التوصل لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (1-2)

يوضّح ملخص لأهداف وتوقيت الإجراءات التحليلية

Objectives and Timing of Analytical Procedures

التوقيت Timing	الأهداف Objectives	الإجراءات Procedures
مرحلة التخطيط Phase Planning	تطوير التوقعات بشأن كمية البيانات المالية والعلاقات المالية الأخرى في ضوء التطورات ومعرفة الأعمال التجارية للعميل والصناعة الحالية. وتساعد في تطوير استراتيجية شاملة لمراجعة الحسابات وتحديد المشكلات لمجالات المراجعة المحتملة.	مراجعة بياناتها المالية الربعية للاتجاهات أو تغيير في الوضع المالي العام. ومقارنة النسب الرئيسة لسنوات الميزانيات السابقة، والصناعة، إن وجدت. والاستفسار من الإدارة بشأن الاختلافات الرئيسة.
مرحلة الاختبار Phase Testing	تحديد ما إذا كان مبالغ البيان المالي والعلاقات المنطقية والمعقولة في ضوء التوقعات تتطور في مرحلة التخطيط؛ ويساعد على تحديد العناصر الرئيسة والمجالات التي تتطلب التركيز والمراجعة الإضافي أو المناطق التي تكون فيها الإجراءات محدودة نظراً لمعقولية المبالغ.	مقارنة تفاصيل الحسابات الفردية أو التصنيفات بالبيانات المالية وتحليل التشغيل والنسب المالية المتعلقة بالحسابات المحددة. وإجراء اختبارات الموضوعية على أساس طبيعة المعاملات التي يجري اختبارها. والمزيد من الاستفسارات من الإدارة.
مرحلة المراجعة النهائية Phase Final review	تحديد ما إذا كانت كميات البيانات المالية الختامية معقولة ومنطقية في ضوء نتائج المراجعة وفهم الأعمال.	مراجعة القوائم المالية المقارنة النهائية والنسب المختارة.

المصدر: (Jarbou, 2009: 5).

ومن خلال ما سبق، يرى الباحث بأن الإجراءات التحليلية تعمل على مساعدة المراجع الخارجي في التطوير من عمله بكافة أساليبها المستخدمة، وتساعده أيضاً بأن يوصل مستخدمي القوائم المالية إلى طريق الصواب عن المنشأة محل المراجعة، لما للإجراءات التحليلية الأثر على سهولة فهم المعلومات الناتجة عن استخدامها، الأمر الذي يُساعد على تقريب وجهات النظر والتوقعات الموجودة بين المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

فجـوة التـوقـعـــــات

1.3 فجوة التوقعات وسُبُل تقليصها:

1.1.3 المقدمة.

1.1.3 مفهوم وتعريف فجوة التوقعات.

3.1.3 سِمات فجوة التوقعات.

4.1.3 أسباب ظهور فجوة التوقعات.

5.1.3 أنواع فجوة التوقعات.

6.1.3 سُبُل تقليص فجوة التوقعات.

2.3 الإجراءات التحليلية ومساهمتها في تقليص فجوة التوقعات.

1.2.3 الإجراءات التحليلية الوصفية وفجوة التوقعات.

2.2.3 الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة وفجوة التوقعات.

3.2.3 الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة وفجوة التوقعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3 فجوة التوقعات وسُبُل تقليصها:

1.1.3 المقدمة:

على الرغم من أن التاريخ الحقيقي لظهور فجوة التوقعات في المراجعة ربما يعود إلى سنة 1885 عندما نادَى رئيس معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز بضرورة إيجاد رأي حقيقي للجمهور حول أهمية وقيمة عملية المراجعة وطبيعة مسئوليات المراجع، مما يعني ذلك أن توقعات الجمهور من نتائج عملية المراجعة كانت مختلفة عن توقعات المراجع من أدائه، إلا أن ورود مصطلح فجوة التوقعات في أدبيات المراجعة لأول مرة كان عام 1974، من قبل Liggo في مقالته الشهيرة ذات العنوان "فجوة التوقعات هزيمة قانونية للمراجع" (Okafor, and Otalor, 2013: 44).

وقد ورد أيضاً مصطلح فجوة التوقعات من قبل دراسة Porter عام 1993، عندما عرّفها على أنها الفجوة ما بين أداء المراجع الفعلي تبعاً للتشريعات القانونية والمحاسبية وما يعتقد المجتمع حول أهداف المراجعة، ومسؤوليات مراجع الحسابات (دراغمة، وعقل، 2011: 19).

وبعد ازدياد حالات الإفلاس والفضائح المالية التي طالت أكبر الشركات في العديد من دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة وانهيار بعض المنشآت الاقتصادية العملاقة مثل شركة Enron وشركة Worldcom، الأمر الذي أدى إلى تعميق الفجوة بين مستخدمي تقارير المراجعة والمراجعين، حيث إن الشركات كانت تنهار وتقارير المراجعة تعطي رأياً نظيفاً في بياناتها المالية (خليل، 2009: 42).

نظراً لأن طبيعة المراجعة ومبررات اللجوء إليها والمفاهيم المختلفة المستخدمة من قبل المراجعين في توصيل نتائج عملية المراجعة يكتنفها درجة لا بأس بها من الغموض وسوء الفهم، فالمراجعة عملية هدفها الأساس تقييم موثوقية المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية، وبما أن هذه العملية تعتمد وفي جميع مراحل عملية المراجعة على الحكم المهني للمراجع إلى حدّ ما، فإن عدم التأكد من قبل المراجعين ومن قبل مستخدمي تقارير المراجعين تؤدي إلى تفسيرات مختلفة لهذه التقارير (الذنيبات، 2011: 16).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن عملية المراجعة أساساً تهدف إلى توفير قدر من الحماية ضد نوعين من المخاطر (دحبور، 2009: 42):

أولهما: الأخطاء الجوهرية والغش التي قد تكون موجودة بالقوائم المالية.

ثانيهما: هو احتمال عدم الكشف عن تلك الأخطاء والغش بواسطة الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات لنظام الرقابة الداخلية.

فقد بادرت اللجان والمجمعات والمعاهد المهنية المختلفة بمحاولة دراسة فجوة التوقعات وتحديد بنيتها وأسبابها وأساليب معالجتها (AICPA, ICAEW, ICAS, CACA, SEC) (الذنيبات، 2011: 19).

فقد شُكّلت لجان لهذه الغاية بهدف درس وتحديد مسببات الفجوة وسبل تقليصها، ومن أهم تلك اللجان، لجنة كهوين في عام 1974 والتي حددت مسئولية الفجوة وعلاجها على المهنيين وليس على المستخدمين (فرحات، 2009: 22).

وبعد أربع سنوات من الدراسة توصلت اللجنة إلى ما يلي (الذنيبات، 2011: 19):

1. أنه يوجد فجوة في التوقعات بين أداء المراجعين وبين توقعات مستخدمي التقرير عن أداء المراجعين ومسؤولياتهم.
2. أن العبء الأساسي في تجسير هذه الفجوة يقع على عاتق المراجعين أنفسهم.

ومن ضمن اللجان كانت لجنة مسئوليات المراجع (CAR) Commission on Auditor's Responsibilities التي شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، والتي ورد في تقريرها بأن تلك الثقة تعتمد أساساً على الفهم المتبادل بشأن المسئوليات المناسبة للمراجع، واعتقاد المستفيدين بأن تلك المسئوليات قد تم الوفاء بها، وذلك بعد شيوع الانتقادات الخطيرة الموجهة للمراجعين وازدياد الدعاوى القضائية المرفوعة ضدهم، وقد تم تكليف تلك اللجنة بدراسة ما إذا كانت هناك فجوة بين ما يتوقعه الرأي العام وبين ما يجب توقعه من المراجع في حدود ما يستطيع إنجازه بدرجة معقولة، وخلصت اللجنة بعد دراسة وتمعن للأدلة المتاحة إلى وجود تلك الفجوة، بمعنى ضخامة التوقعات لدى الفئات المستفيدة من خدمات المراجعة بشكل يعجز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع عن القيام بها، مما يحتم ضرورة العمل على محاولة تضييق ومعالجة تلك الفجوة (صالح، 2002: 116).

وكذلك أصدر مجلس معايير المراجعة التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1988 مجموعة معايير بهدف تقليص فجوة التوقعات وقد ركّزت تلك المعايير على زيادة دور المراجع في اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية وتحسين الاتصال في بيئة المراجعة، أما في انجلترا فقد قام معهد المحاسبين القانونيين في بريطانيا بإجراء دراسات عدّة حول فجوة التوقعات ومن ثم أخذت معظم الدول الاهتمام بهذا الموضوع للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على تحريفات جوهرية أو مؤثرة (فرحات، 2009: 22).

2.1.3 مفهوم وتعريف فجوة التوقعات:

يُوضّح (Arens, et. al., 2012: 116) بأن هناك صراع بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، وسبب ذلك أن معظم المراجعين يؤمنون بأن تصرفات المراجعة تتبع لمعايير المراجعة ويتم العمل بناءً عليها، بينما الكثير من مستخدمي القوائم المالية يعتقدون بأن المراجعين يضمنون دِقّة القوائم المالية، وبعض آخر من مستخدمي القوائم المالية يعتقدون بأن المراجعين يضمنون قابلية النجاح المالي للمنشأة محل المراجعة، وهذا يوضح الفجوة الموجودة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية.

ومن المعروف بأن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على تقرير مراجع الحسابات من خلال قراءتهم له، والافتراض القائم هنا بأن هناك فهم تام لفحوى تقرير مراجع الحسابات وتفاصيله وهدفه، ولكن الواقع العملي يشير إلى عدم صحة هذا الافتراض من خلال وجود اختلاف أو تباين بين أهداف المراجعة المعلنة من جهة وبين توقعات مستخدمي تقرير مراجعي الحسابات من جهة أخرى (الدوري، 2009: 125).

وتُبذل جهود حثيثة من قِبَل الباحثين منذ وقت ظهور فجوة التوقعات لإيجاد تعريف محدد وواضح المعالم لها، غير أن هذه الجهود لم تُفلح في الوصول إلى اتفاق عام حول مفهوم فجوة التوقعات وذلك لتباين وتعدد وجهات النظر المختلفة لمظاهر وأسباب تلك الفجوة (الفضل، 2012: 133).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقول (فرحات، 2009: 22) بأنه ليس هناك تعريف محدد لفجوة التوقعات في المراجعة، وبالتالي تم التعريف بطرق مختلفة، ومن أهم تلك التعريفات بغض النظر عن الجهات التي تبنت تلك التعريفات ما يلي، حيث إن مصطلح فجوة التوقعات يعني:

- الاختلاف في فجوة الأداء الفعلي لمهنة المحاسبة والمراجعة عن الأداء المتوقع لها وفقاً لمعايير الأداء المهني.
- الاختلاف بين المراجع والمجتمع (مستخدمي القوائم المالية) حول فهم أهداف المراجعة.
- الاختلاف بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية حول نطاق واجبات ومسؤوليات المراجعين كما تحددها قواعد المهنة.
- الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به المراجعون وفقاً لتوقعات مستخدمي القوائم المالية.

مما سبق يمكن تعريف فجوة التوقعات في عالم المراجعة بما يلي:

فقد عُرّفت فجوة التوقعات من قبل Liggio على أنها "الفرق بين مستوى أداء المراجع المتوقع كما يتصوره المراجع من جهة، وكما يتصوره مستخدمو البيانات المالية من جهة أخرى" (السعد، 2008: 353).

إن مصطلح فجوة التوقعات في المراجعة يُعَبِّر عن الاختلاف بين المراجعين ومستخدمي القوائم المالية حول نوعية وجودة بيانات التقرير بسبب الاختلاف في الأهداف الذاتية لكل منهما وعدم إدراك كافة المستخدمين لإجراءات المراجعة وأهدافها (فرحات، 2009: 22).

وعرّفها (Dixon, et. al, 2006: 294) على أنها "الفرق ما بين اعتقاد الجمهور ومستخدمي القوائم المالية بمهام ومسئوليات مراجعي الحسابات، وبين اعتقاد مراجعي الحسابات أنفسهم بمهامهم ومسئولياتهم".

كما تم تعريف فجوة التوقعات على أنها "التباين بين ما هو متوقع أن يحققه مراجعو الحسابات وبين الأداء الفعلي لهم، حيث ترتبط تلك الفجوة بالأداء الفعلي للأعمال، وإخفاق مراجعي الحسابات في أداء عملهم بالشكل المطلوب" (خليل، 2009: 43).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقول (التميمي، 2009: 194) بأن فجوة التوقعات هي "تلك الفجوة بين فهم تصورات الجمهور (مستخدمي القوائم المالية) وبين فهم تصورات المراجع لعملية المراجعة والمسؤوليات المتعلقة بالمراجع"، أي أن المراجع يقوم بتقديم رأي نظيف عن أعمال المنشأة تحت المراجعة وقوائمها المالية، وفي حال أعلنت المنشأة إفلاسها بعد فترة من اصدار التقرير، سيدّعي المستثمرين بأن المراجع لم يقم ببذل العناية المهنية الكافية وفقاً للأسس والمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

بينما عرّفها (الدوري، 2009: 125) بأنها "الفجوة أو الثغرة بين ما تنص عليها معايير المراجعة فيما يتعلق بمهمة مراجع الحسابات وبين توقعات مستخدمي القوائم المالية إزاء ما يقدمه المراجع؛ وتسمى فجوة التوقعات أيضاً "بالفجوة بين الواقع والمُتَوَقَّع" ويقصد بالواقع هو واقع مهنة المراجعة أما المُتَوَقَّع فهو ما يتوقعه المستخدمون من مراجع الحسابات.

وهناك مصطلح يُسمى "**قياس فجوة التوقعات كمياً**" يُبَيّن تعريفه (عبيد، والسيد، 2007: 9) بأنه يعني "تحديد فائض طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات مراجع الحسابات بغض النظر عن نوعية هذه الخدمات". وهذا القياس بالطبع منقوص، إذ أن جودة خدمات مراجع الحسابات لا تقل بأي حال من الأحوال عن كمية خدماته، بل من المرغوب فيه دائماً أداء أكبر قدر من الخدمات المهنية بجودة عالية.

ويتوقع المجتمع المالي ومستخدمي القوائم المالية من المراجعين ما يلي (أحمد، 2007: 28):

- أن المراجعين يجب أن يكونوا أكثر مسئولية في الكشف عن الغش والأفعال غير الشرعية.
- توصيل المعلومات الأكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية حول طبيعة ونتائج عملية المراجعة.
- تحسين فاعلية وأداء المراجعة مما يحسن الكشف عن الغش والأخطاء الجوهرية.
- الإفصاح عن التحذيرات المبكرة حول عدم إمكانية استمرار المنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاتصال بطريقة أكثر وضوحاً مع لجان المراجعة والأطراف الأخرى الممكن الاعتماد عليها في عملية إعداد التقارير المالية.

مما سبق يتبين للباحث بأن هناك ثلاثة عوامل مشتركة لتعريف فجوة التوقعات وهي أداء المراجع والواجبات المتوقعة منه وقلة المعرفة لدى الجمهور بوظائف المراجعة، حيث إن فجوة التوقعات ترتكز على تصورات كل من المراجعين ومستخدمي القوائم المالية حول مسؤوليات المراجع بما فيها مسؤوليته عن اكتشاف الغش وتقييم فرض الاستمرارية والتصرفات غير القانونية والتقرير عنها؛ وأيضاً هناك عدم وجود خبرة كافية لمستخدمي القوائم المالية عن بعض المصطلحات المُستخدمة من قبل المراجع في تقريره، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود الفهم الكافي لتقرير المراجع من قبل مستخدمي القوائم المالية، كل هذه الأمور تؤدي إلى وجود هذه الفجوة بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية.

3.1.3 سِمات فجوة التوقعات:

بيّن (عبيد، والسيد، 2007: 8-9) بأن هناك سمات خاصة تتميّز بها فجوة التوقعات، وقد لخصها في الآتي:

- حيث إن فجوة التوقعات دائماً ما تُعبر عن فائض طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسؤوليات مراجع الحسابات، ومن الصعب أن توجد الفجوة كفائض عرض هذه الخدمات والمسؤوليات، ويرجع سبب ذلك إلى أن المحاسبة والمراجعة مهنة وصناعة تستهدف تحقيق عوائد اقتصادية ومهنية معاً، ومن طبيعتها أن تنشط وتعمل بجودة أعلى في ظل اقتصاديات السوق، ولذلك حينما يوجد طلب على خدماتها فإنها تسعى للوفاء به لتحقيق الهدفين المادي والمهني.
- تعتبر فجوة التوقعات غير ساكنة أو ديناميكية بطبيعتها، وذلك لأنها مُحدّدة بمتغيرين هما، طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسؤوليات مراجع الحسابات، وعرض خدمات ومسؤوليات مراجع الحسابات.
- تعتبر فجوة التوقعات كمية ونوعية، ويعني ذلك أن فائض الطلب على خدمات مراجع الحسابات هو فائض في التشكيلة المهنية لخدماته ومسؤولياته من جهة، وفائض في جودة أدائه المهني من جهة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فجوة التوقعات ضارة بالمهنة والمجتمع، لأن وجودها معناه قصور في عرض خدمات ومسؤوليات المهنة كماً ونوعاً مما يفقد ثقة طالبي الخدمات المهنية في مؤديها من جهة، كما ينعكس ذلك سلباً على المجتمع في صورة نقص درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات.
- فجوة التوقعات تعتبر دولية ونسبية لأن دول العالم بدون استثناء تعاني منها، ولكن بدرجة أو بأخرى، وبالطبع في ظل العولمة وتحرير التجارة الخارجية يتم تصدير فجوة التوقعات لدول العالم الثالث، ومع ذلك تتباين الدول فيما بينها في حجم ونوعية هذه الفجوة.

4.1.3 أسباب ظهور فجوة التوقعات:

على الرغم من الاتفاق على وجود فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، إلا أن مسببات تلك الفجوة لم يتم الاتفاق عليها بشكل قاطع في معظم الدراسات، وتختلف تلك المسببات من بيئة إلى أخرى، وعلى حسب درجة تقدم المنظمات المهنية ودور المراجعة في المجتمع ودرجة استقلال مراجع الحسابات ومسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والغش في المراجعة ومدى وجود اتصال فعّال في بيئة المراجعة (خليل، 2009: 45).

ويكمن الدافع وراء فجوة التوقعات في اثنين من المتغيرات: قدرة مراجع الحسابات في الكشف عن الاحتيال، والجهود التي يبذلها مراجع الحسابات للكشف عن الاحتيال؛ وقد يملك المراجع المهارات للكشف عن الغش والاحتيال، ولكن قد يختار بأن يعمل بشكل مختصر أو يتجاهل بعض العلامات والأخطاء والتي هي من وجهة نظره غير جوهرية، ومن جهة أخرى قد يستخدم المراجع مجموعة متنوعة من التقنيات ولكنها تفتقر إلى الخبرة للكشف عن الأخطاء الجوهرية المطلوبة؛ وبكلا الحالتين يؤدي ذلك إلى توسيع فجوة التوقعات (Zikmund, 2008: 21).

فقد تبيّن من خلال دراسة (Otalor, and okafor, 2013: 127-128) أسباب ظهور فجوة التوقعات بالتالي:

1. طبيعة المضاعفات الوظيفية لمراجعة الحسابات.
2. تضارب دور المراجعين.
3. تأخر الوقت في الاستجابة للتوقعات المتغيرة من قبل المنظمات المهنية للمراجعة.
4. عملية التنظيم الذاتي لمهنة المراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح (فرحات، 2009: 23) أهم أسباب ظهور فجوة التوقعات هي كالتالي:

1. الاختلاف حول دور المراجع في المجتمع: إن الاختلاف حول دور المراجع يكمن في عدم تفهّم مستخدمي القوائم المالية للمسؤوليات الحقيقية للمراجع، ومن المعروف وفقاً للمنظمات المهنية بأن دور المراجع يكمن في إبداء الرأي الفنّي عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية المُعدّة من قبل المنشأة، في حين يعتقد مستخدمو القوائم المالية أن المراجع هو المسؤول عن إعداد هذه القوائم، واكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية والانحرافات في القوائم المالية أيضاً، كما يعتقد مستخدمو القوائم المالية بأن إبداء المراجع لرأي نظيف يعني خلو القوائم المالية من جميع الأخطاء والانحرافات، الأمر الذي يؤدي إلى فهم مستخدمي القوائم المالية بأن المنشأة لديها القدرة على الاستمرار ولا تمر بأي أزمات؛ وبالتالي يعتبر هذا السبب من أهم الأسباب التي تؤدي إلى وجود فجوة التوقعات في المراجعة.

2. الشك في استقلال المراجع: يعني استقلال المراجع مقدرته في مقاومة محاولات الإدارة التدخل في عمله والتأثير في سلوكه وأحكامه، كما يعني عدم وجود مصالح مالية لديه أو لدى أحد أفراد عائلته. وإذا فقد المراجع استقلاله يكون فقد السبب في وجوده، حيث إن الهدف من عملية المراجعة هو الحصول على رأي فنّي مستقل ومحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية، وبالتالي عندما يفقد المراجع استقلاله سيكون الأداء الفعلي له مختلفاً عن الأداء المُتوقّع منه وبالتالي تنشأ فجوة التوقعات في المراجعة.

3. عدم فعالية الاتصال في بيئة المراجعة: إن بيئة المراجعة تتطلب اتصالات مستمرة، حيث يقوم المراجع بتوصيل المعلومات بصورة مستمرة إلى العملاء والأطراف الأخرى، عبر خطاب الارتباط، الاستفسارات، التقارير عن أنظمة الرقابة الداخلية، والتقارير عن القوائم المالية. ولكن يتضح بأن الكثيرين من مستخدمي القوائم المالية لا يتفهّموا بصورة دائمة جميع المعلومات التي يستقبلونها من المراجع، وذلك لسبب نقص في الفهم أو سوء فهم وهذا يعني أن هناك فجوة في الاتصال تؤدي بدورها إلى اتساع فجوة التوقعات.

وتظهر العوامل التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات واتساعها في الآتي (جربوع، 2004: 372):

1. نقص الكفاءة المهنية للمراجع.
2. قصور نظام الرقابة الذاتية في مهنة المراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. عدم اكتشاف المراجع الغش والخطأ ووجود عقود وارتباطات غير نظامية.
4. انخفاض جودة الأداء في المراجعة.
5. قصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع.

وبيّنت دراسة (الفضل، 2012: 134) أسباب حدوث فجوة التوقعات في الآتي:

- أسباب ترتبط بمراجعي الحسابات، ومن أمثلتها:
  1. ضعف كفاءة أداء المراجع.
  2. انخفاض درجة استقلالية المراجع.
- أسباب ترتبط ببيئة عملية المراجعة، ومن أمثلتها:
  1. قصور معايير المراجعة.
  2. عدم معقولية توقعات مستخدمي التقارير المالية.
  3. الفهم الخاطئ لأهداف عملية المراجعة ومسؤولية مراجع الحسابات.

فيما حدّد (الذنيبات، 2011: 95) و(راضي، 2011: 23-32) الأسباب الرئيسة المؤدية لفجوة التوقعات بالتالي:

1. اختلاف وتعدد التوقعات للمجتمع أو لمستخدمي تقرير المراجع، فيما يتعلق بطبيعة المراجعة ومسؤوليات المراجع ومعايير المراجعة والاستقلالية وتقرير المراجع.
2. التصورات المختلفة للأداء الفعلي للمراجعين.
3. مدى منطقية ومعقولية التصورات المختلفة للمجتمع.
4. عدم كفاية الأداء الفعلي للمراجعين.
5. التوقعات المختلفة للمجتمع مرتبط بمصالح وأهداف أصحاب هذه التوقعات والتي قد يكون بعضها واقعي البعض الآخر غير واقعي.

وأوضحت دراسة (ترزي، 2013: 55-65) العوامل والأسباب التي تساعد على وجود فجوة التوقعات واتساعها على النحو التالي:

1. اعتقاد مستخدمي القوائم المالية أن تقرير مراجع الحسابات النظيف يضمن قدرة المنشأة على الاستمرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. مسؤولية المراجع عن كشف الغش والأخطاء.
3. مسؤولية المراجع عن كشف الأفعال غير الشرعية.
4. مراجع الحسابات كضامن لدقة القوائم المالية.
5. مراجع الحسابات مسؤول عن إعداد القوائم المالية.
6. تقرير مراجع الحسابات، وعدم احتوائه للأخطاء غير الجوهرية.

وأكدت دراسة (أحمد، 2007: 32-53) العوامل المؤدية لوجود فجوة التوقعات بالتالي:

1. الإنذار المبكر بفشل وانهيار المنشأة.
2. انخفاض جودة الأداء في المراجعة.
3. الرقابة الداخلية.
4. التقارير المالية وقدرتها على مواكبة التطورات المعاصرة.

وقَسَّمت دراسة (دراغمة، وعقل، 2011: 20-22) أسباب ظهور فجوة التوقعات إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: فجوة التوقعات المتعلقة بمسؤوليات المراجع: حيث يعتبر عدم إدراك مستخدمي البيانات المالية لمسؤوليات مراجع الحسابات أحد أركان فجوة التوقعات، تظهر هذه الفجوة في حال اعتقاد مستخدمو البيانات المالية أن:

1. إدارة المنشأة غير مسؤولة عن صحة ومصداقية البيانات المالية المراجعة.
2. المراجع هو المسؤول الرئيس عن البيانات المالية.
3. المراجع مسؤول عن الغش والمعلومات المضللة في البيانات المالية.
4. المراجع مجبر على اكتشاف الغش والأخطاء.
5. المراجع مسؤول عن اكتشاف جميع الأخطاء الموجودة في السجلات المحاسبية.
6. المراجع مسؤول عن منع الغش والأخطاء في البيانات والسجلات المحاسبية.
7. مراجع الحسابات الخارجي مسؤول عن خسارة المنشأة في حال فشله في اكتشاف غش أو اختلاس.
8. المراجع يقوم بعمل مراجعة شاملة لكل مستندات وعمليات المنشأة المتعلقة بالعام المالي الذي يراجع بياناته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. المراجع مسؤول عن أي ضعف في هيكل نظام الرقابة الداخلية للشركة محل المراجعة.
10. المراجع يعطي شهادة قاطعة حول دقة البيانات المالية.
11. الرأي النظيف يعني أن البيانات المالية التي تم مراجعتها صحيحة وخالية من الأخطاء.
12. مراجع الحسابات مسؤول عن فشل المنشأة، وإفلاسها.

ثانياً: فجوة التوقعات المتعلقة بأهداف المراجعة، وأهميتها: حيث يعتبر من أبرز أسباب فجوة التوقعات عدم إدراك مستخدمي القوائم المالية لأهداف المراجعة، وإذا كان هناك إجماع من قبل مستخدمي البيانات المالية على صحة العبارات التالية فإن فجوة التوقعات تكون غير موجودة:

1. ضرورة تعيين مراجع خارجي لإبداء رأيه حول عدالة البيانات المالية.
2. يهتم مستخدم البيانات المالية بالاطلاع على تقرير مراجع الحسابات قبل الاعتماد على البيانات المالية بهدف اتخاذ القرار.
3. يساعد تقرير المراجع على منح الثقة والمصداقية للبيانات المالية.
4. يساعد تقرير المراجع على تقييم كفاءة عمليات المنشأة.
5. يساعد تقرير المراجع على إعطاء صورة بأن البيانات المالية قد أُعدت تبعاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
6. تقرير مراجع الحسابات يُعزّز الثقة بالبيانات المالية المنشورة.
7. الهدف الرئيس من عملية المراجعة هو إبداء رأي فنّي حول عدالة البيانات المالية المنشورة.

ثالثاً: فجوة التوقعات المتعلقة بالجهل حول مهنة المراجعة: تم وضع عدد من الفقرات من قبل الباحثين، لقياس فجوة التوقعات الناتجة عن الجهل حول مهنة مراجعة الحسابات، بحيث إذا كان هناك إجماع من قبل مستخدمي البيانات المالية على صحة العبارات التالية، فإن فجوة التوقعات المتعلقة بالجهل حول مهنة المراجعة تكون موجودة:

1. لمدير المنشأة الحق في تعديل أي فقرة في تقرير مراجع الحسابات.
2. يصادق محاسب المنشأة على تقرير المراجع.
3. مراجع الحسابات الداخلي شخص مستقل عن المنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. يحق لمدير المنشأة أن يوكل المراجع الداخلي للقيام بأعمال المراجعة للشركة.
5. مراجع الحسابات الخارجي شخص غير مستقل عن المنشأة.
6. يتراوح تقرير مراجع الحسابات من أرع إلى ست صفحات.
7. يحق للمراجع الداخلي أن يغير في تقرير مراجع الحسابات الخارجي.

ومن خلال ما سبق يتضح للباحث بأن سبب ظهور فجوة التوقعات يتوزع على ثلاثة جهات رئيسية وهي (مستخدمو القوائم المالية، مراجع الحسابات الخارجي، بعض القصور الموجود في معايير المراجعة)، حيث يتضح ذلك في أن مستخدمي القوائم المالية لديهم اعتقادات خاطئة عن مهام ومسئوليات مراجع الحسابات الخارجي، وأنه مسؤولاً عن إعداد القوائم المالية ومراجعتها واكتشاف جميع أنواع الأخطاء سواءً كانت جوهرية أم لا؛ ومن جهة أخرى فإن مراجع الحسابات تقع عليه مسئولية ظهور الفجوة في حال كان غير مستقلاً، أو أن يكون مهملاً لعمله ولا يقوم بواجباته على أكمل وجه، بالإضافة إلى أن هناك وجود بعض القصور في معايير المراجعة بحيث يستخدم المراجع بعض مصطلحات في تقريره تكون غير مفهومة بالشكل الصحيح والدقيق لدى مستخدمي القوائم المالية، كمصطلح "تأكيد معقول" مثلاً، والذي يقصد به المراجع بأن هناك تأكيد معقول على عدم وجود تحريفات جوهرية لدى المنشأة قيد المراجعة، بمعنى أن هناك تحريفات موجودة بالقوائم المالية ولكنها غير جوهرية، ولا يهم ذكرها في التقرير، ولكن يصل المفهوم لهذا المصطلح من قبل مستخدمي القوائم المالية بأن المنشأة لا تحتوي على أي من التحريفات سواء كانت جوهرية أم لا.

5.1.3 أنواع فجوة التوقعات:

هناك نوعان من فجوة التوقعات وهما (فرحات، 2009: 22):

1/ فجوة المعقولية Reasonableness Gap:

وهي "تمثل الفرق بين توقعات المجتمع ومستخدمي القوائم المالية من خدمات المراجعين، وما يستطيع المراجعون إنجازه فعلياً بصورة معقولة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتبين الأسباب المُحتملة لفجوة المعقولية من قبل المستخدمين للقوائم المالية من خلال توقعات الأداء، والمعرفة غير الكافية لهم بمهام المراجعين ومسؤولياتهم، وما يتوقعون إنجازه من قبل المراجع (Enofe, et. al., 2013: 158).

2/ فجوة الأداء Performance Gap:

يُبيّن (Ebimobowei, and Kereotu, 2011: 449) "تتمثل في الاختلاف بين الأداء المتوقع للمراجع من قبل المجتمع ومستخدمي القوائم المالية، والأداء الفعلي للمراجع".

حيث عرّفها (Dixon, et. al., 2006: 294) على أنها "الفجوة بين ما يتوقع المجتمع من المراجع تحقيقه، وبين ما يتوقعه المراجع من تحقيقه بشكل فعلي".

وقد عرّف (أحمد، 2007: 29) فجوة الأداء بأنها تعني "الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع المالي أن ينجزه المراجعون بدرجة معقولة، وبين ما ينجزه المراجعون".

ويقترح (DAUD, 2007: 78) أن الكفاء ليست ملاحظتها بشكل مباشر، وإنما يُستدل بها من الأداء، ويقول بأن هناك دراسات أُجريت تبين بأن كفاءة المراجع وأداء عمله مترابطين مع بعضهما البعض، حيث إن المستوى العالي من كفاءة المراجع يؤدي إلى العمل بمهنية عالية جداً، والعكس صحيح، وهذه العلاقة تندرج تحت فجوة الأداء أو على وجه التحديد "قصور الأداء".

وقد قسّم (الباز، 1999: 71) أنواع فجوة التوقعات إلى قسمين، قسم يتعلق بالمراجع، وآخر يتعلق بالبيئة، كما هو موضّح في الشكل التالي:

شكل رقم (1-3) أنواع فجوة التوقعات

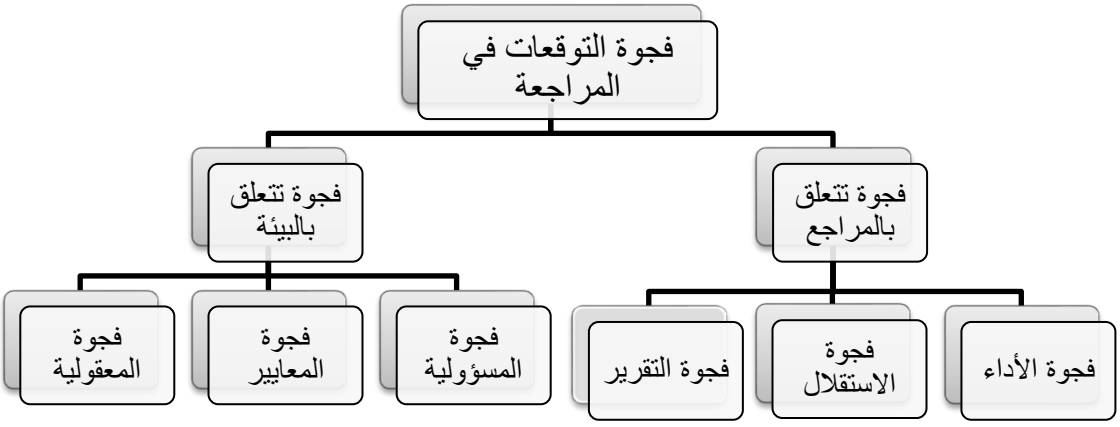

المصدر: (الباز، 1999: 71).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتم تقسيم فجوة الأداء إلى قسمين وهما (فرحات، 2009: 22):

أ. فجوة أداء بسبب نقص أو ضعف بعض المعايير:

"وهي تعبر عن الاختلاف في المهام الذي يتوقع المجتمع أن ينجزه المراجع بصورة مقبولة والمهام المحددة للمراجعين في ظل معايير المهنة الصادرة عن المنظمات المعنية المتعارف عليها".

ويُعرّفها (أحمد، 2007: 29) "بأنها الفجوة بين الواجبات المتوقعة بشكل معقول من المراجع، وبين واجبات المراجع وفقاً لمعايير ونشرات مهنة المراجعة".

ويبيّنها (راضي، 2011: 22) بأنها "الفجوة بين المهام التي يمكن توقعها بصورة معقولة من المراجعين، والمهام الحالية للمراجعين كما يتم تعريفها بواسطة القانون والمنظمات المهنية والمعايير أو الإصدارات المهنية ويطلق على هذا المكون نقص المعايير Deficient Standards.

مما يعني أن على المراجع أن يؤدي دوره وفق ما تتطلب معايير المراجعة في حين يكون المجتمع منتظراً من المراجع دوراً أفضل، دون أن يعرف حدود المعايير التي يعمل في ظلها المراجع (فرحات، 2009: 22).

ب. فجوة بسبب قصور الأداء نفسه:

وتعني "الفجوة بين واجبات المراجع الحالية وفقاً لمعايير ونشرات مهنة المراجعة، وبين الأداء الفعلي للمراجع" (أحمد، 2007: 29).

ويقول (فرحات، 2009: 22-23) بأنها "عبارة عن فجوة ناتجة عن الاختلاف في أداء المراجعين ومدى التزامهم بالمعايير الموضوعة"، مما يعني أن المعايير هنا تغطي فجوة التوقعات، لكن عدم التزام المراجعين بها وعدم تطبيقها بالطرق الصحيحة السليمة هو الذي يؤدي إلى وجود تلك الفجوة.

بينما يُوضّحها (راضي، 2011: 22) بأنها "الفجوة بين المعايير المتوقعة للأداء للمهام الحالية للمراجعين والأداء الفعلي للمراجعين، ويطلق على هذا المكون عدم كفاية أو قصور الأداء Deficient Standards.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بيّنت دراسة (خليل، 2009: 43-44) بأن أنواع فجوة التوقعات تكون بحسب أسباب حدوثها، وتنقسم إلى قسمين وهما:

أولاً: فجوة توقعات تتعلق بمراجع الحسابات وهي:

1. فجوة الأداء.
2. فجوة الاستقلال.
3. فجوة التقرير.

ثانياً: فجوة توقعات تعود لبيئة المراجعة وهي:

1. فجوة المسؤولية.
2. فجوة المعايير.
3. فجوة المعقولية.

وتبين دراسة (Haniffa, and Hudaib, 2007: 181) هيكل فجوة توقعات أداء المراجعة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-3)

هيكل فجوة توقعات أداء المراجعة

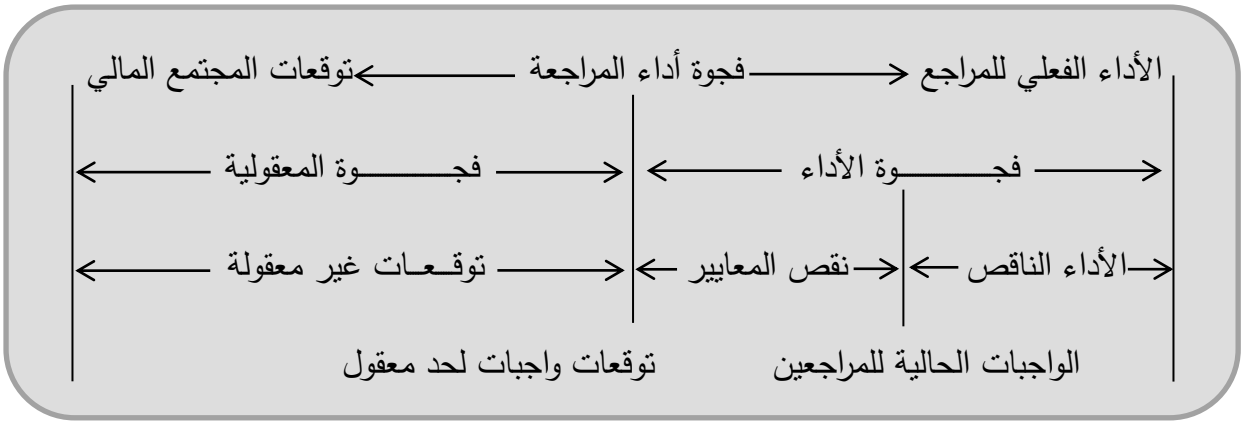

المصدر: (Haniffa, and Hudaib, 2007: 181)

وتُوضّح دراسة (Salehi, 2011: 8383) مكونات فجوة التوقعات من خلال الشكل رقم (3-3)، حيث يبين الشكل الفجوة الكاملة الممكنة بين توقعات المراجعة (نقطة A) إلى تصورات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأداء لما تم مراجعته فعلاً (نقطة E)،أما (النقطة C) فتمثل أداء مراجع الحسابات وجودة المعلومات المالية المعروفة بـ "المعايير الحالية"، الخط الواصل بين A إلى C يمثل التوقعات العامة التي تتجاوز معايير المراجعة والمحاسبة القائمة، بينما الخط الواصل بين C إلى E يمثل التصورات العامة لأداء مراجع الحسابات أو البيانات المالية التي خضعت لعملية المراجعة كما هو مطلوب من قبل المعايير المتعارف عليها.

شكل رقم (3-3)

مكونات فجوة التوقعات

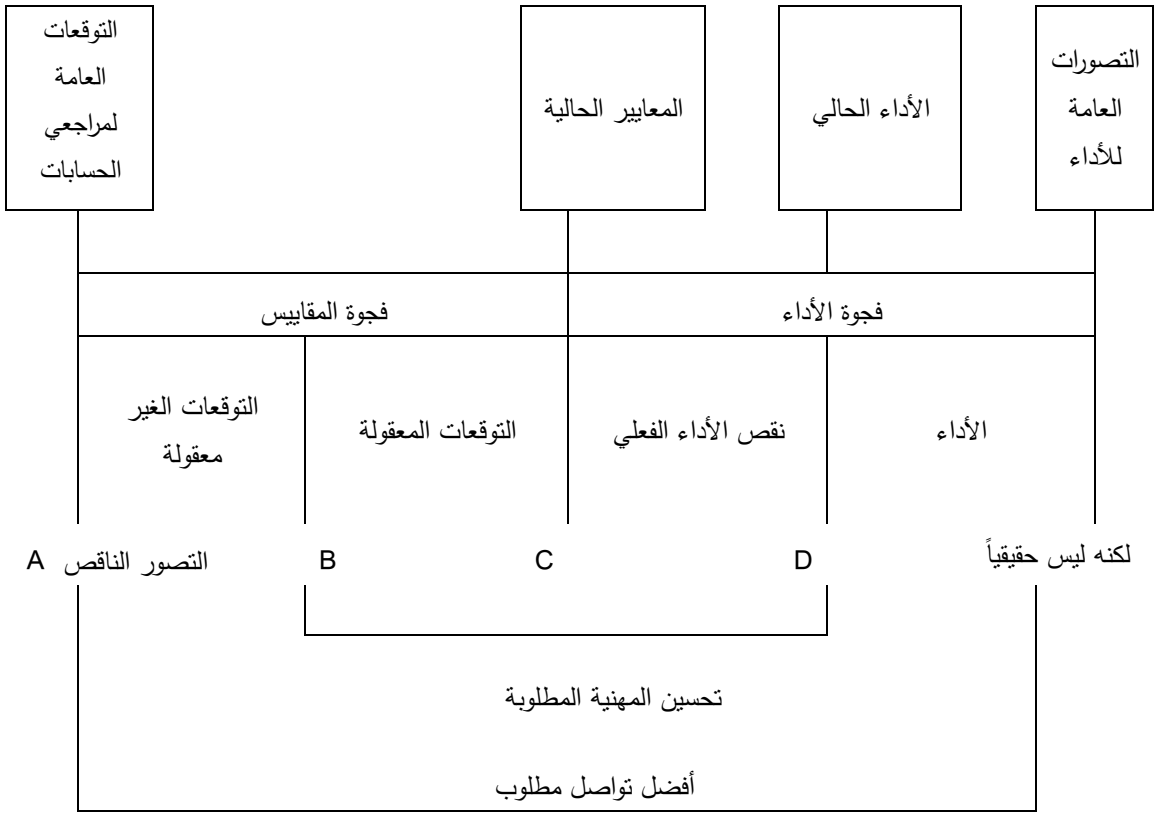

المصدر: (Salehi, 2011: 8383)

6.1.3 سُبُل تقليص فجوة التوقعات:

لقد قام مجلس معايير المراجعة الأمريكي عام 1988 بإصدار المعيار (SAS No.53) كمحاولة منه لتصنيف وتجسير فجوة التوقعات بين مسؤولية المراجع في اكتشاف حالات الغش وبين تصورات واعتقادات الجمهور حول حجم هذه المسؤولية، ولكن فيما بعد ومن خلال حلقة نقاش حول موضوع فجوة التوقعات قام بها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام 1992 تبين أن هناك شكوك حول قدرة هذا المعيار في تقليص وتجسير فجوة التوقعات (Chowdhury, et. al., 2005: 897).

إنّ معظم الدراسات تظهر أنه لمن الصعوبة بمكان استبعاد فجوة التوقعات كلياً، لأن هذا يتطلب ثبات معين حول مفهوم المراجعة، وثبات مفهوم المراجعة من الصعب حدوثه بسبب تطور معايير المراجعة والأساليب المعتمدة هذا من جهة، ومن جهة ثانية هناك صعوبة في إزالة الغموض لدى مستخدمي القوائم المالية حول تعريف المراجعة وأهدافها ومعاييرها (فرحات، 2009: 24).

وهناك مقترحات من كُتّاب ومتخصصين، ومن دراسات عديدة لمحاولة إيجاد حلول لتقليص فجوة التوقعات، مُلخّصة بالتالي:

حيث بيّنت دراسة (أحمد، 2007: 58-75) سبل تقليص فجوة التوقعات في الآتي:

1. استقلال وحياد مراجع الحسابات الخارجي.
2. تفهُّم المجتمع لطبيعة عمل المراجع.
3. تحسين مراقبة جودة الأداء في شركات المراجعة.
4. تقليص فجوة توقعات المراجعة المتعلقة بمسؤولية المراجع لكل من التالي:
   أ- الغش والخطأ.
   ب- الرقابة الداخلية.
   ت- الإنذار المبكر عن حالة قدرة المنشأة على الاستمرار.
   ث- الأفعال غير الشرعية.
5. نقص المعايير من قبل المنظمات المهنية، حيث يقع على عاتقها إيجاد المعايير المحاسبية ومراجعة الحسابات ومعايير السلوك المهني ومراقبة جودة الأداء.
6. تقرير المراجع، حيث إن هناك فجوة بين المراجعين والمستثمرين على مستوى التأمين الذي يزوده المراجعون في التقرير، حيث يريد المستثمرون مستوى عالياً جداً من تأمين البيانات المالية.

أمّا دراسة (فرحات، 2009: 24) أوضحت أن هناك العديد من الحلول تساعد في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة مُبيّنةً في الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. على المَراجِع المِهَنية تعديل طبيعة وظيفة المراجعة للوفاء بما يتوقع مستخدمي تقرير المراجعة من المُراجِع إنجازه بصورة معقولة.
2. تحمل المُراجع مسؤوليات أكثر لتلبية توقعات المستفيدين من تقارير المراجعة وخاصة في مجالات اكتشاف الغش والخطأ والمخالفات والتصرفات غير القانونية.
3. تحسين عملية الاتصال في بيئة المراجعة، سواء بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية، أو بين المراجع والإدارة، أو بين المراجع ولجنة المراجعة.
4. يجب على المراجع أن يحافظ على استقلاله عند ممارسة عملية المراجعة، كما يجب على الهيئات المِهنية أن تقدم جهوداً أكبر في العمل على إبراز استقلالية المراجع، لأن الشك في استقلالية المراجع هو من أبرز أسباب نشوء فجوة التوقعات.
5. زيادة وعي المساهمين وتفعيل دور الجمعيات العامة في الشركات المساهمة لتدعيم استقلال المراجع والتخفيف من ضغوط الإدارة عليه.
6. تفعيل دور لجان المراجعة كأداة مهمة لتدعيم استقلال المراجع.
7. تفعيل المسؤولية القانونية للمراجع بما يتناسب مع أهمية المهنة.
8. تطبيق وسائل رقابية على المراجع مثل رقابة النظير، للأن أي تقصير قد يتعدّى ضرر المنشأة نفسها، ليصل إلى الموردين والموظفين والبنوك وشريحة كبيرة من المجتمع.
9. عدم إصدار المراجع في تقريره لرأي نظيف (غير متحفظ) إلا إذا تم الإفصاح عن جميع العناصر التي تهم مستخدمي القوائم المالية.
10. عدم إصدار المراجع تقرير نظيف إلا إذا استطاع الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية، وأن يكون لديه دليل مقنع أو وسائل إثبات تشير إلى أن القوائم المالية لا تحتوي على بيانات ناتجة عن تلاعب الإدارة أو موظفين.
11. زيادة الاهتمام في موضوع التحديات المعاصرة التي تواجه المهنة عن طريق توعية المراجعين أنفسهم والأطراف الأخرى المهتمة بالمهنة.

ويُوَضّح (جربوع، 2004: 373) سُبُل وطرق تضييق فجوة التوقعات في عملية المراجع بالآتي:

1. تدعيم استقلال المراجع الخارجي.
2. تدعيم المنظمات المهنية وهيمنتها على مهنة المحاسبة والمراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. دراسة توقعات المجتمع المالي وتلبية تلك التوقعات.
4. زيادة فاعلية الاتصال والإعلام عن دور المراجع ومسئولياته في المجتمع.

وحدّدت دراسة (خليل، 2009: 46) أربعة عوامل لتقليص فجوة التوقعات وهي:

1. توسيع مسؤوليات مراجع الحسابات بناءً على توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة.
2. زيادة فاعلية الاتصال في بيئة المراجعة، وتنمية البعد التعليمي والإعلامي عن دور مراجع الحسابات ومسؤولياته.
3. تفعيل الدور الذي تلعبه المنظمات المهنية في تنظيم ورقابة المهنة.

بينما أوضحت دراسة (دراغمة، وعقل، 2011: 22-23) طرق تقليص فجوة التوقعات بما يلي:

1. تبني تقرير مراجع الحسابات التفصيلي (المطول)، لأنه يبين لمستخدمي القوائم المالية مسؤوليات المراجع، وأهداف المراجعة، وهذا بدوره يقلل فجوة التوقعات، وأيضاً استخدام مصطلحات غير معرفة بدقة في تقرير المراجع كمصطلح "تأكيد معقول أو مناسب"، يساعد على وجود فجوة التوقعات، وبالتالي يجب وضح تفسيرات واضحة لجميع مصطلحات مراجع الحسابات، وأيضاً يجب صياغة تقرير مراجع الحسابات بلغة واضحة وسهلة للفهم.
2. تثقيف مستخدمي القوائم المالية حول وظائف عملية المراجعة ومسؤوليات المراجع، وواجباته ومهامه، ويستخدم هذا الإجراء لتقليل فجوة التوقعات غير المعقولة وذلك عن طريق النشرات، أو عقد الدورات أو المؤتمرات، ومن خلال زيادة فاعلية الاتصال والإعلام عن دور المراجع ومسؤولياته في المجتمع.
3. دراسة توقعات المجتمع المالي وتلبية تلك التوقعات، وهذا الإجراء يحد من فجوة الأداء.
4. وضع إجراءات مراجعة مُهيكلة أو شبه مُهيكلة في معايير المراجعة بهدف تقليل فجوة الأداء التي قد تنتج عن عجز في أداء المراجعين والعجز في معايير المراجعة التي بيّنت واجبات المراجعين الحالية، وهذا الإجراء يحد من فجوة الأداء.
5. توسيع مسؤوليات المراجع وتعزيز أدائه حيث إن توسيع مسؤوليات مراجع الحسابات هي أفضل وسيلة لمقابلة توقعات مستخدمي القوائم المالية حول المهنة وأهدافها ومسؤوليات المراجع مما قد يساعد على تقليص فجوة الجهل وفجوة الأداء عند تبني هذا الإجراء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. تدعيم دور المنظمات المهنية وهيمنتها على مهنة المحاسبة والمراجعة لزيادة جودة الأداء المهني.

ويقترح (راضي، 2011: 33-43) إطاراً استراتيجياً ذي أربعة عوامل رئيسية لتقليص فجوة التوقعات، يمكن عرضها كما يلي:

1. دراسة توقعات المستفيدين من المراجعة وتوسيع مسئوليات المراجع.
2. زيادة فاعلية الاتصال في بيئة المراجعة وتنمية البعد التعليمي والإعلامي عن دور المراجع ومسئولياته.

أما دراسة (السعد، 2008: 355) أجملت سبل ووسائل تقليص فجوة التوقعات في الآتي:

1. توسيع مجال مسؤوليات المراجع.
2. التقييم الخارجي لأداء المراجعين (مراجعة النظير).

إن تقليص فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وبين مراجعي الحسابات تأتي من خلال تصميم وتخطيط عملية المراجعة بشكلٍ سليم واختبار وفرض نظام الرقابة الداخلية، وكذلك وضع التوصيات المناسبة لإدارة المنشأة حول هذا النظام من أجل تحسينه والتخلص من نقاط الضعف فيه، هذا بالإضافة إلى قيام المراجع بالعمل على الحصول على الأدلة الكافية والملائمة من أجل إبداء رأيه الفني المحايد حول البيانات المالية (التميمي، 2009: 197).

وحول تقليص فجوة التوقعات فيما يتعلق باكتشاف الأخطاء والغش، أشار أن كلّاً من معيار المراجعة الأمريكي (SAS 53) ،ومعيار المراجعة الدولي (ISA 240) أوضحت مسؤولية المراجع حول اكتشاف الأخطاء والغش، وفي هذا الجانب تتطلب المعايير أعلاه من مراجعي الحسابات أن يقوموا بتقييم مخاطر العميل ومن ثم تصميم عملية المراجعة بشكل يعطي تأكيداً معقولاً حول اكتشاف الخطأ والغش (الفرح، 2013: 49).

ومن ناحية أخرى فإن دراسة (Almeida, 2012: 31) تشير إلى أن مستوى المعرفة والخبرة لمراجع الحسابات الخارجي يعمل على التقليل من اختلاف التوقعات الموجودة بين المراجعين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومستخدمي القوائم المالية، ولقياس ذلك يتم النظر إلى عدد سنوات مزاولة المهنة للمراجع الخارجي، وذلك:

- لقياس درجة عدم رضا مستخدمي القوائم المالية من مراجع الحسابات الخارجي.
- لدراسة العوامل التي ساهمت أكثر من غيرها في عدم رضا مستخدمي القوائم المالية.
- لعدم كفاية وكفاءة أداء مراجع الحسابات الخارجي.

وتوضح الدراسة أيضاً بأنه ومن ضمن واجبات المراجع الخارجي والتي يمكن أن يقوم بها المراجع بالشكل المعقول، هي الكشف عن الأعمال غير المشروعة، وتطبيق مبدأ الاستمرارية؛ وتُشير الدراسة إلى أن الرأي الذي يُعرب عنه مراجع الحسابات حول البيانات المالية يجب أن يكون ساري المفعول لفترة معقولة من الزمن.

بينما يتضح بأن تعليم مستخدمي القوائم المالية وتوضيح أهداف ومسؤوليات المراجعة لهم يعتبر عنصر مهم ومؤثر في تقليص فجوة التوقعات، بالإضافة إلى التأكيد على استقلال وحياد المراجع وتأكيد ذلك لمستخدمي القوائم المالية (Kangarlonei, et. al., 2012: 84).

ويجب على المراجع أن يقوم بالإفصاح الملائم عن الحقائق المالية إذا ما أراد تقليص فجوة التوقعات، فالإفصاح عن الملاحظات والحقائق المالية يعتبر من أهم الوسائل وأكثرها فاعلية في فهم مستخدمي القوائم المالية لمحتوياتها، وبالتالي تقليص فجوة التوقعات، وعلى هذا الأساس فإن على مراجع الحسابات أن يتأكد من أن المنشأة تحت المراجعة قد قامت بالإفصاح عن المعلومات التالية (التميمي، 2009: 197):

1. السياسات المحاسبية المُتَّبَعة.
2. العمليات التي تربط أطرافها علاقة مشتركة.
3. الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية.
4. اكتشاف حقائق كانت موجودة في وقت التقرير في وقتٍ لاحقٍ.
5. وجود أحداث مستقبلية تؤثر على الحسابات والقوائم المالية.
6. عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية.
7. المطلوبات المحتملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شدّد (Sidani, 2007: 290) على أنه لا بد من العمل على تقليص فجوة التوقعات، وتعزيز صورة مهنة المراجعة بشكل إيجابي من وجهة نظر الجمهور، وحمّل مسئولية ذلك على دور التعليم ودور الهيئات المحاسبية المهنية جنباً إلى جنب مع المنظمين والمشرّعين لمعايير المراجعة، الأمر الذي له أهمية كبيرة في المساعدة على تقليص فجوة التوقعات في بيئة مراجعة الحسابات.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث بأن فجوة التوقعات تتكون من عدم فهم مستخدمي القوائم المالية لتقارير مراجع الحسابات، ومن عدم تلبية تلك التقارير لتوقعات مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي فإن أكثر الحلول أهمية لتقليص فجوة التوقعات هو زيادة وعي مستخدمي القوائم المالية بدور ومهام ومسؤوليات مراجع الحسابات تجاه المنشأة محل المراجعة، ومن جهة أخرى دعم استقلال وحياد مراجع الحسابات، ومحاولة تفصيل وتفسير التقارير المالية المُعَدَّة من قبل المراجع من خلال بيان المصطلحات الواردة فيه وخصوصاً المصطلحات التي لها معنى تخصصي، وأيضاً يجب على المنظمات المهنية مواكبة التطورات بإصدار معايير وأساليب تتناسب وتلك التطورات، ومراعاة توقعات مستخدمي القوائم المالية في أي تجديد يخص مهنة المراجعة. ويقع على مراجع الحسابات مسؤولية إهمال في مراجعة القوائم المالية أو في عدم حفاظه على استقلاله، الأمر الذي يؤدي إلى إصدار تقارير لا تتناغم مع الوضع المالي للمنشأة محل المراجعة مما له احتمالية وقوع المنشأة بأضرار ومشاكل جسيمة، وأيضاً يقع على مستخدمي القوائم المالية مسؤولية عدم معرفتهم للدور الذي من أجله تم التعاقد مع مراجع الحسابات لمراجعة القوائم المالية، كل ذلك يؤدي حتماً إلى تقليص فجوة التوقعات وزيادة الثقة بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3 الإجراءات التحليلية ومُساهمتها في تقليص فجوة التوقعات:

تُعتبر الإجراءات التحليلية من أهم الإجراءات التي يلجأ إليها المراجع في عملية المراجعة، للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمنشأة والتي عن طريقها يكشف مواطن الضعف والقوة فيها، وتعتمد الإجراءات التحليلية بصورة عامة على مقارنة النسب والقيم المالية والغير مالية الحالية مع النتائج والقيم المالية والغير مالية للفترات السابقة، ثم التنبؤ بعلاقات تلك النتائج وأسبابها حسب خبرة المراجع وحكمه الشخصي. وهذه الإجراءات توفر للمراجع دليلاً جديدًا عن سلامة النتائج والقيم المالية المسجلة، وعند البحث عن التغيرات الهامة في تلك النتائج يتطلب على المراجع ضرورة جمع أدلة إثبات كافية تمكنه من تكوين وتعزيز رأيه الذي يُظهره في تقريره (نصار، وبهرامي، 2008: 6).

وقد بين (أحمد، 2010: 15-16) أن احتياجات مستخدمي القوائم المالية متعددة ومتنوعة، لذلك كان لا بد من عرض وتبويب القوائم المالية بطريقة مناسبة واستخدام مصطلحات بسيطة ليتمكن هؤلاء المستخدمين من الحصول على هذه الاحتياجات، ومن هؤلاء المستخدمين ما يلي:

1. أسواق رأس المال والمساهمون.
2. المقرضون والدائنون التجاريون والموردون الحاليون والمرتقبون.
3. العاملون بالمنشأة.
4. الجمهور والعملاء.
5. الهيئات الحكومية.

ويقول (الدوري، 2009: 127) بأن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من مراجعي الحسابات كل من الآتي:

1. إنجاز عملية المراجعة بالكفاية الفنية والنزاهة والاستقلال والموضوعية.
2. اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على نتيجة الأعمال والمركز المالي.
3. منع إصدار البيانات المالية المضللة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبين دراسة (الربضي، 2013: 87) أن الإجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع الخارجي تعطيه إشارات ودلالات معينة توحي للمراجع الخارجي من خلال قيامه بعملية المراجعة بالتركيز على حسابات معينة أكثر من حسابات أخرى، وذلك كأن تكون صافي أرباح السنوات الأربع الأخيرة واضحة ومؤثرة وفي نهاية هذا العام أعطت مؤشر صافي خسارة ضخم وناتج عن العمليات التشغيلية، لذا فإن التركيز على أسباب التفاوت بين هذه الحسابات يجعل من عملية الاختلاس أكثر عرضة للاكتشاف، وبالتالي زيادة دقة عمل المراجع الخارجي وتخفيض عمليات الاختلاس والسرقة والتلاعب في الحسابات والغش، وبذلك يؤدي إلى تقليص فجوة التوقعات.

وتبين دراسة (دراغمة، وعقل، 2011: 21) أن أبرز أسباب فجوة التوقعات هو عدم إدراك مستخدمي القوائم المالية لأهداف المراجعة، ونتيجةً لذلك يرى الباحث بأن هناك عدم اتصال جيد بين توقعات المراجع وتوقعات مستخدمي القوائم المالية، ويكون من أسباب عدم الاتصال، عدم التوضيح الكامل للتقرير المقدم من قبل المراجع، حيث يُمكن أن يُسند سبب ذلك لعدم كفاية الأدلة التي حصل عليها المراجع، أو لعدم وصول المراجع للفهم الشامل والكامل عن كل شيء يخص المنشأة، لذا فإن استخدام المراجع للإجراءات التحليلية يُساعده كثيراً في الحصول على العديد من البيانات المالية والغير مالية والمعلومات العامة عن المنشأة، الأمر الذي يجعله يتوصل إلى أدق تفاصيل حسابات المنشأة لتصبح أكثر موضوعية وخالية من الغش والأخطاء، ليمكن المراجع من إصدار تقريره النهائي الذي يكون أقرب للواقعية باستخدام تلك الإجراءات، مما يُساعد ذلك في تقليص فجوة التوقعات الموجودة ما بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية.

1.2.3 الإجراءات التحليلية الوصفية وفجوة التوقعات:

يرى الباحث أن استخدام المراجع للإجراءات التحليلية الوصفية يُمَكّنه من جمع العديد من المعلومات والاستفسار حول طبيعة المنشأة ومراجعة الأنظمة الداخلية للمنشأة كالنظام الداخلي وعقد التأسيس ومحاضر الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة، واتّباع جميع الإجراءات الوصفية في عملية المراجعة، يُعطي ذلك فكرة كبيرة وواسعة للمراجع عن المنشأة وطبيعة عملها وعن السياسات المُتّبعة داخلها، ويُمكن للمراجع أن يتوصل إلى طبيعة التعاملات بين الإدارة والموظفين داخل المنشأة، وعلاقة المنشأة بمنافسيها والعديد من الأمور والتي سبق ذكرها في الفصل الثاني،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل ذلك يُساعد المراجع في التخطيط السليم لعملية المراجعة وأداء عمله بجودة عالية، الأمر الذي يُساعد في تقليص فجوة التوقعات.

2.2.3 الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة وفجوة التوقعات:

حيث إن الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة تحتوي على إجراءات مهمة جداً لعملية المراجعة كالتحليل المالي وتحليل الاتجاه وتحليل انحراف الموازنة كما تم ذكر ذلك بالتفصيل سابقاً، وبصفة عامة يرى الباحث بأن الإجراءات التحليلية البسيطة تعتمد وبشكل أساسي على التحليل المالي، والذي له الدور الكبير في توضيح الوضع المالي الحقيقي للمنشأة لمستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يُساعدهم في التعرف على مناطق الضعف والقوة في المركز المالي للمنشأة، ومن ثم تقليص فجوة التوقعات.

ويعتبر العمل على التحقق والتأكد من مدى سلامة البيانات المالية التي أظهرت فيها النسب المالية تفاوت كبير غير منطقي يعطي المراجع الخارجي خيار تعميق عينة الدراسة للتأكد من مدى سلامة البيانات المالية للعميل، وإذا ما ذكر المراجع الخارجي ذلك في تقريره النهائي، فإنه يكون قد التزم بمبدأ تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار، وهذا يعتبر مدعاة لتقليص الفجوة بين الطرفين بسبب زيادة ثقة المجتمع المالي بعملية المراجعة (الربضي، 2013: 89).

وقد أوضح (Law, and Willett, 2004: 872) ذلك من خلال حالة عملية بينها في دراسته، يوضح فيها أهمية المقارنات والنسب التحليلية لبيانات المنشأة، وهو بأن المنشأة محل المراجعة تُنتج ملابس للأطفال في أستراليا، وقام المراجع بعمل مقارنات بين بيانات المنشأة مع النشاط الذي تعمل فيه هذه المنشأة، ففي حال أن وجد بأن جميع الشركات تحقق أرباحاً وأن المنشأة محل المراجعة تخسر فهنا لا بد للمراجع من أن يتعمق أكثر فأكثر في دراسة الدفاتر والسجلات ومراجعة جميع البيانات والحسابات، لأن ذلك يعتبر مؤشراً خطيراً لوجود اختلاسات أو تلاعبات.

والمقارنات قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى الكشف عن أخطاء تم ارتكابها بصورة عمدية بهدف التلاعب في عناصر القوائم المالية الختامية والتأثير على نتائج النشاط وسلامة المركز المالي (الرمّاحي، 2009: 42).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال المثال السابق يتضح للباحث بأن عملية استخدام الإجراءات التحليلية البسيطة ومقارنة بيانات المنشأة محل المراجعة مع طبيعة نشاطها يُعطي للمراجع خط سير دقيق للبيانات المُفترض مُراجعتها ودراستها، الأمر الذي يجعل المراجع أكثر واقعية في التوصل إلى الأخطاء الجوهرية التي يبحث عنها مستخدمو القوائم المالية، وفي حال بيانه من قبل المراجع يُزيد الثقة به وبتقاريره لمستخدمي القوائم المالية، مما يُساعد ذلك في تقليص فجوة التوقعات.

3.2.3 الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة وفجوة التوقعات:

تكمن أهمية الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة في امكانية استخدام المعادلات الرياضية والمعاينات الإحصائية مما يساعد ذلك المراجع في عملية المراجعة وتجميع البيانات والأدلة التي يريدها المراجع باستخدام تلك الأساليب.

حيث إن غالباً ما تكون هذه المؤشرات والدلالات الإحصائية المستخدمة دقيقة وواضحة ومحددة، وتكشف ما قد يكون تلاعباً في الحسابات وما يمكن أن يكون اختلاساً أو غشاً يستنزف موارد وأصول الشركة، كما إن الأساليب الإحصائية التي تعطي دلالات مشكوك فيها، تجعل من عملية المراجعة أكثر تركيزاً على الحسابات المشكوك فيها، وبالتالي فإنه يمكن اكتشاف حالات الأخطاء والغش قبل وقوعها أو بعد وقوعها ما يعمل على تلاقي هذه الأمور، وقد يضطر المراجع الخارجي لتوضيح هذه الأمور في تقريره النهائي. وهذا ما يعزز ثقة المجتمع المالي في عمل المراجع الخارجي وفي تقريره، وعليه تتقلص فجوة التوقعات في المراجعة بين المجتمع المالي والمراجعين الخارجيين (الربضي، 2013: 90).

وبناءً على ما سبق يرى الباحث بأن الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة بجميع أساليبها، تُسهّل على المراجع الكثير من العمل وتوفر عليه الجهد والوقت، وتُساعده في اكتشاف الأخطاء الجوهرية المحتمل حدوثها، بالإضافة إلى أنها تشرح أعمال المشروع ووضع المنشأة بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحاً لمستخدمي القوائم المالية، مما يُزيد ثقتهم بمراجع الحسابات وتقاريره الأمر الذي له دوراً بارزاً في تقليص فجوة التوقعات.

وبناءً على ما سبق من شرح وتوضيح لأساليب الإجراءات التحليلية (الوصفية، الكمية البسيطة، والكمية المتقدمة)، يتضح بأنها مهمة جداً لمراجع الحسابات وأن استخدامها ضروري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويساعد في حل العديد من المشكلات، وأيضاً تعتبر الإجراءات التحليلية مهمة لمستخدمي القوائم المالية، حيث إنها تساعدهم في فهم القوائم المالية بشكل أكثر وضوحاً وأكثر تفصيلاً، لذلك يُمكن القول بأن استخدام المراجع للإجراءات التحليلية بأساليبها المتنوعة يُقرّب وجهات النظر والتوقعات بينه وبين مستخدمي القوائم المالية، مما يُساعد ذلك في تقليص الفجوة الموجودة بين مراجع الحسابات الخارجي ومستخدمي القوائم المالية والتي هي بمسمى "فجوة التوقعات".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

1.4 المقدمة.

2.4 منهج البحث.

3.4 مجتمع البحث.

4.4 عينة البحث.

5.4 أداة البحث.

6.4 خطوات بناء الاستبانة.

7.4 صدق الاستبانة.

8.4 ثبات الاستبانة.

9.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.4 المقدمة:

تُعتبر منهجية البحث وإجراءاته محوراً رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من البحث، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات البحث المُتعلقة بموضوع البحث، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة البحث، وكذلك أداة البحث المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

2.4 منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع البحث، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويُعرّف (الحمداني، 2006: 100) المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدارسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:**

حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية:**

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.4 مجتمع البحث:

مجتمع البحث يُعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءً على مشكلة البحث وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة في قطاع غزة حيث يبلغ عدد مكاتب المراجعة ما يُقارب 66 مكتباً، حسب البيانات المُسجّلة لدى نقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينية في قطاع غزة.

4.4 عينة البحث:

قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، باختيار 43 مكتباً للمراجعة في قطاع غزة، من خلال توزيع استبانة على الأقل لكل مكتب مراجعة تحت العينة المُختارة من قبل الباحث لمكاتب المراجعة في قطاع غزة، حيث تم توزيع 95 استبانة على مجتمع البحث وقد تم استرداد 81 استبانة صالحة للتحليل، أي بنسبة 85.3%، وهي نسبة جيدة جداً ومعقولة قياساً بالأبحاث المُماثلة.

5.4 أداة البحث:

تم إعداد استبانة حول "**مَدى مُساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة)**".

تتكون استبانة البحث من قسمين رئيسين:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية عن المستجيب (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادة المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في مجال مراجعة الحسابات).

القسم الثاني: وهو عبارة عن **مجالات البحث**، ويتكون من 36 فقرة، موزع على 3 مجالات:

المجال الأول: مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات، ويتكون من (13) فقرة.

المجال الثاني: مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات، ويتكون من (16) فقرة.

المجال الثالث: مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات، ويتكون من (7) فقرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تم استخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان، وهو مقياس يستخدم لتحديد درجة موافقة العينة على فقرات الاستبانة، ومن خلال ذلك يتم تحويل تلك البيانات إلى بيانات كمية تصلح لقياسها إحصائياً، حسب جدول (1-4):

جدول (1-4): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة "قليلة جداً" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

6.4 خطوات بناء الاستبانة:

قام الباحث بإعداد أداة البحث لمعرفة "**مَدى مُساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة)**"، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة:-

1- الاطّلاع على الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

2- استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين المحاسبين في تحديد مجالات الاستبانة وفقراتها.

3- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.

4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

5- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من (3) مجالات و(37) فقرة.

6- تم عرض الاستبانة على (8) من المُحَكّمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، والجامعات الأخرى "الأزهر، القدس المفتوحة، الأقصى". والملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- في ضوء آراء المُحَكّمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (36) فقرة، ملحق (1).

7.4 صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي، 2010: 105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001: 179). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق أداة البحث "صدق المُحَكّمين":

يُقصد بصدق المُحَكّمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المُحَكّمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث" (الجرجاوي، 2010: 107)، حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المُحَكّمين تألفت من (7) متخصصين في المحاسبة، ومتخصص في الإحصاء، حيث إن أسماء المُحَكّمين مرفق بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المُحَكّمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية كما هو مُوضّح بالملحق رقم (1).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتّساق الداخلي Internal Validity:

يُقصد بصدق الاتّساق الداخلي مدى اتّساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتّساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

- يُوضح جدول رقم (2-4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يُعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2-4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	الاستفسار حول طبيعة عمل المنشأة تحت المراجعة "الحالية".	.297	*0.004
.2	الاطّلاع على الأخطاء التي اكتُشِفت في عملية المراجعة السابقة.	.457	*0.000
.3	الاتصال بمراجع المنشأة السابق بهدف تحديد المواقع التي يمكن أن تُسبب صعوبات وعراقيل لعملية المراجعة الحالية.	.459	*0.000
.4	الاطّلاع على الكتب العلمية والقوانين والتشريعات الحكومية وأية تشريعات أخرى لها تأثير على عمل المنشأة تحت المراجعة الحالية.	.594	*0.000
.5	مراجعة النظام الداخلي للمنشأة وعقد التأسيس وكذلك محاضر الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة والهيئات العامة.	.586	*0.000
.6	مراجعة ملفات الموظفين وملفات المراسلات وسجلات الإنتاج الخاصة بالمنشأة محل المراجعة.	.758	*0.000
.7	التعرف على العقود المهمة والتي لها تأثير على عملية المراجعة مثل اتفاقيات القروض والعقود طويلة الأجل.	.625	*0.000
.8	الاستفسار عن احتمال وجود منتجات بديلة من شأنها أن تؤدي إلى هبوط الطلب على المنتج الرئيس للمنشأة محل المراجعة.	.707	*0.000
.9	الاستفسار عن احتمال دخول منافسين جدد أو انسحاب منافسين قدامى للمنشأة محل المراجعة.	.660	*0.000
.10	اعتماد المراجع الخارجي على المؤشرات التي تنتج عن الإجراءات التحليلية، تساعده في بيان ضرورة توسيع عملية المراجعة.	.600	*0.000
.11	معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وأنواع المشكلات التي تطلّبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة.	.420	*0.000
.12	فهم المراجع الخارجي لمجال عمل المنشأة يُمَكّنه من التخطيط السليم لعملية المراجعة.	.355	*0.001
.13	فهم المراجع الخارجي لمجال عمل المنشأة يُمَكّنه من استخدام الإجراءات التحليلية بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.	.574	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– يُوضح جدول رقم (3-4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يُعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (3-4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	استخدام التحليل المالي الرأسي بتحديد الوزن النسبي لكل مجموعة متجانسة من عناصر القوائم المالية إلى إجمالي العناصر.	.446	*0.000
.2	تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض الإجراءات التحليلية لقياس فعالية إدارة المنشأة في استخدام مواردها.	.612	*0.000
.3	حساب النسب المئوية للربحية، يُساعد المستثمرين والدائنين على معرفة قدرة المنشأة على توليد الأرباح نتيجة الأنشطة التي يقوم بها.	.500	*0.000
.4	حساب نسبة الربحية إلى المبيعات يُساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم وضع المنشأة.	.559	*0.000
.5	حساب نسب الربحية المتعلقة بالاستثمار.	.633	*0.000
.6	حساب نسب السيولة (نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة).	.626	*0.000
.7	حساب النسب المُتَعَلِّقة بالمديونية.	.724	*0.000
.8	حساب نسب النشاط ومعدل دوران كلٌ من المخزون والمدينين.	.711	*0.000
.9	حساب متوسط مدة التحصيل.	.685	*0.000
.10	حساب نسبة نمو صافي المبيعات.	.660	*0.000
.11	حساب نسبة نمو صافي الدخل.	.656	*0.000
.12	حساب نسبة نمو ربح السهم.	.658	*0.000
.13	حساب نسب التقييم المُختَصّة بأسعار الأسهم.	.699	*0.000
.14	تحليل الاتجاه باستخدام مجموع من الأرقام القياسية لعدد من السنوات السابقة مقارنة بسنة الأساس.	.563	*0.000
.15	تحليل انحراف الموازنة عن طريق عمل مقارنة بين النتائج الفعلية والموازنات التخطيطية لمعرفة الانحرافات والاستفسار عن أسبابه.	.515	*0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.16	اعتماد المراجع الخارجي على المؤشرات التي تنتج عن الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة، تساعده في تحديد وجود أخطاء في السيولة.	.628	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

– يُوضح جدول رقم (4–4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يُعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4-4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	استخدام تحليل الانحدار البسيط بإيجاد علاقة بين حساب معين وحساب آخر، ومحاولة التنبُّؤ برصيد أحد الحسابين.	.795	*0.000
.2	استخدام تحليل الانحدار المُتَعدّد عن طريق إيجاد علاقة بين عدّة حسابات (متغيرات مستقلة) وحساب آخر (متغير تابع) في إيجاد قيمة المتغير التابع للتحقق من صحة الحساب أو التنبؤ برصيده.	.840	*0.000
.3	استخدام نموذج التخطيط المالي باختبار أحد بنود القوائم المالية باعتبارها المتغير الرئيس للتنبؤ، وإعداد قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية ومقارنتها بالقوائم المالية الفعلية.	.705	*0.000
.4	استخدام نموذج التدفق النقدي للتنبؤ بالقيم الحقيقية المرتبطة بالنشاط العادي للمنشأة.	.685	*0.000
.5	استخدام تحليل السلاسل الزمنية تُمَكِّن من إخضاع عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية للدراسة ومن ثم التنبؤ بقيمته.	.815	*0.000
.6	استخدام تحليل السلاسل الزمنية يُمَكِّن من معرفة قيم بعض الحسابات من خلال العلاقات المرتبطة فيما بينهم، الأمر الذي يُعطي قوة إضافية للمراجع باكتشاف الأخطاء والتلاعبات وبيانها لمستخدمي القوائم المالية من خلال تقاريره.	.743	*0.000
.7	قدرة وكفاءة المراجع الخارجي تعمل على تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة من خلال قيامه بالإجراءات التحليلية المتقدمة.	.562	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity:

يُعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات البحث بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

حيث يُبين جدول رقم (4-5) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقةً لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4-5)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات.	.889	*0.000
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات.	.938	*0.000
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات.	.833	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

8.4 ثبات الاستبانة Reliability:

يُقصد بثبات الاستبانة هو "أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه عدة مرات متتالية" (الجرجاوي،2010: 97)، ويُقصد به أيضاً "إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة" (القحطاني، 2002: 76).

وقد تم التحقُّق من ثبات استبانة البحث من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:

حيث تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (4-6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-6)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات.	13	0.801	0.895
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات.	16	0.912	0.955
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات.	7	0.861	0.928
جميع المجالات معاً	**36**	**0.938**	**0.969**

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ.

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (6) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.801،0.912) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.938). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.895،0.955) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.969) وهذا يعنى أن معامل الصدق الذاتي مرتفع.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1). ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة البحث مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته.

9.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test:

حيث تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (4-7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (7-4) يُوضح

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المجال	القيمة الاحتمالية (Sig.)
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات.	0.537
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات.	0.923
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات.	0.530
جميع مجالات الاستبانة معاً	**0.860**

واضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (7) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات البحث أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات البحث.

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة البحث.

2- المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي.

3- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4- اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test: لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: وقد تم استخدامه لحساب الاتّساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

6- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

7- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.

8- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث

1.5 المقدمة.

2.5 الوصف الإحصائي لعينة البحث وفق المعلومات الشخصية.

3.5 اختبار فرضيات البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.5 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة البحث واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على المعلومات الشخصية التي اشتملت على (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادة المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في مجال مراجعة الحسابات)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة البحث، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج البحث التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

2.5 الوصف الإحصائي لعينة البحث وفق المعلومات الشخصية:

وفيما يلي عرض لخصائص عينة البحث وفق المعلومات الشخصية:

- **توزيع عينة البحث حسب الجنس:**

جدول رقم (1-5)

توزيع عينة البحث حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	72	88.9
أنثى	9	11.1
المجموع	**81**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (1-5) أن ما نسبته 88.9% من عينة البحث ذكور، بينما 11.1% إناث ، حيث يتضح بأن معظم مراجعي الحسابات، وأن النسبة الأكبر لأصحاب مكاتب المراجعة في قطاع غزة هم من الذكور، ويعود انخفاض عدد الإناث مقارنة بالرجال إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي غلب عليه سيادة الرجل كأي مجتمع شرقي، وبالتالي نجد نسبة الرجال مرتفعة بشكل عام في كل القطاعات المهنية والأعمال اللازمة خارج المنزل (الحدّاد، 2013: 72).

- **توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي:**

يتضح من جدول رقم (2-5) أن ما نسبته 76.5% من عينة البحث مؤهلهم العلمي بكالوريوس، 19.8% مؤهلهم العلمي ماجستير، 2.5% مؤهلهم العلمي دكتوراه، بينما 1.2% مؤهلهم العلمي دبلوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محاسبة، حيث كان أحد أفراد العينة، والذي قام بتعبئة الاستبيان، يحمل مؤهل علمي دبلوم محاسبة، ويتضح من الجدول السابق بأن معظم المراجعين هم من حملة البكالوريوس، وهناك تزايد في المراجعين الذين يحملون شهادة الماجستير قياساً بالأبحاث المماثلة السابقة.

جدول رقم (2-5)

توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس	62	76.5
ماجستير	16	19.8
دكتوراه	2	2.5
دبلوم	1	1.2
المجموع	**81**	**100.0**

- توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (3-5)

توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	77	95.1
علوم مالية ومصرفية	3	3.7
إدارة أعمال	1	1.2
المجموع	**81**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (3-5) أن ما نسبته 95.1% من عينة البحث تخصصهم العلمي محاسبة ، حيث إنه من الطبيعي أن يكون مراجع الحسابات "محاسباً" ويحمل تخصص علمي بالمحاسبة، 3.7% تخصصهم العلمي علوم مالية ومصرفية، بينما 1.2% تخصصهم العلمي إدارة الأعمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- توزيع عينة البحث حسب الشهادة المهنية:

جدول رقم (4-5)

توزيع عينة البحث حسب الشهادة المهنية

الشهادات المهنية	العدد	النسبة المئوية %
ACPA المجمع العربي للمحاسبين القانونين	34	40.5
CPA أمريكية	4	4.8
ACCA, CA بريطانية	1	1.2
لا يوجد	31	36.9
أخرى	14	16.7

يتضح من جدول رقم (4-5) أن ما نسبته 40.5% من عينة البحث يحملون شهادة ACPA المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 4.8% يحملون شهادة CPA أمريكية، 1.2% يحملون شهادة ACCA,CA بريطانية، 16.7% يحملون شهادات أخرى ومعظمهم من حملة شهادة PCPA الفلسطينية، بينما 36.9% لا يوجد لديهم شهادات مهنية، حيث بلغ العدد 84 اختيار ويُفسّر ذلك بأنه من الممكن للمراجع أن يحمل أكثر من شهادة مهنية، وكان هناك خيار بإمكانية اختيار أكثر من إجابة كما هو موضح في الفقرة الرابعة من الصفحة الثانية في الملحق رقم (1)، ويتضح أيضاً من خلال الجدول السابق بأن ما نسبته 63.2% من أفراد العينة هم من حملة الشهادات المهنية المختلفة وهي نسبة عالية، الأمر الذي يُوضح الجانب المهني الموجود لدى مراجعي الحسابات في قطاع غزة.

- توزيع عينة البحث حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (5-5)

توزيع عينة البحث حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
شريك مكتب المراجعة	18	22.2
مراجع حسابات رئيسي	26	32.1
مراجع حسابات مساعد	22	27.2
مدير مراجعة	6	7.4
أخرى	9	11.1
المجموع	**81**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من جدول رقم (5-5) أن ما نسبته 22.2% من عينة البحث مسماهم الوظيفي شريك مكتب المراجعة، 32.1% مراجع حسابات رئيسي وهي تعتبر النسبة الأعلى بين نسب المسمى الوظيفي، وهذا يدل على أن مكاتب المراجعة في قطاع غزة تعتمد بشكل كبير جداً على مراجع الحسابات الرئيسي، ويكون ضروري جداً تواجده في معظم مكاتب المراجعة، 27.2% مراجع حسابات مساعد، 7.4% مدير مراجعة، بينما 11.1% يحملون مسميات وظيفية أخرى "صاحب مكتب، مراجع حسابات، محاسب".

- توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة في مجال مراجعة الحسابات:

جدول رقم (5-6)

توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة في مجال مراجعة الحسابات

عدد سنوات الخبرة في مجال مراجعة الحسابات	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	23	28.4
5 سنوات – أقل من 10 سنوات	22	27.2
10 سنوات– أقل من 15 سنة	13	16.0
15 سنة فأكثر	23	28.4
المجموع	**81**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (5-6) أن ما نسبته 28.4% من عينة البحث سنوات خبرتهم في مجال مراجعة الحسابات أقل من 5 سنوات، 27.2% تتراوح سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، بينما 16.0% تتراوح سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، ونسبة مراجعي الحسابات التي خبرتهم 15 سنة فأكثر كانت 28.4% وهي مساوية لمن خبرتهم أقل من 5 سنوات، ويرى الباحث بأن النسب بين سنوات خبرة مراجعي الحسابات متقاربة نسبياً، لما في ذلك بيان واضح بأن مهنة مراجعة الحسابات في قطاع غزة هي قديمة ومستمرة ومستقبلها جيد جداً.

3.5 اختبار فرضيات البحث:

لاختبار فرضيات البحث تم استخدام اختبار(T) لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل درجة الموافقة المتوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.

إذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع البحث لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

الفرضية الرئيسة الأولى: يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ لاستخدام الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (7-5).

جدول رقم (7-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبيان

البند	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
جميع فقرات الاستبيان	4.02	80.48	21.76	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول رقم (14) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.02 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي80.48%، قيمة الاختبار 21.76 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع الفقرات قد زاد عن درجة الموافقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات الاستبيان بشكل عام، وأن الإجراءات التحليلية بإجمالي أنواعها وأساليبها لها تأثير إيجابي في تقليص فجوة التوقعات بصفة عامة، وأن استخدامها في عملية المراجعة من قبل المراجعين الفلسطينيين في قطاع غزة يؤثر في تقليص فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدم القوائم المالية.

نتائج الفرضية الرئيسة الأولى: تم قبول الفرضية القائلة بـ: يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05≥ α لاستخدام الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية.

ومن خلال ما سبق يتبين للباحث بأن هناك قبول للفرضية، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (الريضي، 2013)، حيث بينت الدراسة بأن هناك دوراً واضحاً للإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية في تقليص فجوة التوقعات بنوعيها "فجوة المعقولية وفجوة الأداء" في بيئة التدقيق الأردنية، وأن استخدام النسب المالية والاتجاهات الحديثة في التحليل المالي له الدور الواضح في تقليص فجوة المعقولية وفجوة الأداء، وأن قيام المراجع الخارجي بإجراءات تحديد المواقع التي يمكن أن تتسبب في مشاكل في عملية التدقيق واطلاعه على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العمومية إلى زيادة معرفته وقدرته على إبداء الرأي المحايد، وبالتالي يساهم في تقليص فجوة المعقولية.

واتفقت أيضاً مع دراسة (أبوشرخ، 2002)، والتي بينت أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن توافر المعرفة المهنية كان لها دوراً بارزاً في تمكين المراجع من استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة والتعرف على الأساليب الواجب القيام بها وصولاً إلى تحقيق الأداء السليم واكتشاف الانحرافات، وأن مكاتب المراجعة تستخدم توقعات المراجع لأغراض توفير تأكيدات معقولة حول دقة البيانات المالية وتحديد البنود التي تتطلب المزيد من الفحص لتحديد مواطن الضعف وزيادة الاختبارات فيها وتقييم قدرة المشروع على الاستمرارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الأولى: يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05≥ α لاستخدام الإجراءات التحليلية غير الكمية (الوصفية) في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (8-5).

جدول رقم (8-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية غير الكمية (الوصفية) في تقليص فجوة التوقعات"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	الاستفسار حول طبيعة عمل المنشأة تحت المراجعة "الحالية".	4.26	85.19	21.83	*0.000	3
.2	الاطّلاع على الأخطاء التي اكتُشِفت في عملية المراجعة السابقة.	4.20	83.95	15.88	*0.000	7
.3	الاتصال بمراجع المنشأة السابق بهدف تحديد المواقع التي يمكن أن تُسبب صعوبات وعراقيل لعملية المراجعة الحالية.	3.57	71.36	5.12	*0.000	12
.4	الاطّلاع على الكتب العلمية والقوانين والتشريعات الحكومية وأية تشريعات أخرى لها تأثير على عمل المنشأة تحت المراجعة الحالية.	4.19	83.70	15.04	*0.000	8
.5	مراجعة النظام الداخلي للمنشأة وعقد التأسيس وكذلك محاضر الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة والهيئات العامة.	4.26	85.19	14.12	*0.000	3
.6	مراجعة ملفات الموظفين وملفات المراسلات وسجلات الإنتاج الخاصة بالمنشأة محل المراجعة.	4.04	80.74	10.88	*0.000	10
.7	التعرف على العقود المهمة والتي لها تأثير على عملية المراجعة مثل اتفاقيات القروض والعقود طويلة الأجل.	4.23	84.69	16.44	*0.000	5
.8	الاستفسار عن احتمال وجود منتجات بديلة من شأنها أن تؤدي إلى هبوط الطلب على المنتج الرئيس للمنشأة محل المراجعة.	3.59	71.85	5.16	*0.000	11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.9	الاستفسار عن احتمال دخول منافسين جدد أو انسحاب منافسين قدامى للمنشأة محل المراجعة.	3.51	70.25	4.56	*0.000	13
10.	اعتماد المراجع الخارجي على المؤشرات التي تنتج عن الإجراءات التحليلية، تساعده في بيان ضرورة توسيع عملية المراجعة.	4.05	80.99	12.76	*0.000	9
11.	معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وأنواع المشكلات التي تطلّبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة.	4.36	87.16	19.14	*0.000	1
12.	فهم المراجع الخارجي لمجال عمل المنشأة يُمَكّنه من التخطيط السليم لعملية المراجعة.	4.33	86.67	20.28	*0.000	2
13.	فهم المراجع الخارجي لمجال عمل المنشأة يُمَكّنه من استخدام الإجراءات التحليلية بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.	4.23	84.69	16.01	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	**4.06**	**81.29**	**22.17**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول رقم (8-5) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر "معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وأنواع المشكلات التي تطلّبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة" يساوي 4.36 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.16%، قيمة الاختبار 19.14 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة "الاستفسار عن احتمال دخول منافسين جدد أو انسحاب منافسين قدامى للمنشأة محل المراجعة" يساوي 3.51 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.25%، قيمة الاختبار 4.56، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.06، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 81.29%، قيمة الاختبار 22.17، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يُعتبر مجال "**مساهمة الإجراءات التحليلية غير الكمية (الوصفية) في تقليص فجوة التوقعات**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وأن الإجراءات التحليلية الوصفية لها تأثير إيجابي في تقليص فجوة التوقعات بصفة عامة، وأن استخدامها في عملية المراجعة من قبل المراجعين الفلسطينيين في قطاع غزة يؤثر في تقليص فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدم القوائم المالية.

نتائج الفرضية الفرعية الأولى: تم قبول الفرضية القائلة بـ: يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05≥ α لاستخدام الإجراءات التحليلية غير الكمية (الوصفية) في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.

ومن خلال ما سبق يتبين للباحث بأن هناك قبول للفرضية، وتبين بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الإجراءات التحليلية غير الكمية (الوصفية) في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (المطيري، 2011) والتي تبين بأنه من المهم استخدام الإجراءات التحليلية الوصفية، حيث إنه لا بد للمراجع أن يتفهم أولاً طبيعة أعمال العميل حيث يستطيع المراجع تقدير مخاطر المراجعة واختيار المعاونين له في عملية المراجعة وتوقيت إجراءات المراجعة، وتوضح الدراسة بأن نسبة استخدام هذا النوع من الإجراءات في دولة الكويت قليلة برغم أهميتها، وقد أرجعت الدراسة السبب إلى قلة معرفة المراجعين في دولة الكويت بأساليب الإجراءات التحليلية.

الفرضية الفرعية الثانية: يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05≥ α لاستخدام الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (9-5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (9-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	استخدام التحليل المالي الرأسي بتحديد الوزن النسبي لكل مجموعة متجانسة من عناصر القوائم المالية إلى إجمالي العناصر.	4.06	81.23	14.51	*0.000	7
.2	تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض الإجراءات التحليلية لقياس فعالية إدارة المنشأة في استخدام مواردها.	4.12	82.47	15.80	*0.000	2
.3	حساب النسب المئوية للربحية، يُساعد المستثمرين والدائنين على معرفة قدرة المنشأة على توليد الأرباح نتيجة الأنشطة التي يقوم بها.	4.12	82.47	13.83	*0.000	2
.4	حساب نسبة الربحية إلى المبيعات يُساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم وضع المنشأة.	4.04	80.74	13.06	*0.000	9
.5	حساب نسب الربحية المتعلقة بالاستثمار.	4.09	81.73	13.76	*0.000	5
.6	حساب نسب السيولة (نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة).	4.01	80.26	15.70	*0.000	12
.7	حساب النسب المُتَعَلِّقة بالمديونية.	3.94	78.77	9.86	*0.000	14
.8	حساب نسب النشاط ومعدل دوران كلٍّ من المخزون والمدينين.	4.15	82.96	13.04	*0.000	1
.9	حساب متوسط مدة التحصيل.	4.04	80.74	12.46	*0.000	9
.10	حساب نسبة نمو صافي المبيعات.	4.02	80.49	11.91	*0.000	11
.11	حساب نسبة نمو صافي الدخل.	4.09	81.73	14.11	*0.000	5
.12	حساب نسبة نمو ربح السهم.	4.06	81.23	13.08	*0.000	7
.13	حساب نسب التقييم المُختَصّة بأسعار الأسهم.	3.86	77.28	10.31	*0.000	15
.14	تحليل الاتجاه باستخدام مجموع من الأرقام القياسية لعدد من السنوات السابقة مقارنة بسنة الأساس.	3.98	79.51	11.84	*0.000	13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.15	تحليل انحراف الموازنة عن طريق عمل مقارنة بين النتائج الفعلية والموازنات التخطيطية لمعرفة الانحرافات والاستفسار عن أسبابه.	4.10	81.98	13.15	*0.000	4
.16	اعتماد المراجع الخارجي على المؤشرات التي تنتج عن الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة، تساعده في تحديد وجود أخطاء في السيولة.	3.80	76.05	8.57	*0.000	16
	جميع فقرات المجال معاً	**4.03**	**80.60**	**20.44**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول رقم (9-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة "حساب نسب النشاط ومعدل دوران كلٍّ من المخزون والمدينين" يساوي 4.15 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.96%، قيمة الاختبار 13.04 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشر"اعتماد المراجع الخارجي على المؤشرات التي تنتج عن الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة، تساعده في تحديد وجود أخطاء في السيولة" يساوي 3.80 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.05%، قيمة الاختبار 8.57، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.03، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 80.60%، قيمة الاختبار 20.44، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يُعتبر مجال "**مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وأن الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة لها تأثير إيجابي في تقليص فجوة التوقعات بصفة عامة، وأن استخدامها في عملية المراجعة من قبل المراجعين الفلسطينيين في قطاع غزة يؤثر في تقليص فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدم القوائم المالية.

نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: تم قبول الفرضية القائلة بـ: يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05≥ α لاستخدام الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.

ومن خلال ما سبق يتبين للباحث بأن هناك قبول للفرضية، وتبين بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (أبوسمهدانة، 2006) حيث بينت نتائج الدراسة أن التحليل المالي عن طريق النسب المالية يستخدم كمؤشر لمعرفة مقدرة الشركة على تسديد ديونها، ويتم تطبيق نسب السيولة السريعة لقياس مدى قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي وأيضاً تُستخدم نسب المديونية لقياس مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل إجمالي أصولها. وبينت الدراسة أن التحليل المالي يُعطي صورة جيدة عن عمليات الشركة ووضعها المالي ويُساعد على معرفة ما إذا كان الوضع المالي للشركة على طريق التحسن أو التدهور خلال فترة من الزمن.

الفرضية الفرعية الثالثة: يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05≥ α لاستخدام الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (10-5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (10-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	استخدام تحليل الانحدار البسيط بإيجاد علاقة بين حساب معين وحساب آخر، ومحاولة التنبُّؤ برصيد أحد الحسابين.	3.80	76.05	8.15	*0.000	5
.2	استخدام تحليل الانحدار المُتَعدّد عن طريق إيجاد علاقة بين عدّة حسابات (متغيرات مستقلة) وحساب آخر (متغير تابع) في إيجاد قيمة المتغير التابع للتحقق من صحة الحساب أو التنبؤ برصيده.	3.70	74.07	7.14	*0.000	6
.3	استخدام نموذج التخطيط المالي باختبار أحد بنود القوائم المالية باعتبارها المتغير الرئيس للتنبؤ، وإعداد قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية ومقارنتها بالقوائم المالية الفعلية.	4.11	82.22	14.51	*0.000	3
.4	استخدام نموذج التدفق النقدي للتنبؤ بالقيم الحقيقية المرتبطة بالنشاط العادي للمنشأة.	4.16	83.21	15.81	*0.000	2
.5	استخدام تحليل السلاسل الزمنية تُمَكِّن من إخضاع عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية للدراسة ومن ثم التنبؤ بقيمته.	3.62	72.35	6.16	*0.000	7
.6	استخدام تحليل السلاسل الزمنية يُمَكِّن من معرفة قيم بعض الحسابات من خلال العلاقات المرتبطة فيما بينهم، الأمر الذي يُعطي قوة إضافية للمراجع باكتشاف الأخطاء والتلاعبات وبيانها لمستخدمي القوائم المالية من خلال تقاريره.	3.81	76.30	8.60	*0.000	4
.7	قدرة وكفاءة المراجع الخارجي تعمل على تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة من خلال قيامه بالإجراءات التحليلية المتقدمة.	4.33	86.67	17.41	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	**3.93**	**78.69**	**14.21**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جدول رقم (10-5) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة السابعة "قدرة وكفاءة المراجع الخارجي تعمل على تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة من خلال قيامه بالإجراءات التحليلية المتقدمة" يساوي 4.33 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.67%، قيمة الاختبار 17.41 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "استخدام تحليل السلاسل الزمنية تُمَكِّن من إخضاع عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية للدراسة ومن ثم التنبؤ بقيمته" يساوي 3.62 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.35%، قيمة الاختبار 6.16، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.93، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 78.69%، قيمة الاختبار 14.21، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يُعتبر مجال "**مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وأن الإجراءات التحليلية الكمية المُتقدمة لها تأثير إيجابي في تقليص فجوة التوقعات بصفة عامة، وأن استخدامها في عملية المراجعة من قبل المراجعين الفلسطينيين في قطاع غزة يؤثر في تقليص فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدم القوائم المالية.

نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: تم قبول الفرضية القائلة بـ: يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ لاستخدام الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال ما سبق يتبين للباحث بأن هناك قبول للفرضية، وتبين بوجود أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام الإجراءات التحليلية الكمية المُتَقدمة في عملية المراجعة وتقليص فجوة التوقعات.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (موسى، 2013) حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها وبذل العناية المهنية اللازمة والاجتهاد أثناء الفحص وضرورة استخدام أساليب الإجراءات التحليلية الرياضية والإحصائية والمالية في عملية المراجعة لتساعده في ترشيد حكمه الشخصي، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات والجامعات في ليبيا بإجراء الندوات والدورات التدريبية لشرح أهمية استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والمالية في عملية المراجعة ودورها في ترشيد الحكم الشخصي، الأمر الذي له دوراً مهماً في تقريب درجة الفهم بين المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم المالية ويُزيد الثقة ببعضهم البعض.

الفرضية الرئيسة الثانية: تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة البحث في مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية للمتغيرات الشخصية.

تم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين "لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات". كذلك تم استخدام اختبار "التباين الأحادي" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة البحث في مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية تعزى إلى الجنس.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (11-5) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "T لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة البحث حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى الجنس، حيث يتضح بأنه لا يوجد فرق بين إجابات الذكور وإجابات الإناث، ويعزو الباحث ذلك إلى أن كلا الجنسين مُحْكَمِين بقوانين ومعايير محاسبية يتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل بها، وبناءً على ذلك تكون إجابات الجنسين متشابهة إلى حدّ ما ولا يوجد فرق كما هو موضح بالجدول رقم (11-5).

جدول رقم (11-5)

نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين" – الجنس

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	ذكر	أنثى		
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات.	4.08	3.97	0.661	0.510
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات.	4.04	3.93	0.696	0.488
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات.	3.93	3.95	0.094	0.925
جميع المجالات معاً	**4.03**	**3.95**	**0.548**	**0.585**

تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة البحث في مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية تعزى إلى المؤهل العلمي.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (12-5) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "T لعينتين مستقلتين" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لمجال "مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات" وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة البحث حول هذا المجال تعزى إلى المؤهل العلمي وذلك لصالح الذين مؤهلهم العلمي دراسات عليا، حيث إن هناك فرق جوهري بإجابات حاملي شهادات الدراسات العليا عن غيرهم، ويعزو الباحث ذلك إلى أن المراجعين الذين يحملون شهادات الدراسات العليا لهم دراية أكبر بمجال الإجراءات التحليلية المتقدمة واستخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساليبها الإحصائية والرياضية، لذلك فهم يعرفون قيمة وأهمية تلك الأساليب أكثر نسبياً من حملة شهادة البكالوريوس.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة البحث حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى المؤهل العلمي، حيث إن العمل في مكاتب مراجعة الحسابات يستند بشكل أساسي إلى الخبرة المهنية برغم أهمية المؤهل العلمي، وبالتالي نجد بأن العمل بمكاتب المراجعة يعتمد على الأمور والقواعد المهنية، لذلك تتقارب الإجابات بين أفراد العينة برغم اختلاف المؤهلات العلمية لهم.

جدول رقم (12-5)

نتائج اختبار "T لعينتين مستقلتين" – المؤهل العلمي

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	بكالوريوس	دراسات عليا		
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات.	4.02	4.20	-1.557	0.123
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات.	3.99	4.16	-1.455	0.150
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات.	3.86	4.19	-2.180	*0.032
جميع المجالات معاً	**3.98**	**4.18**	**-1.862**	**0.066**

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة البحث في مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية تعزى إلى المسمى الوظيفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من النتائج الموضحة في جدول رقم (5-13) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة البحث حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى المسمى الوظيفي، ويعزو الباحث ذلك إلى أن عمل جميع المراجعين باختلاف مُسماهم الوظيفي يكون في اتجاه وهدف واحد.

جدول رقم (5-13)

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المسمى الوظيفي

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	شريك مكتب مراجعة	مراجع حسابات رئيسي	مراجع حسابات مساعد	أخرى		
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات.	4.09	4.13	3.96	4.09	0.646	0.588
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات.	3.98	4.16	3.98	3.93	1.154	0.333
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات.	3.88	3.99	3.82	4.08	0.684	0.565
جميع المجالات معاً	**4.00**	**4.12**	**3.94**	**4.02**	**0.720**	**0.543**

تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة البحث في مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية تعزى إلى عدد سنوات الخبرة في مجال مراجعة الحسابات.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (5-14) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً وبذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة البحث حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى عدد سنوات الخبرة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن وبرغم أهمية الخبرة لدى مراجعي الحسابات، إلا أن العمل ضمن معايير وقواعد محددة يجعل الآراء ووجهات النظر تكون قريبة إلى حدّ ما بين المراجعين باختلاف عدد سنوات خبرتهم.

جدول رقم (14-5)

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – عدد سنوات الخبرة

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	أقل من 5 سنوات	5 سنوات– أقل من 10 سنوات	10 سنوات– أقل من 15 سنة	15 سنة فأكثر		
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات.	4.03	4.02	4.16	4.09	0.345	0.793
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات.	4.01	4.07	4.21	3.91	1.266	0.292
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات.	3.95	3.88	4.13	3.86	0.659	0.580
جميع المجالات معاً	**4.00**	**4.02**	**4.18**	**3.97**	**0.708**	**0.550**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـل السـادس

النتـائج والتوصـيات

1.6 نتـائج البحث.

2.6 توصيات البحث.

3.6 الدراسات المستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.6 نتـــائج البحث:

بعد الدراسة النظرية والعملية لموضوع البحث، وفي ضوء التحليل الذي تم في الفصل السابق لإجابات عينة البحث من مراجعي الحسابات العاملين في مكاتب المراجعة في قطاع غزة، فقد توصل البحث إلى مجموعة نتائج تُجيب عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من البحث، والتي مثلت المشكلة والفرضيات التي بنيت عليها، ويمكن تلخيص نتائج البحث في الآتي:

1. أن هناك دوراً واضحاً لاستخدام الإجراءات التحليلية بجميع أنواعها وأساليبها في المساعدة في تقليص فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات الخارجيين ومستخدمي القوائم المالية.

2. أن هناك دوراً واضحاً لاستخدام الإجراءات التحليلية غير الكمية (الوصفية) في عملية المراجعة على تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في قطاع غزة، وبمتوسط حسابي نسبي بمقدار 81.29%.

3. أن هناك دوراً واضحاً لاستخدام الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في عملية المراجعة على تقليص فجوة التوقعات، وأن نسبة المتوسط الحسابي النسبي لذلك 80.6%.

4. أن هناك دوراً واضحاً لاستخدام الإجراءات التحليلية المتقدمة بكافة أنواعها على تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية في قطاع غزة، بمتوسط حسابي نسبي 78.69%.

5. أن هناك دوراً واضحاً لاستخدام الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات تُعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادة المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة).

2.6 توصيـــــات البحث:

بناءً على هذه النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، فقد توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات، يمكن عرضها كما يلي:

1. عمل دورات تدريبية وورشات عمل وندوات من قبل الجهات المختصة كـ "نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين الفلسطينية" لمراجعي الحسابات في قطاع غزة، لحثهم وتعليمهم على استخدام الإجراءات التحليلية بكافة أنواعها وأساليبها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. توعية مستخدمي القوائم المالية بدور مراجع الحسابات الخارجي تجاه منشأته وواجباته، من خلال عمل ورشات عمل لهم، وتوزيع معايير مراجعة الحسابات الدولية والأمريكية عليهم لدراستها.

3. عمل نشرات دورية توضح أهمية الإجراءات التحليلية وكيفية استخدام أساليبها ومزاياها، وتوزيع تلك النشرات على مكاتب المراجعة الفلسطينية، وعلى مستخدمي القوائم المالية في قطاع غزة.

4. عمل اجتماعات دورية لأصحاب مكاتب المراجعة في قطاع غزة، لمناقشة أهمية الإجراءات التحليلية وكيفية استخدامها، من قبل الجهات المختصة مثل نقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينية.

5. التركيز على استخدام الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة، وبصفة خاصة نسب التحليل المالي، لما له الدور الكبير في توضيح بيانات المنشأة لمستخدمي القوائم المالية، ولما لذلك الدور الفعال في تقليص فجوة التوقعات.

6. توعية طلاب المحاسبة في الجامعات لأهمية المراجعة وأنواعها، وبصفة خاصة الإجراءات التحليلية، وتعليمهم كيفية تطبيقها وأهمية ذلك للمراجعين وللمجتمع المالي.

3.6 الدراسات المستقبلية:

من خلال ما سبق من نتائج وتوصيات يتضح للباحث بأن الموضوع ما زال يحتاج إلى البحث من جهات متعددة أخرى، حيث إن هذا البحث تناول مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات من ناحية مراجعي الحسابات، لذلك فإن الباحث يقترح بأخذ الموضوع من ناحية مستخدمي القوائم المالية بكافة أنواعهم.

ولا يزال موضوع الإجراءات التحليلية وأهمية استخدامها يحتاج إلى زيادة البحث، وكذلك لموضوع فجوة التوقعات وسُبُل تقليصها حيث إنها مازالت مشكلة موجودة تواجه كلاً من مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، فيمكن اقتراح المواضيع التالية لدراسات مستقبلية:

1. مدى مساهمة استخدام الإجراءات التحليلية في اكتشاف الغش والتلاعب.
2. مدى مساهمة استخدام الإجراءات التحليلية في الحد من المخاطر التي تواجه المنشأة محل المراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المَـرَاجِـع

أولاً: المَرَاجِع العربية:

1. القرآن الكريم.

2. أبوسمهدانة، نيفين عبدالله، (2006)، **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة –دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة –فلسطين–**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية –غزة.

3. أبو شرخ، محمد أكرم، (2012)، **أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات –دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة–**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية –غزة.

4. أبوميالة، سهيل، زياينة، (2012)، **دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الدولي 520**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الحادي والثلاثون، ج (2)، تشرين الأول 2013، 279-314.

5. أحمد، سامح محمد رضا رياض، (2010)، **اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، ، الناشر:** مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

6. أحمد، محمود شعبان، (2007)، **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسُبُل تضييقها –دراسة تحليلية لآراء: مراجعي الحسابات، مدراء البنوك، موظفي ضريبة الدخل– في قطاع غزة فلسطين–**، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية –غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. أرينز، ألفين، لوبك، جيمس، (2002)، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة: عبدالقادر الديسطي وحجاج أحمد حامد، **الناشر**: دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

8. الباز، مصطفى علي، (1999)، **استخدام نظرية السببية في التنبؤ بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية –دراسة ميدانية على محافظات القناة في جمهورية مصر العربية–**، المجلة العربية للمحاسبة، مجلد 3، العدد 1، 65–106.

9. التميمي، هاشم حسن، (2009)، **فجوة التوقعات ومسئوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين (دراسة ميدانية في البيئة العراقية)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والعشرون، 189–205.

10. الجاعوني، فريد خليل، (2008)، **أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المؤثرة في معدل الولادات الكلية (دراسة تطبيقية من واقع بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2006 لـ 177 دولة)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 237–253.

11. الجرجاوي، زياد، (2010)، **القواعد المنهجية لبناء الاستبيان**، الطبعة الثانية، **الناشر**: مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.

12. الحدّاد، سليم عمر، (2013)، **دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء "دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية في قطاع غزة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية –غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13.الحمداني، موفق، (2002)، **مناهج البحث العلمي، الناشر:** مؤسسة الوراق للنشر، عمّان، الأردن.

14.الدوري، عمر علي كامل، (2009)، **دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقع**، مجلة المنصور، عدد 14/خاص/، (الجزء الأول)، المؤتمر العلمي العاشر، 24-25 تشرين الأول 2009، 123-138.

15.الذنيبات، علي عبد القادر، (2011)، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق**، الطبعة الثالثة، **الناشر:** وائل للنشر، عمّان، الأردن.

16.الربضي، كناري سعيد، (2013)، **دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، المملكة الأردنية الهاشمية.

17.الرماحي، نواف محمد، (2009)، **مراجعة المعاملات المالية، الناشر:** دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

18.السعد، رائد إبراهيم، (2008)، **فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية (دراسة ميدانية)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الرابع عشر، تشرين الأول 2008، 349-373.

19.الطويل، أحمد، عماد، الباز، (2011)، **دور المراجعة التحليلية في رفع كفاءة عملية المراجعة**، جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان)، جامعة الأزهر بغزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20.العبدلي، ساري حامد، (2011)، **أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين (دراسة ميدانية في وزارة المالية في دولة الكويت)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، دولة الكويت.

21.الغصين، هلا بسام عبدالله، (2004)، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات (دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية –غزة.

22.الفرح، عبد الرزاق محمد، (2013)، **العوامل المؤثرة على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق: وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين في الأردن**، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد السادس عشر، العدد الأول، يونيو 2013، 41–74.

23.الفضل، مؤيد محمد علي، (2012)، **فجوة التوقعات ومدى تأثيرها ببعض المتغيرات الشخصية (دراسة ميدانية في العراق)**، المجلة العربية للمحاسبة، أكتوبر 2012، 129–156.

24.القحطاني، محمد علي مانع، (2002)، **أثر بيئة العمل الداخلي على الولاء التنظيمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

25.الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، (2008)، **تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة (دراسة ميدانية في مكاتب وشركات التدقيق في الأردن)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 1–29.

26.المطارنة، غسان فلاح، (2009)، **تدقيق الحسابات المعاصر "الناحية النظرية"، الناشر: دار المسيرة للنشر والتوزيع**، عمّان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27.المطيري، محمد عايش، (2011)، **مدى التزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (520)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، دولة الكويت.

28.ترزي، المنتصر بالله نقولا سهيل، (2013)، **أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضييق فجوة التوقعات –دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات ومُعدي القوائم المالية والأكاديميين في قطاع غزة– فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية –غزة.

29.جربوع، يوسف محمود، (2002)، **مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية**، الطبعة الأولى، **الناشر**: مكتبة الطالب الجامعي، غزة، فلسطين.

30.جربوع، يوسف محمود، (2004)، **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو 2004، 367-389.

31.جمعة، أحمد حلمي، (2009)، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، **الناشر**: دار صفاء، عمّان، الأردن.

32.جمعة، أحمد حلمي، (2009)، **التدقيق والتأكيد الحديث –المشاكل والسلوكيات– الأدوات والخدمات**، **الناشر**: دار صفاء، عمّان، الأردن.

33.حجازي، حامد وجدي، (2010)، **المعايير الدولية للمراجعة "شرح وتحليل"**، **الناشر**: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

34.حسينو، صفوان خليل، (2008)، **دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة –دراسة ميدانية–**، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

35.حلّس، سالم عبدالله، جربوع، يوسف محمود، (2002)، **المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونية بدولة فلسطين**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 67، المجلد 24، 209-231.

36.خليل، هاني محمد، (2009)، **مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين "دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية –غزة.

37.دحبور، محمد سعيد، (2009)، **مجالات مساهمة الإفصاح الإعلامي في تقرير المراجعة المعدل لتضييق فجوة التوقعات "دراسة تطبيقية على: المراجعين الخارجيين، مدراء البنوك، وموظفي دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة"**، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية –غزة.

38.دراغمة، زهران "محمد علي"، عقل، ساهر محمد، (2011)، **أثر التوقعات غير المعقولة لمستخدمي البيانات المالية على فجوة توقعات التدقيق في فلسطين**، المجلة العربية للحاسبة، يوليو 2011، 8-54.

39.راضي، محمد سامي، (2011)، **موسوعة المراجعة المتقدمة، الناشر**: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

40.سقا، عمرو، (2013)، **مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، 433-461.

41.صالح، رضا إبراهيم، (2002)، **تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين "دراسة نظرية تطبيقية: حالة مصر"**، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد السادس، العدد الثاني، سبتمبر 2002، رجب 1423، 115-159.

42.عبيد، حسين، السيد، شحاتة، (2007)، **المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة، الناشر**: الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

43.عبيدات، ذوقان، عدس، عبدالرحمن، عبدالحق، كايد، (2001)، **البحث العلمي –مفهومه وأدواته وأساليبه–، الناشر**: دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

44.فرحات، ناصيف، (2009)، **فجوة التوقعات في المراجعة**، مجلة المحاسب المجاز، الفصل الثالث 2009، العدد 39، 22-24.

45.قريط، عصام، (2009)، **مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 431-454.

46.منير، محمد، اسماعيل، اسماعيل، نور، عبد الناصر، (2005)، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الناشر**: دار وائل للنشر، عمّان، الأردن.

47.مهدي، محمد كمال، (2001)، **الإجراءات التحليلية في التدقيق**، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين –جامعة بغداد، بغداد، العراق، 1-16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

48.مهني، محمد رشاد، (2012)، **الإجراءات التحليلية في المراجعة**، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1-9.

49.موسى، علي محمد، (2013)، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعية، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 309-342.

50.نظمي، إيهاب، العزب، هاني، (2012)، **تدقيق الحسابات "الإجراءات"**، الطبعة الأولى، **الناشر**: دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

51.نصار، مجدي محمد، بهرامي، مريم أحمد، (2008)، **أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق التي يباشرها مدقق الديوان ومدى الاعتماد عليها من واقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة**، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة لعام 2008، دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المَرَاجِع الأجنبية:

1. Almeida, Bruno Jose Machado de, (2012), **THE PORTUGUESE EXPECTATION GAP: Empirical Evidence,** Business and Management Review, vol. 2(10), pp. 28-46, December, 2012.

2. Arens, Alvin A., Elder, Randal J., Beasley, Mark S., (2012), **AUDITING AND ASSURANCE SERVICES, Copyright @** Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey, 07458.

3. Becker, (2009), Review, Becker CPA, Auditing and attestation 2, Becker Education, Corp. Part 2. Development.

4. Chowdhury, Riazur R., Innes, John, Kouhy, Reza, (2005), **The public sector audit expectation gap in Bangladesh",** Managerial Auditing Journal, Vol. 20, No. 8, PP. 893-908.

5. DAUD, Zaidi Mat, (2007), **THE STUDY OF THE AUDIT EXPECTATIONS GAP IN THE PUBLIC SECTOROF MALAYSIA,** Thesis submitted to Department of Accounting and Finance in fulfillment of the requirement for the degree of Doctor of Philosophy, University of Stirling, Malaysia.

6. Dixon, R., Woodhead, A.D., Sohliman, M., (2006), **An investigation of the expectation gap in Egypt,** Managerial Auditing Journal, Vol. 21, No. 3, 2006, pp. 293-302.

7. Ebimobowei, Appah, & Kereotu, Oyadonghan James, (2011), **Role Theory and the Concept of Audit Expectation Gap in South-South, Nigeria,** Current Research Journal of Social Sciences, Vol. 3, No. 6, pp. 445-452.

8. Enofe, A. O.m, Mgbame, C. O., Aronmwan, E. J., Ogbeide, I. E., (2013), International Journal Of Business and Social Research (IJBSR), Volume-3, No.-3, March 2013, pp. 157-161.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. Haniffa, Roszaini, Hudaib, Mohammad, (2007), **Locating audit expectation gap within a cultural context: The case of Saudi Arabia,** Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 16 (2007), pp. 179-206.

10. Imoniana, Joshua Onome, Antunes, Maria Thereza P., Mattos, Stephanie Martins, Maciel, Ernani, (2012), **THE ANALYTICAL REVIEW PROCEDURES IN AUDIT: AN EXPLORATORY STUDY,** Advances in Scientific and Applied Accounting, Sao Paulo, v. 5, No. 2, pp. 282-303.

11. International Standards on Auditing & Quality, (2009).

12. Jarbou, Yousef Mahmoud, (2009), **Auditing theory And Application (Practical Framework),** First Edition, Copyright, 2009, Printed In Gaza-Palestine.

13. Kangarlouei, Saeid Jabbarzadeh, Mortavassel, Morteza, Pourkarim, Yaghoub, Emamdoost, Asghar, Pourkarim, Vali, (2012), **Analysis of Audit Expectation Gap Between Users of Audit Reports and Independent Auditors,** School of Doctoral Studies (European Union) Journal- 2012, pp. 83-88.

14. Law, Shee Boon, & Willet, Roger, (2004), **The ability of analytical procedures to signal transaction errors,** Managerial Auditing Journal, Vol. 19, Iss: 7, pp. 896-888.

15. Montgomery, (2008), **Auditors New Procedures for Detecting Frauds**, **Journal of Accountancy,** Vol. 13, No. 4, October, pp. 132-138.

16. Okafor, Chinwuba, Otalor, John I., (2013), **Narrowing the Expectation Gap in Auditing: The Role of the Auditing Profession,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 4, No. 2, 2013, pp. 43-53.

17. Otalor, John, Okafor, Chinwuba, (2013), **IMPERATIVES OF BRIDGING THE AUDIT EXPECTATION GAP AND ENHANCING**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

THE CREDIBILITY OF CORPORATE FINANCIAL INFORMATION, International Journal of Business and Social Research (IJBSR), Volume-3, No.-5, May, 2013, pp. 125-138.

18. SAS No. 122, AU-C Section 520, **Analytical Procedures,** Effective for Audits of financial statements for periods ending on or after December 15, 2012.

19. Salehi, Mahdi, (2011), **Audit expectation gap: Concept, nature and trace,** African Journal of business Management, Vol. 5(21), pp. 8376-8392, 23 September, 2011.

20. Sidani, Yusuf Munir, (2007), **The audit expectation gap: evidence from Lebanon,** Managerial Auditing Journal, Vol. 22, No. 3, 2007, pp. 288-302.

21. Zikmund, Paul E., (2008), **Reducing the Expectation Gap,** THE CPA JOURNAL, JUNE 2008, pp.20-26.

22. Standards, Condification of statements on Auditing, (2003), AICPA, New York.

ثالثاً: مواقع الإنترنت:

26/10/2014/http:::www.kau.edu.sa:Files:0000692:Subjects

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملاحــق

ملحق رقم "1"

الأخوة والأخوات: مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة بقطاع غزة،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان "**مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بقطاع غزة**"، وهذا البحث جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية– غزة.

ويأمل الباحث من حضراتكم الموقرة بأن يتم الإجابة على الأسئلة المرفقة بعناية وموضوعية، لما في ذلك من دور في تحقيق أهداف هذا البحث، وقد تم اختياركم لما تحملون من خبرة وتخصص في مجال مراجعة الحسابات، علماً بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرّية تامّة ولأغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر والتقدير،،،

الباحث: علاء جواد الباز

0597201777

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستبانة

أولاً: المعلومات الشخصية:

يُرجى التكرم بوضع إشارة (√) حول البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية:

1. الجنس:

◯ ذكر. ◯ أنثى.

2. المؤهل العلمي:

◯ بكالوريوس. ◯ ماجستير.

◯ دكتوراه. ◯ أُخرى، حَدّد.....

3. التخصص العلمي:

◯ محاسبة. ◯ علوم مالية ومصرفية. ◯ أُخرى، حدّد.....

4. الشهادة المهنية (يُمكن اختيار أكثر من إجابة):

◯ ACPA المَجمَع العربي للمحاسبين القانونيين. ◯ CPA أمريكية.

◯ ACCA, CA بريطانية. ◯ لا يوجد. ◯ أُخرى، حدّد.....

5. المُسمّى الوظيفي:

◯ شريك مكتب مراجعة. ◯ مراجع حسابات رئيسي. ◯ مراجع حسابات مُساعد.

◯ مدير مراجعة. ◯ أُخرى، حدّد.....

6. عدد سنوات الخبرة في مجال مراجعة الحسابات:

◯ أقل من 5 سنوات. ◯ 5 سنوات – أقل من 10 سنوات.

◯ 10 سنوات – أقل من 15 سنة. ◯ 15 سنة فأكثر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: اختبار الفرضيات:

أي من الفقرات التالية تُساعد في تقليص فجوة التوقعات من وجهة نظرك، الرجاء وضع إشارة (√) أمام المربع المقابل للفقرة:

الفقرة الأولى: مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الوصفية في تقليص فجوة التوقعات						
والتي من خلالها يستخدم المراجع الخارجي نظرته الفاحصة المبنية على خبرته الشخصية للحكم على مدى معقولية أداة الإثبات التي حصل عليها، وتشمل هذه الاجراءات (الاستفسار- التوقعات- مراجعة المعلومات الداخلية والخارجية للمنشأة).						
م	**البيـــــــــــــــان**	**مُوَافِق بِدَرَجة**				
		كبيرة جداً	**كبيرة**	**مُتَوَسّطة**	**قليلة**	**قليلة جداً**
1	الاستفسار حول طبيعة عمل المنشأة تحت المراجعة "الحالية".					
2	الاطّلاع على الأخطاء التي اكتُشِفت في عملية المراجعة السابقة.					
3	الاتصال بمراجع المنشأة السابق بهدف تحديد المواقع التي يمكن أن تُسبب صعوبات وعراقيل لعملية المراجعة الحالية.					
4	الاطّلاع على الكتب العلمية والقوانين والتشريعات الحكومية وأية تشريعات أخرى لها تأثير على عمل المنشأة تحت المراجعة الحالية.					
5	مراجعة النظام الداخلي للمنشأة وعقد التأسيس وكذلك محاضر الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة والهيئات العامة.					
6	مراجعة ملفات الموظفين وملفات المراسلات وسجلات الإنتاج الخاصة بالمنشأة محل المراجعة.					
7	التعرف على العقود المهمة والتي لها تأثير على عملية المراجعة مثل اتفاقيات القروض والعقود طويلة الأجل.					
8	الاستفسار عن احتمال وجود منتجات بديلة من شأنها أن تؤدي إلى هبوط الطلب على المنتج الرئيس للمنشأة محل المراجعة.					
9	الاستفسار عن احتمال دخول منافسين جدد أو انسحاب منافسين قدامى للمنشأة محل المراجعة.					
10	اعتماد المراجع الخارجي على المؤشرات التي تنتج عن الإجراءات التحليلية، تساعده في بيان ضرورة توسيع عملية المراجعة.					
11	معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلّبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة.					
12	فهم المراجع الخارجي لمجال عمل المنشأة يُمَكّنه من التخطيط السليم لعملية المراجعة.					
13	فهم المراجع الخارجي لمجال عمل المنشأة يُمَكّنه من استخدام الإجراءات التحليلية بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقرة الثانية: مدى مساهمة الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في تقليص فجوة التوقعات						
تتمثل الفلسفة الرئيسية وراء استخدام هذه الإجراءات في المراجعة في وجود علاقات بين البيانات بنمط معين واستمرارها على هذا النمط في المستقبل ما دامت الظروف المحيطة لم تتغير، ومن أهم هذه الإجراءات (التحليل المالي- تحليل الاتجاه- تحليل انحراف الموازنة).						
م	البيـــــــــــــــان	مُوَافِق بِدَرَجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	مُتَوَسّطة	قليلة	قليلة جداً
1	استخدام التحليل المالي الرأسي بتحديد الوزن النسبي لكل مجموعة متجانسة من عناصر القوائم المالية إلى إجمالي العناصر.					
2	تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض الإجراءات التحليلية لقياس فعالية إدارة المنشأة في استخدام مواردها.					
3	حساب النسب المئوية للربحية، يُساعد المستثمرين والدائنين على معرفة قدرة المنشأة على توليد الأرباح نتيجة الأنشطة التي يقوم بها.					
4	حساب نسبة الربحية إلى المبيعات يُساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم وضع المنشأة.					
5	حساب نسب الربحية المتعلقة بالاستثمار.					
6	حساب نسب السيولة (نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة).					
7	حساب النسب المُتَعَلِّقة بالمديونية.					
8	حساب نسب النشاط ومعدل دوران كلٍّ من المخزون والمدينين.					
9	حساب متوسط مدة التحصيل.					
10	حساب نسبة نمو صافي المبيعات.					
11	حساب نسبة نمو صافي الدخل.					
12	حساب نسبة نمو ربح السهم.					
13	حساب نسب التقييم المُختَصّة بأسعار الأسهم.					
14	تحليل الاتجاه باستخدام مجموع من الأرقام القياسية لعدد من السنوات السابقة مقارنة بسنة الأساس.					
15	تحليل انحراف الموازنة عن طريق عمل مقارنة بين النتائج الفعلية والموازنات التخطيطية لمعرفة الانحرافات والاستفسار عن أسبابه.					
16	اعتماد المراجع الخارجي على المؤشرات التي تنتج عن الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة، تساعده في تحديد وجود أخطاء في السيولة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقرة الثالثة: مدى مساهمة الإجراءات التحليلية المُتقدمة في تقليص فجوة التوقعات						
حيث يهتم هذا النوع من أساليب الإجراءات التحليلية بصفة أساسية على بناء معادلات رياضية إحصائية مُعتَمِدة أساساً على البيانات الماضية واستخدامها في التنبؤ بالأرصدة، وتشمل هذه الأساليب (تحليل الانحدار- نموذج التخطيط المالي- نموذج التدفق النقدي- تحليل السلاسل الزمنية).						
م	البيـــــــــــــــان	مُـوَافِق بِدَرَجـــة				
		كبيرة جداً	كبيرة	مُتَوَسّطة	قليلة	قليلة جداً
1	استخدام تحليل الانحدار البسيط بإيجاد علاقة بين حساب معين وحساب آخر، ومحاولة التنبُّؤ برصيد أحد الحسابين.					
2	استخدام تحليل الانحدار المُتَعدّد عن طريق إيجاد علاقة بين عدّة حسابات (متغيرات مستقلة) وحساب آخر (متغير تابع) في إيجاد قيمة المتغير التابع للتحقق من صحة الحساب أو التنبؤ برصيده.					
3	استخدام نموذج التخطيط المالي باختبار أحد بنود القوائم المالية باعتبارها المتغير الرئيس للتنبؤ، وإعداد قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية ومقارنتها بالقوائم المالية الفعلية.					
4	استخدام نموذج التدفق النقدي للتنبؤ بالقيم الحقيقية المرتبطة بالنشاط العادي للمنشأة.					
5	استخدام تحليل السلاسل الزمنية تُمَكِّن من إخضاع عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية للدراسة ومن ثم التنبؤ بقيمته.					
6	استخدام تحليل السلاسل الزمنية يُمَكِّن من معرفة قيم بعض الحسابات من خلال العلاقات المرتبطة فيما بينهم، الأمر الذي يُعطي قوة إضافية للمراجع باكتشاف الأخطاء والتلاعبات وبيانها لمستخدمي القوائم المالية من خلال تقاريره.					
7	قدرة وكفاءة المراجع الخارجي تعمل على تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة من خلال قيامه بالإجراءات التحليلية المتقدمة.					

شكراً لكم، لحسن تعاونكم،،

مع تحيات الباحث: علاء جواد الباز
0597201777

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم "2"

قائمة بأسماء مُحَكّمي الاستبانة

م	الاسم	التخصص	المُسمّى الحالي	مكان العمل
1	أ.د. سالم عبدالله حلّس	محاسبة	عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية– غزة.
2	أ.د. علي عبدالله شاهين	محاسبة	مساعد النائب الإداري	الجامعة الإسلامية– غزة.
3	أ.د. حمدي شحدة زُعرب	محاسبة	أستاذ المحاسبة	الجامعة الإسلامية– غزة.
4	أ.د. سمير خالد صافي	إحصاء	نائب عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية– غزة.
5	د. عماد محمد الباز	محاسبة	رئيس قسم المحاسبة	جامعة الأزهر – غزة.
6	د. علي سليمان النعّامي	محاسبة	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة الأزهر – غزة.
7	د. صبري ماهر مشتهى	محاسبة	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة القدس المفتوحة– غزة.
8	د. إسكندر محمود نشوان	محاسبة	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة الأقصى– غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com